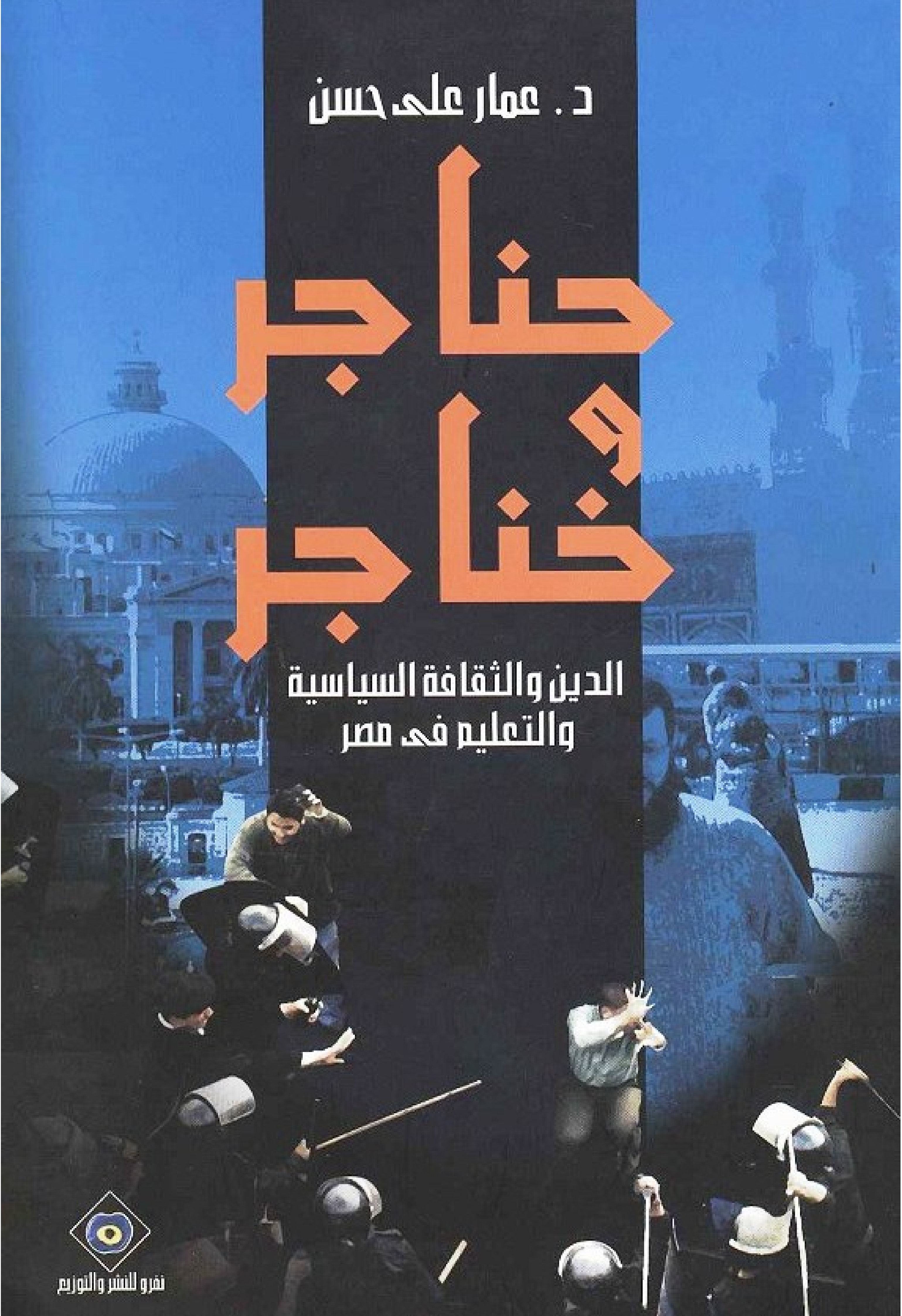

د. عمار على حسن
خناجر وحناجر
الدين والثقافة السياسية
والتعليم فى مصر
نفرو للنشر والتوزيع

د. عمار علي حسن

حناجر
و
خناجر

الدين والثقافة السياسية
والتعليم في مصر



نفرو للنشر والتوزيع

2007

حناجر وخناجر

الدين والثقافة السياسية

والتعليم في مصر



الإشراف العام:

محمد الحسينى

اسم الكتاب: حنـاجـر وخنـاجـر
ا لدين والثقافة السياسية
والتعليم في مصر

اسم المؤلف: د. عمار علي حسن

رقم الإيداع: 2007/14380

الترقيم الدولى: x- 25- 6196 – 977

تصميم الغلاف: كامل جرافيك

المراسلات:

21 - ش الصنديلى بالجيزة

17 ش العطار بالجيزة

ت:5712618

موبايل: 0102312579

الموقع الإلكتروني:

www.ostazi.org/darnefri

البريد الإلكتروني:

dar_nevro@hotmail.com

جمهورية مصر العربية

الطبعة الأولى **2007**

استهلال

دفعت الظروف القاسية التي تمر بها مصر حاليا كثيرا من المفكرين والباحثين وأرباب القلم، على اختلاف ألوانهم ومشاربهم وميولهم، إلى محاولة الإجابة على تساؤل عريض يفرض نفسه على كل من يريد لبلدنا العزيز رفعة ونهضة، وهو: لماذا يتواضع المصريون وتنخفض جباههم أمام الاستبداد والفساد؟ ولماذا يضيعون الفرص التي تسنح لهم كي يضمنوا للوطن خروجا من الضيق إلى البراح، ومن الشدة إلى الفرج، ومن العناء إلى الرخاء؟.

وجاءت الإجابات مساوية في المقدار لهذا التساؤل الضروري، متراوحة بين هذه التي تحفر في الجذور، وتغوص في الأعماق، بحثا عن السمات المتأصلة في الشخصية المصرية منذ أن شيد الفراعنة أركان دولتهم على ضفاف النيل العظيم، وبين تلك التي تذهب مباشرة إلى ما يجري الآن، فتوسعه شرحا وتحليلا، بادئة بأفعال السلطان وحاشيته، ومنتهية بالمجتمع على اختلاف شرائحه وفئاته وطبقاته.

وبين هذا الإنتاج الفكري الغزير برزت ثلاث مسائل مهمة، الأولى ترتبط بدور الدين في تشكيل الشخصية المصرية، والثانية تتعلق بطبيعة الثقافة السياسية للمصريين عامة، والثالثة تتحدث عن مكانة المؤسسات في التاريخ الاجتماعي المصري، ناهيك عن قضايا أخرى تتمثل في مركزية الدولة على مدار الزمن، وجغرافية البلاد التي منحتها سمات المجتمع النهري، والوضع الإقليمي لمصر طيلة حياتها المديدة، والذي فرض عليها التزامات حيال أشقائها وجيرانها ومجالها الحيوي.

وهذا الكتاب يضم بين دفتيه بعض هذه القضايا، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في صيغة دراسات أعدت على فترات متلاحقة، وقدمت لمؤتمرات علمية وأنشطة ثقافية. وقد وجد المؤلف أن بينها صلات قربى، وعلاقة عضوية، تجعل بعضها يكمل الآخر، أو يشرحه، أو يضيف إليه، وأنها في مجموعة تشكل جزءا من صورة مصر في الماضي والحاضر، وعلى الأرجح في المستقبل المنظور.

فالفصل الأول يتحدث عن رحلة المصريين من تأليه الحاكم إلى تكفيره مرورا بتبجيله ووضعه في مكانة أعلى من شعبه بكثير، وكيف لعب الدين دورا مهما في هذا المضمار، سواء أيام الوثنية الفرعونية أو المسيحية، ثم بعد دخول أغلبية الشعب المصري في الإسلام.

ويأتي الفصل الثاني لينقل التأثير السياسي للدين في مصر من البيئة المحلية إلى الآفاق العالمية الرحبة، من خلال تناوله لرحلة الجماعات والتنظيمات السياسية ذات الإسناد الإسلامي الراديكالي من مصر إلى أفغانستان، وقت الجهاد ضد الاتحاد السوفيتي، ثم سياحة المنضوين تحت لواء هذه الجماعات والتنظيمات في العالم أجمع، ثم عودة كثير منهم إلى أرض البداية، حيث ساهموا بقوة في تشكيل ما تسمى "الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين" المعروفة إعلاميا وأمنيا باسم "تنظيم القاعدة".

والفصل الثالث يتناول إحدى المؤسسات المهمة في صناعة العقل المصري، وهي الجامعة، وكيف تم تفريغها من مضمونها وحصارها وسجنها بحزمة من الإجراءات الأمنية الصارمة، التي كبلت حرية البحث الأكاديمي، وأصابت الحركة الطلابية بشلل تام، ففقدت مصر رافدا مهما من روافد حياتها السياسية والاجتماعية. والجامعة هنا مجرد مثال حي لما جرى على المؤسسات المصرية كافة، حيث لا صوت يعلو فوق صوت الأمن، ولا قانون يعتلى قانون الطوارئ،

ولا طريقة للترقي والتقدم على مختلف المسارات المهنية والحياتية تسبق الطاعة والسير في ركاب السلطة.

ثم يأتي الفصل الأخير ليقدم نموذجا لمحاولات المصريين التمرد على الثقافة السياسية السلبية، ومعارضة شديدة وحادة وجذرية للحاكم بعد قرون من تأليهه وتبجيله، متزامنة مع نقل مجال الاحتجاج المصري من المسائل الإقليمية، مثل ما يجري في فلسطين والعراق وأفغانستان وغيرها، إلى القضايا المحلية، التي تمس عصب حياة المواطن المصري. من الاحتجاج العنيف الدموي الذي قامت به "الجماعات والتنظيمات الإسلامية الراديكالية" إلى الاحتجاج السلمي. وهنا نعرض لـ"كفاية وأخواتها" باعتبارها حركات اجتماعية مصرية جديدة، تحاول، قدر إمكاناتها، أن تعيد الجماهير إلى ممارسة فن التظاهر والعصيان، وتخلع من نفوسهم وعقولهم ثقافة الاستسلام والاسترخاء وقبول الضيم.

الفصل الأول

الدين والثقافة السياسية المصرية

إذا كانت مصر "الجغرافية" هبة النيل، فمصر "التاريخية" تعد في أغلبها هبة الدين، فالأخير شكل برقائقه المتتابعة في معابد الفراعنة وكنائس المسيحيين ومساجد المسلمين، مكونا رئيسيا للشخصية المصرية، فبدت مصر وثيقة من جلد رقيق، الإنجيل فيها مكتوب على ما خطه هيرودت، وفوقهما القرآن، وتحت الجميع لا تزال الكتابة القديمة تقرأ بوضوح وجلاء.

والدين كان دافع الفراعنة إلى التفوق العلمي، في بحثهم عن الخلود بعد الموت، وهو الذي مثل جوهر الصراع بين الرومان والمسيحيين الشرقيين، والإسلام منح مصر هويتها العربية، منذ ما يقرب من أربعة عشر قرنا، والدفاع عنه، في مواجهة الصليبيين والتتار، شكل الملح الرئيسي لتاريخ مصر في العصر الوسيط. وهذا التراكم متعدد الأبعاد جعل الشخصية المصرية متدينة بطبعها، ولذا لا عجب من أن عدد الجمعيات الخيرية بمصر هو الأكبر في العالم أجمع.

هنا يصبح الحديث عن بعد ديني للثقافة السياسية المصرية مبررا، ربما أكثر من أي مكان على سطح الأرض، خاصة مع ظاهرة "الإحيائية الإسلامية"، التي نقلت التصور الديني من رؤية إصلاحية نظرية لدى محمد عبده ورشيد رضا إلى حركة سياسية في الواقع المعيش على يد حسن البنا، لتفرض مع موجة العنف التي لطمت الحياة السياسية المصرية في أواخر القرن المنصرم تساؤلا حول إمكانية تفنيد المقولات التي سادت لعقود في الأدبيات المصرية حول دور الدين في نشر "السلبية السياسية"، أو "الخنوع"، إلى جانب ما تردد حول "الفرعونية السياسية" و"سمات المجتمع النهري".

وتناول الدين كمكون للثقافة السياسية المصرية استوجب في نظر الباحثين

السعي أولا إلى تحديد العلاقة بين الظاهرتين الدينية والسياسية، على المستوى النظري، ثم في الحقل الميداني المصري، واحتاج ثانيا إلى تجلية "الوزن النسبي" للدين بين العناصر الأخرى التي تشكل القيم والاتجاهات وقبلهما المعارف السياسية للمصريين.

تأسيسا على ما تقدم تعاقبت مسائل عدة بحيز اختبار الكثير من الأدبيات السياسية والاجتماعية لدور الدين في تشكيل الثقافة السياسة المصرية، وتوزعت على روافد أساسية أربعة على النحو التالي:

1 ــ موقع الدين في تاريخية الثقافة السياسية المصرية، ودوره في تحديد الهوية.

2 ــ ما ينتجه الهيكل التنظيمي للمؤسسات الدينية المصرية من قيم سياسية.

3 ــ ما تنتجه الأفكار الدينية المصرية من قيم ومعارف سياسية.

4 ــ مستقبل العقل السياسي المصري بين "التمدين" و"التدين"، خاصة في ضوء التداعيات والضغوط التي ترتبت على حدث 11 سبتمبر، وحض الداخل المصري حيال الإصلاح والتحديث.

وفي رحلة جمع مادة هذا البحث استقرت في يقيني عناصر عدة يمكن دراستها على نحو متعمق في أبحاث لاحقة لدور الدين في تشكيل الثقافة السياسية للمصريين، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ ــ استخدام الحكام للدين في كسب الشرعية، وتبرير الأوضاع القائمة.

ب ــ دور الدين في تحديد الهوية المصرية عبر تاريخ البلاد الطويل.

ج ــ ما لعبه الدين في إيجاد هذا الفاصل التاريخي بمصر بين المجتمع والسلطة.

د ــ ما خلفه الدين في العقلية المصرية من غلبة "الرفض السياسي" على "النقد السياسي".

هـ ــ دور الدين في بناء الثقافة المؤسسية لدى المصريين، نظرا لأنه توسل بالمؤسسة طيلة تاريخه (المعبد ــ الكنيسة ــ المسجد).

و ــ ما إذا كان الدين قد ساعد المصريين على بناء تصورات في مقاومة السلطة، أو على النقيض، ما تركه، عبر بعض التأويلات والتفسيرات، من سلوكيات سلبية حيال السلطان.

ودراسة هذه العناصر كافة لا يمكن لها أن تنجز على وجه أكمل من دون تلمس الخطين الأساسيين اللذين سارت فيهما الرؤى والدراسات التي تناولت تاريخ مصر، منذ المنشأ المعروف وحتى اللحظة الراهنة،1 وهما إما أن تاريخ مصر يتسم بالاستمرارية التي تصل عند البعض إلى حد الزعم بأن مصر الحديثة لا تزال فرعونية الجوهر، أو تلك التي تميل إلى أن تاريخ مصر متنوع، ويتكون من طبقات ورقائق حضارية بعضها فوق بعض، وتصل إلى حد الزعم بأن مصر التي ولدت مع دخول الإسلام إليها منبتة الصلة بما قبلها.

لكن أي من هذه الأدبيات لم يتابع الخيط الممتد في الزمن لقيام الدين بتشكيل علاقة المصريين بحكامهم، رغم أن أي من العناصر السابقة، في ظني، لم يكن له قوة تأثير وأهمية ما رسبه الدين من تصورات لعلاقة المحكومين بالحاكم في مصر طيلة تاريخها القديم والأوسط والحديث والمعاصر. أو أن هذه الجزئية لم تحظ بالقدر الكافي من الدراسة، مع أنها تشكل عصب هذا الموضوع في بلد قيل أن ما يبدو فيه للوهلة الأولى هو ظاهرة "السيد المطاع والعبد المطيع"، أو أنه البلد الذي علم العالم بأسره "الحكم الإلهي"، كما يذهب البعض، ممن يرون أن فكرة "حاكمية الله" التي رفعتها الجماعات والتنظيمات السياسية ذات الإسناد الإسلامي أصلها مصر القديمة، التي جعلت من الحكام آلهة. وقد انتقلت هذه الفكرة إلى أوروبا حين أعجب بها يوليوس قيصر بعد أن انضوت مصر تحت سلطان إمبراطوريته مترامية الأطراف، لكنه لم يتمكن من تنفيذها بحذافيرها، فظلت متوارية في بطن التاريخ الأوروبي، حتى جاءت قرونه الوسطى المظلمة،

فعادت إلى الظهور بقوة، حين دفع الملوك والأمراء المستبدين رجال الدين المسيحي ليبرروا لهم زعمهم أنهم "ظل الله على الأرض"، أو لهم حقوق مقدسة، ويحكمون بما تراه العناية الإلهية، فكان لهم ما أرادوا مقابل مكاسب وجاه دنيوي للباباوات ومن هم دونهم. وانتقلت الأفكار ذاتها إلى الإمبراطورية الفارسية، فادعى الملوك أنهم يحكمون وفق المشيئة الإلهية. ثم إلى الدولة الإسلامية، بعد تحولها من "خلافة راشدة" قدمت نموذجا رائعا في الحكم، إلى ملك عضوض، يخالف جوهر الإسلام. فمعاوية بن أبي سفيان قال ذات يوم "الأرض لله ... وأنا خليفة الله، فما أخذت فلي وما تركته للناس فبفضل مني"، وفي العصر العباسي قال أبو جعفر المنصور كلاما شبيها حين خاطب الرعية قائلا: "أيها الناس لقد أصبحنا لكم قادة، وعنكم ذادة، نحكمكم بحق الله الذي أولانا وسلطانه الذي أعطانا، وأنا خليفة الله في أرضه وحارسه على ماله".2

إن ما سبق يبرهن على أن دراسة دور الدين في تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم في مصر، تحتاج إلى اهتمام أكثر، وعناية أشد، من قبل المؤرخين وعلماء السياسة والاجتماع، بما قد يساهم في تفسير جزء من سلوك المصري المعاصر حيال السلطة.

أولا: موقع الدين في الحياة السياسية المصرية

زاول الدين في تاريخ المجتمعات السياسية دورا لا يدانيه فيه أي عامل آخر، بدءا من المجتمعات الطوطمية حتى حلول عصر الإيمان وبعث الرسالات السماوية، مرورا بالمجتمعات القبلية والعشائرية. وكانت اللحظة الفارقة في تاريخه هي تلك التي تمرد فيها الأوروبيون على سلطة الكنيسة، وبزغ نجم "العلمانية" التي يقوم جزءا كبيرا منها على فصل الدين عن الدولة، لتخترق حدود القارة العجوز، وتهز ما كانت تعتقده مجتمعات أخرى "ثوابت" أو "مقدسات"، مع أن السياسة في إجراءاتها وتفصيلاتها "صناعة بشرية"، أراد الحكام في العالم

الإسلامي وأوروبا على مدار القرون التي خلت أن يضفوا عليها ثوبا مقدسا، وقال بعضهم صراحة أنه يحكم باسم الله، كما تقدم.

ويرصد بعض الباحثين تراجعا لدور الدين في الحياة العامة للعرب المحدثين. 3 ففي النشاط الاقتصادي، باتت الكلمة العليا للربح والدعاية والتنافس من دون الارتكان، في الغالب الأعم، إلى الأخلاقيات الدينية. وفي مجال الحركة السكانية، حسم النزاع بين التصور الأخلاقي الإسلامي ومقتضيات الحياة الاجتماعية، حيث الضغوط الاقتصادية على الأسر العربية، لصالح الأخيرة، ممثلا في تنامي الاتجاه إلى "تنظيم النسل". وفي مجال بناء المجتمع، تراجع دور المؤسسات الدينية في الضبط الاجتماعي والانضباط السلوكي، علاوة على التحدي الذي يواجه الدين من قبل المتابعين لحركة الصراع الاجتماعي، متهمين القائمين عليه بأنهم لم يناصروا، إلا في حالات استثنائية وعبر فترات زمنية متقطعة وأمكنة متباعدة، المضطهدين والمهمشين. كما يرصد هؤلاء تراجع الدور العلمي للدين، وكذلك دوره في حركة المعمار والتشييد، على العكس مما كان سائدا في القرون التي رحلت.

لكن على النقيض من التصور السابق تستمر علاقة المصريين بالدين قوية، لاسيما أنها تسمح في كل وقت ومكان له بأن يضع بصمته على الحياة الخاصة والعامة. فالشعور الديني هو من أهم الخصائص التي جعلت المصري مصريا، فمصر "هي أقدم بلد في الدنيا بأسرها امتلاء بذلك الشعور الديني، ومن طول المدة التي أشرب فيها المصري بوجدانه الديني، أصبح ذلك الوجدان جزءا من كيانه، يلازمه ملازمة اللون الأسمر لجلده"4.

وما أورثه الدين في أنفس المصريين وعقولهم أغزر وأعمق من أن تحط به دراسات ميدانية عديدة، تتوزع على حقول معرفية شتى، ويزداد الأمر تعقيدا حال الولوج إلى الظاهرة السياسية، بتعقيداتها وحمولاتها المتنوعة، خاصة إن كان التناول منصبا على الثقافة السياسية.

ثانيا: تاريخية العلاقة بين الحاكم والمحكوم في مصر

لأن مصر هي أول دولة على سطح البسيطة، فعلاقة المحكوم بالحاكم فيها هي الأقدم والأعمق في الوقت نفسه. قدم بحكم الشوط البعيد الذي قطعته قافلة الزمن المصرية، وعُمق بحجم ضخامة وقوة لحظة انطلاق الدولة والمجتمع، التي دعت أحد علماء الآثار إلى أن يظن أن مصر القديمة ولدت كاملة.

وقد مرت هذه العلاقة بمحطات ثلاث، بدأت بالتأليه وانتهت بالتكفير ومرت بالتبجيل، من دون أن تفارق في كل مرحلة تنتقل إليها بعض خصائص المرحلة التي تسبقها، في تواصل واستمرارية ميزت جوانب عديدة من تاريخ المجتمع المصري.

1- مرحلة تأليه الحكام

نشأت الدولة المصرية القديمة في رحاب الدين، وكانت شعائر الملكية ورسومها ذات سمت ديني، وكان الملك يؤله في حياته، وبعد مماته، ليصبح الدين هو قوام الدولة، فالملك يقيم عبادة الآلهة، ويرعاها ويحرس البلاد، ويكفل رخاء أهلها.5 وهو في نظر المصريين الأقدمين الضمان الأكيد لاستقرار نظام الكون واستمرار الحياة، ولذلك شارك الناس، عن اقتناع تام، في بناء قصوره ومعابده، ومقره الأبدي على شاكلة تعبر عن مدى إيمانهم بعظيم منزلته. من ثم كانت الأهرامات تعبيرا ماديا واضحا لمدى قدسية نظام الحكم الملكي في مصر القديمة، وكانت اللغة آنذاك مشبعة بما يعبر عن "ألوهية الحاكم" فحين يتوج أو يظهر في مناسبة عامة يقال "أشرق الملك"، أو "أطل من عليائه"، وعند مماته يقال صعد الملك إلى السماء لينضم إلى موكب إله الشمس. وبات كل ما يتصل بالملك مقدس مهما كانت قيمته، فتيجانه وصولجانه وكل شاراته مقدسة.6 بل وصل الأمر إلى حد اعتقاد المصري القديم في أن "العالم الآخر" بالنسبة للملوك يختلف عن عامة الناس، فالملوك إن ماتوا صعدت أرواحهم إلى السماوات العلا، أما العوام فإن قضوا فمثواهم باطن الأرض.

وقد خصصت "متون الأهرام"، التي ليس لها مثيل من كتابات عـن العـالم القديم، لتشرح سعادة الملك في الدار الآخرة، وكيف تصور المصري القـديم أن الملوك سيحتفظون بعد موتهم بالسلطان نفسه الذي يتمتعون به في الدنيا. فها هي تقول "الملك تيتي لم يمت موتا بل جاء معظما في الأفق" .. "هيا أيها الملك، إنك لم تسافر ميتا، بل سافرت حيا". ثم تمضي لتوضح حجم الحزن علـى رحيـل الملك: "السماء تبكي من أجلك، والأرض تزلزل من أجلك"، فإذا استقر الملك في السماء "يشاهد في قاعة قصره وهو جالس على عرشـه العجيـب وصـولجانه المدهش في قبضته، ثم يرفع يده نحو أولاده ليقفوا أمام هذا الملك، ثم ينزل يـده مشيرا نحوهم فيجلسون ثانية".7

ووصل الأمر إلى حد تطويع الدين في خدمة السياسة، فعلى سبيل المثـال، نجد أن الأحداث السياسية التي مرت بها مصر وانتهت بوحـدتها نهائيـا عـام 3200 ق. م أفضت إلى سيادة معبود رئيسي، هو معبود الإقليم المنتصر، غير أن الكهنة، أتباع الآلهة المحلية، وآلهة الأقاليم المهزومة، لجئوا إلى حيلة تحول دون اندثار معتقداتهم بانزواء آلهتهم، بإعلان أن آلهـتم مجـرد أقـانيم للإلـه الرئيسي، لا تختلف معه في الجوهر، أو تلعب هذه الآلهة دور الزوجة أو الابن لهذا الإله.8

وحتى يضمن الملوك استمرار هذا الاعتقاد وترسخه، جعلوا المعابد تحـت سلطانهم. فكان الملك يعين كبار الكهنة المعابد الكبرى، وهو الذي يشرف، مـن خلال جهازه الإداري الخاص، على أعمال المباني والإنشاءات الخاصة بالمعابد، ويدير ممتلكاتها من الأراضي والقطعان، وله الحق في التفتيش على خزائنها.9

لكن ينبغي ألا نعتقد أن الملك كان إلها لدى المصريين القدماء مثـل بقيـة الآلهة، تشيد له المعابد، وتقدم له القرابين، فلم يصل تأليه الملوك إلى هذا الحد، ولم تعد مناداته بـ"الإله الطيب" أو "حوريس" أو "ابن رع" أو "الشمس الحية" أو "لسان أتوم"سوى طريقة مهذبة في التعبير عن الخضوع التام له، ولسلطانه، حتى

إذا شاع الاستعمال اللفظي لتلك الألقاب، بدأت مع مرور الزمن تفقد الإحالة إلى معانيها الأصلية،10 أو تنفصل عن الأسس والجذور اللغوية والإعتقادية التي نبتت منها.

وعلى وجه العموم كان الملك في مصر القديمة لديه سمات خاصة،11 في نظر رعاياه وما يصوره المقربين منه عنه، وما يشيعه هو عن نفسه، وكان لهذه الصفات تأثير مباشر على الحياة السياسية في البلاد خلال القرون الغابرة. ويمكن ذكر هذه السمات على النحو التالي:

1 ــ هو شخصية إلهية مقدسة، ولذا لا يصح أن يخاطبه أحد مباشرة، وإن كان يجوز له أن يتحدث في حضرته، من دون أن يوجه له الكلام، أو يدنو منه، ولا حتى من ظله المتمتع هو الآخر بالقداسة. ومعنى هذا أنه لا يمكن معارضة الملك، مهما كانت سياسته خاطئة أو ظالمة.

2 ــ يتمتع بعلم إلهي، يجعله عالما بكل خافية. ومن ثم لا يمكن لأحد أن يفكر في التآمر عليه، أو تشكيل تنظيم معارض له، لأن الملك سيكشف هذا التنظيم، ويعاقب من يشكلونه.

3 ــ كل ما يتفوه به واجب النفاذ، ولا بد أن يتحقق فورا، لأن مشيئته هي القانون، ولها ما للعقيدة الدينية من قوة. ولأن الملك منزه عن الأخطاء والآثام، فلا يكون أمام المصري من خيار سوى أن يخر خاضعا له، مطيعا لأوامره.

4 ــ في وجود الملك لم تكن هناك حاجة إلى مؤسسات سياسية، فما ينطقه يغني عن القواعد القانونية المفصلة، وما يراه يختزل الكثير من أدوار الهيئات السياسية والاجتماعية. ومن الخطيئة سن ما قد يقيد من سلطة الملك وجبروته، ولذا كان القضاة يحكمون حسب الأعراف والتقاليد المحلية التي يرون أنها توافق الإرادة الملكية، وقد يغيرون هذه الأحكام

إن شاء الملك ذلك، لأنه مصدر التشريع، الذي يجب أن يحكم القضاء باسمه.

5 ـ هناك تسليم جماعي بأن الإرادة الملكية لا تفعل إلا خير، ولا تسعى إلا إلى كل ما هو مفيد، ولذا لا يجب معارضة مشيئتها، أو الافتئات على الاقتناع التام بأنها همزة الوصل الوحيدة بين الناس والآلهة، والذي يعرف رغبة الأخيرة، ويعمل على تحقيقها.

ولم يوار هذا التصور الثرى تماما مع ملوك الفراعنة الذين رحلوا في الأزمنة الغابرة، ولم يتضاءل ليصبح مجرد تاريخ انقضى، بل أعيد إنتاجه، بأشكال مغايرة ودرجات أخف، طيلة التاريخ المصري. ففي "عهود الإيمان"، التي أتبعت نزول الرسالات السماوية، مارس أغلب المصريين مع حكامهم أنواعا من "الشرك الخفي"، حين أضفوا عليهم مهابة ومكانة، ما استحقها إلا القليلين منهم، والأدهى والأمر حين تعاملوا معهم على أن بيدهم كل مقاليد الأمور، وراحوا ينافقون الضعيف منهم، ويكيلون له المديح، فيقوى ويتجبر عليهم، فيصبرون عليه.

فالبطالمة حين غزوا مصر، بعد هزيمة الفرس عام 322 ق. م، أدركوا جيدا هذا التصور المصري، وأنه في بلد كمصر تحظى فيه الديانة مركز السيادة، لا يمكن أن تسير دفة الحكم على الدوام، إلا إذا كانت القوة الزمنية على وفاق مع الزعماء الروحيين للشعب. من هنا جعل الملوك الإغريق والأباطرة الرومان "السلطة الدينية" تحت حمايتهم على أن ترد الجميل بتأييد السلطة الزمنية،12 فقام الإسكندر الأكبر بزيارة معبد الإله بتاح في منف، ليتوجه كبيرا لكهنة هذا الإله. ولما تولى بطليموس الأولى عام 305 ق. م أسند إلى الكهنة ترويج ألوهيته المزعومة، وادعى أن الإله حورس أهدى إليه بوصفه "حورس الابن" كل أرض مصر المزروعة، وقدم له وثائق ملكيتها، وسجلا حوى وصفا دقيقا لتلك الممتلكات، وخطها الإله تحوت بيده في السجل السماوي.13 وقد عبد

الملوك الإغريق مع الآلهة المصرية، فقد غدا الإسكندر الأكبر، الإله الرسمي للمملكة، كما تم تمجيد الخلفاء اللاحقين من الملوك والملكات والأباطرة الرومان، لكنهم ظلوا "آلهة للحكومة" وليسوا آلهة لكل أفراد الشعب المصري.

2 ـ من التأليه إلى التبجيل

ومع دخول المسيحية إلى مصر في سنة 60 ميلادية، بدأت مرحلة جديدة، نزعت فيها الألوهية عن الحكام، لدى الأغلبية، وإن ظل الوثنيون على تصوراتهم القديمة، لكن بدرجة أقل. وكان التحول الأكبر حين اعترف الإمبراطور الروماني ثيودوسيوس بالمسيحية سنة 379 م دينا رسميا للدولة، فقويت شوكة مسيحيي مصر في مواجهة الوثنيين، حتى تم القضاء عليهم نهائيا، بإغلاق جامعة أثينا الوثنية في عهد الإمبراطور جستينان (527 ــ 565 م)14لتبدأ صفحة جديدة من كفاح مسيحيي مصر ضد الرومان المختلفين معهم مذهبيا، والذين اضطهدوهم ليحملوهم قسرا على اعتناق فكرة الطبيعة المزدوجة (الإلهية والبشرية) للسيد المسيح.

فمسيحيو مصر لم يبجلوا حكام الرومان كما كان عليه الحال من قبل، بل قاوموهم وقدموا في سبيل، اعتقادهم "عددا من الشهداء خلال أربعة قرون كاملة، لا يقل إن لم يزد، على أعداد الشهداء الذين قدمتهم كل البلاد المعروفة في أنحاء العالم الروماني في تلك الحقبة".15 وغلب على مقاومة المصريين آنذاك طابع "العصيان المدني"، حيث كان الفلاحون يتركون أرضهم حين تثقل السلطات الرومانية كاهلهم بالضرائب. وكان الفنانون يغطون الرسوم الدينية الرومانية، ويعيدون رسم الأيقونات القبطية عليها، وكان الموسيقيون يعزفون في الصلوات الكنسية ألحانا مصرية كهنوتية قديمة،16 وليست الألحان الرومانية.

وانتقل التبجيل إلى رجال الدين أنفسهم، الذين كان يقول الواحد منهم عند توليه البابوية: "افتحوا لي أبواب البر"،[17] وزادت درجة هذا التبجيل بعد أن حمل البطريرك في القرن الثالث الميلادي لقب بابا، يعاونه عشرون أسقفا في خدمة

الكرازة. أما العلاقة بالحكام فقد حكمها المبدأ المسيحي الذي يقول "ما لقيصر لقيصر، وما لله لله".

وإذا كان المسيحيون المصريون لم يفتقدوا التصميم العنيد بحماية هويتهم الثقافية ضد الرومان، فإنهم افتقروا إلى توظيف سلاح المعرفة والعلم للخلاص من الحكم الأجنبي. ومن ثم "لم نسمع طوال الحكم البيزنطي أن أحدا من أبناء الشعب النابهين ظهر لينقذ البلاد من براثن الاستعمار الأجنبي، أو يحد من نشاطهم الهدام، أو يطالب بأحقيته في الحكم. أما القيادات الدينية فما كان في وسعها أن تحل مشكلة غياب القيادة المؤهلة للخروج بالمجتمع من أزمته. فالبطريرك، وقد سلمه الشعب قيادته، كان يمنعه مركزه الديني، وكرامته الوطنية، من الخضوع لإرادة الأباطرة، ولكن كان مضطرا إلى مسايرتهم".[18]

ولما فتح المسلمون مصر أحدثوا تحولا أكبر عن الماضي فيما يتعلق بتقديس الحكام. فعلى مستوى النص يمنع الإسلام اتخاذ الحكام أربابا من دون الله، وهو أن كان يأمر بطاعة أولى الأمر، فإنه يجعل ذلك مشروطا بعدلهم وتقواهم وعملهم للخير والحق، كما أنه لا يحصر أولى الأمر في أهل الحكم.

أما على مستوى الممارسة فتضاءل تقديس الحكام في مصر إلى تبجيلهم، لكن في صورة تختلف كثيرا عن "الفرعونية السياسية" التي كانت سائدة في مصر القديمة. فالرابطة السياسية الإيمانية التي أوجدها الإسلام، تشكل إطارا مناقضا للفرعونية السياسية التي تقوم على أن فرعون طاغية، وأعوانه ظلمة وهمج رعاع[19].

ومنذ السنوات الأولى لدخول الإسلام إلى البلاد رأى المصريون كيف عوقب حاكمهم حين اعتقد أنه متميز عنهم، وذلك حين اقتص خليفة المسلمين عمر بن الخطاب رضي الله عنه من حاكم مصر عمرو ابن العاص، جراء قيام ابن الأخير بضرب صبي مسيحي فاز عليه في سباق الخيل، وتقاعس ابن العاص عن أن يأخذ للمسيحي حقه، ما دفعه إلى أن يشكو إلى ابن الخطاب، الذي جعل المسيحي يضرب نجل عمرو.

لكن انتهاء مرحلة تأليه الحاكم لم يتبعها تحرر نفسي كامل مـن الـشعور بالضعة حيال الحاكم، أو كف عن النظر إليه على أنه شخص غير عادي، أو أنه بيده النفع والضرر، أو الثواب والعقاب، وأنه قدرته على فعل أشياء كثيـرة لا حدود لها. ولقد عبر المؤرخ المرموق شفيق غربال عن هذا الأمر قائلا: "لقـد تحرر المصري بفضل المسيحية والإسلام من ربقة الخرافة والعبوديـة لغيـر الخالق، وتحرر الشعب من رق المقدونيين والرومان. ومع ذلك فإن هذا الفـرد المتحرر لم ينل الحرية التي تتيح له فرص اكتمال شخصيته، فقد بقي التمييـز والتفرقة ما بين الحاكم والمحكوم قائما، وحال ذلك دون تمتع الفـرد بنـصيبه الكامل من الجزاء والمسؤولية"[20].

واستمرت علاقة المحكومين بالحاكم في مصر علـى وتيـرة منـذ الفـتح الإسلامي حتى دخول الفاطميين، فاستعاد إضفاء طابع ديني على الحاكم جـزءا من ميراثه التاريخي القديم، فالدولة الفاطمية قامت على أسـاس تـشابكت فيـه السياسة مع الدين إلى حد أن كل تنظيم سياسي في هذه الدولة كان انعكاسا لروح التصور المذهبي الفاطمي (الإسماعيلي) نفسه، "حتى صارت أصدق مثال للدولة الدينية العقائدية (الثيوقراطية) في الإسلام"[21]، استنادا إلي المكانة المقدسة التـي أضفيت على الإمام، وهو الحاكم، وعلى "داعي الدعاة"، المنوط بـه الإشـراف على نشر المذهب الشيعي الإسماعيلي.

فقد حرص الحكام على تلقيب أنفسهم بالأئمة أو أمراء المـؤمنين، ولـيس "الخلفاء"، حرصا منهم على إظهار صفتهم الروحية وسلطتهم الدينيـة. فالإمـام الفاطمي هو متواجد في منصبه بموجب الحق الإلهي، ويختار ليكون وصيا للنبي صلى الله عليه وسلم ولعلي ابن أبي طالب رضي الله عنه، وتنتقل الإمامة مـن الأب إلى الابن الأكبر، شرط وصية الإمام السابق بذلك. وقد وصل الأمر بأحد هؤلاء الأئمة وهو الحاكم بأمر الله أن ذهب في عام 408هـ/ 1017م إلى حـد اعتبار نفسه تجسيدا لله على الأرض، أو أنه "الملك الإله"،[22] بما يشبه إلى حـد بعيد ما كان سائدا في مصر القديمة.

ومن دون شطحات الحاكم بأمر الله، فإن الحاكم الفاطمي (الإمام) كان ينظر إليه على أنه "خليفة الله في الأرض"، والمفسر الأول للشرع، ومصدر كل العلم، وولي الله الذي بإمكانه أن يشفع لمن يريد من أتباعه. وهاهو "داعي الدعاة" المؤيد في الدين الشرازي، يفصح عن كل هذه المعاني ويرسم تلك الملامح، حين يصف أول لقاء له بالمستنصر بالله قائلا:

"فلم تقع عيني عنيه إلا وقد أخذتني الروعة، وغلبتني العبرة، وتمثل في نفسي أنني بين رسول الله وأمير المؤمنين صلى الله عليهما ماثل، وبوجهي إلى وجهيهما مقابل، واجتهدت عند وقوعي إلى الأرض ساجدا لولي السجود ومستحقه، أن يشفعه لساني بشفاعة حسنة بنطقه، فوجدته بعجمة المهابة معقولا، وعن مزية الخطابة معزولا، ولما رفعت رأسي من السجود، وجمعت على أثوابي للقعود، رأيت بنانا يشير إلي بالقيام، ولبعض الحاضرين في ذلك المقام، فقطب أمير المؤمنين ـ خلد الله ملكه ـ وجهه عليه زجرا، على أنني ما رفعت به رأسا ولا جعلت له قدرا، ومكثت بحضرته ساعة، لا ينبعث لساني ولا يهتدي لقول، وكلما استطرد الحاضرون مني كلما، ازددت إعجاما ولعقبة العي اقتحاما، وهو ـ خلد الله ملكه ـ يقول: دعوه حتى يهدأ ويستأنس. ثم قمت وأخذت يده الكريمة فترشفتها وتركتها على عيني وصدري، وودعت وخرجت"[23].

من هنا استعادت مصر العلاقة المريضة بين الحاكم والمحكوم على مدار ما يربو من قرنين من حكم الفاطميين (358 هـ/ 969م ـ 567 هـ/ 1171م)، فمثلوا بذلك ما يشبه التحول الجديد في تاريخها، بعد شبه القطيعة التي أوجدتها المسيحية والفتح الإسلامي حتى نهاية حكم الإخشيد. لكن المصريين لم يتفاعلوا كلية مع تلك العلاقة المريضة، إذ لم يعتنقوا جميعا المذهب الإسماعيلي، إلا أن القلة التي انساقت وراء الطرح الديني والسياسي للفاطميين مارست هذا الطقس غير السوي في علاقتها بالحاكم وتابعيه حتى جاء صلاح الدين الأيوبي، فوصل ما انقطع، وأعاد الحاكم إلى حدوده الطبيعية، بتواضعه في التعامل مع من حوله، بل ومع أعدائه الألداء.

لكن المصريين لم يكفوا عن ممارسة عادتهم التاريخية في إضفاء هالة على الحاكم، حتى إن لم يكن يرغب، فلقبوا صلاح الدين بالسلطان، تعظيما له وتكريما لشخصه، ليأتي خلفاؤه، من الأتراك وغيرهم، أيوبيون ومماليك، ليتمسكوا بهذا اللقب.[24]

ورغم أن المماليك كانوا عبيدا إلا أن توسلهم بالدين إلى جانب تحصنهم بالقوة، منح حكمهم شرعية، فانتقل الناس من رفضهم الصريح، الذي وصل إلى حد أن نادى الشيخ الجليل العز ابن عبد السلام بأن حكم الرق قائم عليهم، إلى تقبلهم، ثم تبجيلهم. فقد استعان حكام المماليك الأوائل بالنفوذ الروحي والتاريخي والشرعية السياسية للخلفاء العباسيين، بعد سقوط بغداد تحت سنابك خيل المغول في 1258م، فاستقدموهم إلى القاهرة، وأعطوهم وجودا رمزيا وشكليا، فبدوا بذلك في منزلة المحافظين على الخلافة، المدافعين عن ديار الإسلام، لاسيما بعد أن تمكنوا في أول اختبار لهم من كسر الاجتياح التتري، ثم توالت انتصاراتهم المظفرة على التتار والصليبيين من بعد. علاوة على ذلك اهتم سلاطين المماليك ببناء المساجد والمدارس الدينية، وقربوا إليهم العلماء والفقهاء.

ومع الزمن، نسي المصريون حكاية الرقيق، و"مملكة العبيد" كما يقول المؤرخون الغربيون، وراحوا يضعون حكام المماليك في منزلة مرموقة، فاتخذوا لهم أعيادا، وأقاموا لهم الاحتفالات، إما لعودتهم منتصرين في المعارك، أو لشفائهم من مرض ألم بهم، أو بعد وفاتهم. فعندما عاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون منتصرا على التتار سنة 693 هـ/ 1293 م، زينت القاهرة من باب النصر إلى القلعة، وجاءت فرق الغناء من كل مكان، وغالى الناس في وضع الزينات. كما زينت القاهرة للسلطان نفسه، عندما شفي من إصابة ألمت به أثناء خروجه للصيد. وعند وفاة السلاطين كان يمد سماط عظيم من الطعام، يحضره الأمراء والمقدمين والعسكر، ثم يقبلون الأرض ويد السلطان، وتضرب البشائر

بالقلعة إعلانا بتولية السلطان الجديد، وكالعادة تزين القاهرة بجميع الزينات قبل دفن السلطان الراحل.[25]

وحكم العثمانيون مصر باسم الدين، فزعموا أمام الشعب المصري أنهم حماة الدين، وأن دولتهم هي امتداد لـ"الخلافة الإسلامية"، التي أسقطها المغول عام 1258، فكان للسلطان العثماني هيبة وجلالة في نفوس المصريين، بعضها لأسباب دينية. لكن هذه الهيبة لم تجد على الدوام من ينفخ في أوصالها من رجال الدين، فالبعض لم يقتنع بها، وانتهى الأمر بالإمام محمد عبده، الذي رأى أن الخليفة عند المسلمين ليس بالمعصوم، فلا عليه نزل الوحي، ولا من حقه الاستئثار بتأويل النص القرآني والسنة النبوية.

ولما سقطت الخلافة عام 1924، أراد الملك فؤاد في مصر إحياءها، فتصدى له الشيخ علي عبد الرازق بكتابه الشهير "الإسلام وأصول الحكم"، ليؤكد أن "الخلافة" لم ينزل بها نص، ولم ينعقد لها إجماع، وليس لها دليل في السنة، إنما هي اجتهاد بشري لصحابة الرسول صلى الله عليه وسلم، في تصورهم للحكومة، وأن الإسلام ليس دينا ودولة، إنما هو دعوة دينية خالصة لا تشوبها نزعة ملك أو حكم. ورأى عبد الرازق أن ضياع الخلافة لم يؤثر سلبا إلى أركان الإسلام ولا مصلحة الأمة، وأنهى كلامه قائلا: "الدين الإسلامي برئ من تلك الخلافة التي يتعارفها المسلمون، وبرئ من كل ما هيئوا حولها من رغبة ورهبة، ومن عزة وقوة. الخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية، كلا، ولا القضاء، ولا غيرهما من وظائف الحكم ومراكز الدولة، وإنما تلك كلها خطط سياسية صرفة لا شأن للدين بها، فهو لم يعرفها ولم ينكرها، ولا أمر بها ولا نهى عنها، وإنما تركها لنا لنرجع فيها إلى أحكام العقل وتجارب الأمم وقواعد السياسة"[26].

3- من التبجيل إلى التكفير

قرون طويلة عاش فيها حكام مصر مقدسين أو مبجلين، يحيطهم الجلال وتكللهم الهيبة، من دون أن يدري من ذهبوا في القرون الغابرة أنه سيأتي يوم، وينقلب فيه الدين إلى غير صالح السلطان، فبعد أن كان التدين يعبد أمامه طريقا وسيعا بات يتيح لفئة تناوئه فرصة تكفيره، استنادا إلى تأويل ذاتي وضيق لنصوص القرآن الكريم.

ونعني بهذه الفئة الجماعات والتنظيمات السياسية ذات الإسناد الإسلامي، التي دبجت بياناتها وتأويلاتها ابتداء من ستينيات القرن المنصرم، لتكفر رئيس الجمهورية، ومن حوله، بل ومؤسسات الدولية، مهما كانت صغيرة أو مقصية عن بؤرة صنع القرار، أو مركز الهيمنة والتحكم في جسد الدولة المصرية الفارع.

وبدأت هذه المسيرة، المقطوعة من تاريخ مصر، بما رآه سيد قطب في كتابه "معالم في الطريق"، الذي اعتبر فيه أن المجتمع الراهن جاهلي، ونادي بـ"الحاكمية"، أي "الحكم بما أنزل الله"، ولذا رفض أي نظام سياسي لا يمتثل لهذا التصور، فها هو يقول: "... ليس لأحد أن يقول لشرع يشرعه هذا شرع الله، إلا أن تكون الحاكمية العليا لله معلنة، وأن يكون مصدر السلطات هو الله سبحانه وتعالى لا الشعب ولا الحزب ولا أي من البشر"[27]، ومن ثم يصبح الحاكم الذي لا ينتهج هذا النهج في نظر قطب خارجا عن ملة الإسلام، أو جاهلي، تجب مقاومته، واستبداله بـ"جماعة مؤمنة" تطبق "شرع الله".

وتلقفت الجماعات والتنظيمات التي تشظت، بشكل لافت، هذه الفكرة، وراحت تعمق فكرة تكفير الحاكم. ففي كتابه الموسوم بـ "رسالة الإيمان" يقول صالح سرية أمير ما عرف بتنظيم "الفنية العسكرية"، الذي قاد محاولة فاشلة لاغتيال الرئيس السادات عام 1974: "إن الحكم القائم في جميع بلاد الإسلام هو

حكم كافر، ولا شك في ذلك"، مستندا في ذلك إلى غياب "الحكم بما أنـزل الله"، ويرى أن كل من والى الحكومات والأحزاب والجماعات الكافرة فهو كافر، وأن تحية العلم شرك والسلام الجمهوري شرك وتحية قبر الجندي المجهول شرك.[28] وتبنت "جماعة المسلمين" المعروفة أمنيا وإعلاميا باسم "التكفير والهجرة" الموقف نفسه، إذ حكم أميرها شكري مصطفى على مؤسسات الدولة جميعا بالكفر، وطالب باعتزال الأجهزة الحكومية ومؤسساتها والامتناع عن أداء الخدمة العسكرية أو قبول الوظائف العامة.[29] وفصل محمد عبد السلام فرج مؤسس "تنظيم الجهاد" في كتيبه الشهير "الفريضة الغائبة" هذه النقطة كثيرا، متخذا موقفا مشابها، إذ رأى أن الحاكم مرتد، وأن أبواب الكفر التي أخرجته من ملة الإسلام عديدة، ولذا وجب قتاله. وفي رسالة لعبود الزمر، أمير جماعة الجهاد الذي لا يزال يقضي فترة عقوبة لاشتراكه في اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات، يقول : "شرف الله الجماعة بقتل السادات على أيدي بعض رجالها"، ويطالب بـ"الخروج على الحكام الكفرة وقتالهم وخلعهم، وتنصيب إمام مسلم واجب بإجماع علماء المسلمين على كل مكلف".

وتتفق جماعتا "الجهاد" و"الجماعة الإسلامية" ـ قبل أن تراجع الأخيرة موقفها ـ على الحكم بكفر رئيس الجمهورية كفر عين، فهو خارج عن ملة الإسلام، لأنه لا يطبق "شرع الله"، ويستبدله بقوانين بشرية وضعية، ويستهزئ بالشريعة الإسلامية، ويستحل ما حرم الله، ويجعل نفسه ربا من دون الله فيحل ما رحمه، ويتخذ من صفة الألوهية، وهي حق التشريع المطلق، الذي لا يكون إلا لله تعالى.[30] وكان طارق الزمر يرى أن "قتال الحاكم واجب على جميع المسلمين كل بحسب قدرته، ولا يسقط عنهم إثم ترك هذا الواجب إلا أن يهبوا ويخلعوا الحاكم، الجاهلي العميل. وعزز أمير الجماعة الإسلامية، المسجون في الولايات المتحدة حاليا، عمر عبد الرحمن هذا التصور فقال ذات يوم إن المفسرين أجمعوا على عدم طاعة أولي الأمر في المعصية، وأجمعوا على وجوب الخروج عليهم لكفرهم.[31]

4ـ بين التأليه والتكفير: القديم لا يموت كله

قد يعتقد متعجل أن تكفير الحكام على أيدي بعض التنظيمات والجماعات السياسية ذات الإسناد الإسلامي يمثل قطيعة تامة مع النظرة الدينية للحاكم في مصر القديمة. وهذا التعجل مرده ثلاثة أمور، الأول يتصور أن التكفير يعني التحرر من عبودية الأفراد مهما كان سلطانهم، حسب ما ذهب إليه سيد قطب، استنادا على أنه لا "كهنوت" ولا "إكليروس" في الإسلام، وأن الله سبحانه وتعالى هو "الحاكم الأوحد" لهذا الكون، وهو "الخالق" وبيده وحده أجل الناس وأرزاقهم، ولا شريك له في الملك، ولذا فلا خضوع إلا له ولا خوف إلا منه. والثاني يتوهم أن فكر التكفير مصري الأصل، والثالث يعتقد في أن مسألة الحكم باسم الدين تصور سياسي إسلامي.

في حقيقة الأمر فإن هذه الجماعات والتنظيمات حين كفرت الحاكم لم تكن تريد إصلاحا سياسيا بل رمت إلى استبدال الحاكم "الكافر من وجهة نظرها " بآخر "مؤمن" حسب مقاييسها، وطرحت تصورا لشكل الحكم الذي تريده، لن يقود في خاتمة المطاف إلا إلى "ثيوقراطية" أخرى، تحت لافتات جديدة، قائمة على فهم مغلوط للنص القرآني، هي "الحكم بما أنزل الله" و"تطبيق الشرع" و"حكم الجماعة المؤمنة" و"الخلافة الإسلامية". وهذه الشعارات قد لا تقود في حد ذاتها إلى شكل من أشكال "الحكم الإلهي" لو تم تأويلها وفق الجوهر الصافي والمقاصد الأساسية للدين الإسلامي، لكن حسب طرح هذه الجماعات والتنظيمات، فإنها تبدو إطارا أيديولوجيا لهذا النوع من الحكم، الأمر الذي يعني إعادة إنتاج صورة الحاكم التي كانت سائدة في مصر القديمة حسب بنية معرفية جديدة.

كما أن وجود مؤسسة تحكم باسم الدين يعد خروجا على القيم الدينية الإسلامية، لأنه نوع من التجسيد البشري للدين، الأمر الذي يتناقض مع المكانة المطلقة له. فتحول سلطان الدين إلى مؤسسة حاكمة، يعني أن هذه المؤسسة

ملكت ما للدين من سلطان. والحاكمية الدينية في الإسلام هي من خلال إعــلاء القيم والقواعد الدينية المتفق عليها أو التي تختارها الأمة جمعــاء،[32] وليــست لشخص، ولا لجماعة، مهما علت مكانتها واتسع نفوذها.

علاوة على ذلك فإن فكر التكفير ليس مصري الجذور، بل صنيعة التــأثر بتيار فكري نشأ في شبه القارة الهندية، الأمر الذي تكشفه المقابلة بين أفكار سيد قطب وما جاء في كتابات أبو الأعلى المــودودي، خاصــة كتابــه "الحكومــة الإسلامية". وعلى النقيض من مصر فإن "شبه جزيرة الهند منطقة المتناقــضات الشديدة والمتعارضات العنيفة. ونتيجة ظروف تاريخية معقدة، فقد نشأ فيها تيار إسلامي تفاعلت فيه مركبات النقص ومشاعر الاضطهاد وأحاســيس الأقليــات وكراهية الاستعمار وعجمة الإسلام، فأدى إلى رد فعل ــ مع مــن لا يــدرك طبائع الأمور ولا يتعقل منطق الواقع ولا يتفهم حركة التاريخ ولا يتبع أســلوب العلم ولا يتشرب روح الدين ــ تردى في المبالغة العنيفــة والتعــصب البــالغ والتعالي الشديد، وبهذا انحدر إلى تصور منغلق على نفسه فقط، متقوقع علــى ذاته وحدها، منعطف على خيالاته وأوهامه، فبه جمود وجدة ــ هي إلى صلابة التحجر منها إلى شدة الحق"[33].

من هنا نجد أن علاقة المصري بالحاكم تندرج إلى حد كبير في إطار السمة الغالبة على المجتمع المصري وهي الاستمرار، أي "استمرار الكثير من سمات عناصره الثقافية، وبخاصة فيما يتعلق بعاداته وتقاليده والألفاظ التي يتحدث بهــا المصريون وغير ذلك"[34]. فالمصريون إن كانوا لم يعدوا يؤلهون الحاكم، بل إن قطاعا من النخبة السياسية والثقافية والاجتماعية في مصر المعاصرة تسخر من بعض سلوك وأداء الحكام وتنتقدهم إلى حد الجلد، في حين يطلق العوام النكات التي تنال من هيبة الحاكم، فإن ما في البطانة من قدرة على إفساد الحاكم بتدليله وتبجيله وإضفاء عليه من عظيم الصفات ما ليس فيه إطلاقــا، وكــذلك ا فــي الهوامش من بعض استكانة، هو تجلي لخاصية الاستمرارية هذه، أو أنه بعــض رواسب "الحاكم الإله" في مصر القديمة.

الفصل الثاني

من القاهرة إلى تورا بورا

الطريق المصري إلى "القاعدة"

يتبادر إلى أذهان الكثيرين من بين الباحثين، وصناع القرار ومتخذيه، والقائمين على الأجهزة الأمنية والاستخباراتية في دول شتى، أن حدث الحادي عشر من سبتمبر كان تعبيرا جليا عن "تعولم" الحركة الإسلامية الراديكالية، من منطلق أنها استطاعت أن تمس عصب أكبر دولة في عالمنا المعاصر، عسكريا واقتصاديا، وهي الدولة التي تقود العولمة، وتصنع الجزء الأكثر أهمية من أشكالها وآلياتها ومقاصدها، خاصة في مجالات المال وتقنيات المعلومات والاتصال والاستراتيجيات. ومما زاد من وجاهة هذا التصور وأعطاه مصداقية نسبية، أن رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية حيال الحدث المذكور أخذ صيغة عالمية، من خلال سعي واشنطن إلى بناء تحالف دولي مناهض للإرهاب، ومن خلال استغلالها له في تحقيق أهداف استراتيجية عميقة ترتبط بسعيها إلى قيادة "العولمة".

وهذا التصور يبدو دقيقا إن كنا بصدد تقويم القدرة التي وصل إليها تنظيم حركي ذو أهداف سياسية، تتعدى حدود الدول التي ينتمي إليها أفراده، وتحاول أن تلعب دورا ما في السياسة الدولية المعاصرة برمتها. لكن التصور ذاته تعوزه الدقة حال الأخذ في الاعتبار المحطات الزمنية التي مر بها هذا التنظيم في طريقه من المحلية إلى العالمية، انطلاقا من لحظة البداية التي تشكل فيها، وحتى لحظة الذروة التي تمثلت في تفجير مبني مركز التجارة العالمي ومقر البنتاجون، مرورا بمحطات عدة صنعتها أنظمة سياسية إقليمية ودولية، عبر أجهزة استخباراتها ومخططي سياساتها.

فإذا كان التنظيم الدولي لجماعة "الأخوان المسلمين" جزء من كيان الجماعة، التي ولدت في ظرف تاريخي، جعلها تضع نصب عينيها منذ البداية

ضرورة أن تعبر القوميات من أجل تحقيق "الخلافة الإسلامية" التي سقطت قبل قيام هذه الجماعة بأربع سنوات فقط، فإن الحركة الإسلامية الراديكالية ــ ونتحدث هنا عن الحالة المصرية ــ لم يكن ضمن أولوياتها لحظة تشكلها التحرك خارج حدود الدولة، وتكوين "تنظيم دولي" ما، بل كانت أهدافها محددة في قضايا محلية أو داخلية، ذروتها تغيير نظام الحكم القائم بالقوة، باعتباره في نظرها "حكما كافرا" أو "ظالما" و "فاسقا" على أقل تقدير، لأنه "لا يطبق الشريعة الإسلامية"، بالصيغة التي ترى هذه الجماعات أنها تعبر عن "صحيح الإسلام".

ثم جاءت ظروف سياسية، نجمت أساسا عن صراع دولي خلال فترة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي المنهار والولايات المتحدة الأمريكية، جعلت هذه الجماعات تطل برأسها خارج الحدود المصرية. وبعدها تراكمت الأسباب التي جعلت من "الهجرة" مرحلة ضرورية تكتيكيا بالنسبة إليها. ومن هنا انفتح الباب على مصراعيه أمام "تعولم" الإسلاميين الراديكاليين في مصر.

والوصول إلى هذه المرحلة لم يتم عبر قفزة سريعة أخذت هؤلاء من التحرك محليا إلى منازلة أكبر دولة في عالمنا المعاصر، إذ إن الخروج من مصر لم يغير، طيلة ثلاثة عقود تقريبا، من تفكير قادة وأعضاء مختلف "الجماعات الإسلامية الراديكالية"، وهو التفكير الذي انصب بالدرجة الأولى على أن الهدف الرئيسي هو إسقاط النظام المصري، بوصفه "العدو القريب"، وبعدها يمكن التفكير في مجابهة "العدو البعيد" وفي المقدمة الولايات المتحدة وإسرائيل بعد أن تهاوى الاتحاد السوفيتي وانفرط عقد دول أوروبا الشرقية الشيوعية. ومن هنا كانت "الهجرة" خارج مصر تستهدف تحقيق "التمكن" الذي لم يكن من المتاح الوصول إليه في مصر نفسها، نظرا ليقظة الأجهزة الأمنية وصرامة السلطة الحاكمة في التعامل مع أي جماعات خارجة على القانون، وبعد ذلك تأتي مرحلة "الفتح"، الذي يعني دخول أعضاء هذه الجماعات إلى مصر فاتحين على غرار الفتح الإسلامي الأول، الذي تم على يد عمرو بن العاص، في

محاولة إعادة إنتاج حدث تاريخي قديم بشكل تبسيطي لا يخلو من سذاجة كبيرة. وعلى هذا الأساس يمكننا فهم سر إطلاق تنظيم الجهاد على العناصر التي دفع بها إلى مصر في عقد التسعينيات من القرن الماضي لاغتيال بعض رموز السلطة السياسية وضرب السياحة اسم "طلائع الفتح".
لكن العوامل القديمة التي ساهمت في إيجاد مسألة "الهجرة" لم تلبث أن رشحت على هذا التفكير، وكان من الصعب أن ينسلخ الراديكاليون الإسلاميون المصريون تماما عن الأطراف التي ساهمت في تشكيل حركتهم إلى الخارج، وتحديدا إلى أفغانستان. ومن ثم ما إن خرجت القوات السوفيتية من هذا البلد ونشبت حرب أهلية بين فصائل "المجاهدين" حتى وجد "الراديكاليون الإسلاميون"، الذين انضووا تحت مسمى عريض هو "الأفغان العرب" أنفسهم موزعين على تكتيكات واستراتيجيات أطراف إقليمية ودولية، بعضها استخدم الهاربين من قيادات الجماعات المتطرفة أوراقا في يده يناور بها الحكومة المصرية، وفي مقدمة هذه الأطراف تأتي الولايات المتحدة، التي تردد أنها أجرت اتصالات مع قيادات من "الإخوان المسلمين" و "الجماعة الإسلامية"، إبان فترة العنف الأخيرة والعصيبة التي مرت بها مصر، وامتدت من 1989 إلى 1997 . وبعض هذه الأطراف عول على هؤلاء في تحقيق أهداف بعيدة المدى تخص إقامة "أممية إسلامية"، مثل ما هو الحال بالنسبة للسودان طيلة عقد التسعينيات من القرن المنصرم، أيام نفوذ "جبهة الإنقاذ الإسلامية" التي يتزعمها حسن الترابي.

بالإضافة إلى ذلك استفاد بعض الهاربين من بين أفراد "الجماعات الإسلامية" من قوانين اللجوء السياسي في دول أوروبا، وحصل كثيرون على فرص عمل في بلدان عربية خليجية وغير عربية، ووجد آخرون في بؤر الصراعات المسلحة، أو ما يطلق عليها "البؤر الملتهبة"، في البوسنة والهرسك، وكوسوفا، والشيشان، وكشمير، وطاجيكستان، والفلبين، مأوى بعد أن أوصدت

مصر أبوابها أمامهم، إثر صدور أحكام غيابية عليهم تراوحت بين الإعدام والأشغال الشاقة، باعتبارهم ارتكبوا جرائم.

وهذه الأحوال أدت إلى توزع الإسلاميين الراديكاليين المصريين، الذين ينتمون إلى مختلف التنظيمات والجماعات المتطرفة، على دول عديدة تنتمي إلى القارات الست تقريبا. منتفعين من التعاون مع أجهزة استخبارات تارة، ووجود عناصر قادرة على تزوير الأوراق الثبوتية كافة، وتوافر جهات قادرة على التمويل دوما. وساهمت الطفرة الهائلة في وسائط الاتصالات في ربط هؤلاء جميعا بمراكز قيادة في الخارج، وعناصر قيادية داخل مصر نفسها، في حين ساهم التقدم الملموس الذي شهدته الأعمال المصرفية في إتاحة فرص كبيرة لتحويل الأموال وغسيلها، من أجل دعم عمليات إرهابية أو دفع مقابل لمتعاونين وأعضاء في هذه التنظيمات، أو الإنفاق على أسرهم سواء في الداخل أو في الخارج. كما وفرت شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" وسيلة إعلامية رخيصة وسهلة أمام هذه التنظيمات لتصدر صحفها وبياناتها المتتالية.
ولاستعمالها ما جادت به الحداثة في أعلى صورها، تمددت الحركة الإسلامية بوجه عام لتصبح جزءا من صور العولمة، واستكملت هذا "التعولم" بمنازلة الولايات المتحدة يوم الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 في معركة، إن لم تكن متكافئة على الإطلاق، فإنها تظهر المستوى الذي وصلت الجماعات الإسلامية الراديكالية في التنظيم والتخطيط والتنفيذ من جهة، والرغبة الواضحة في طرح نفسها بقوة على الخريطة السياسية الدولية من خلال "أجندة" موجهة أساسا ضد واشنطن ومعها تل أبيب، من جهة ثانية.

وحتى عام 1997 لم تكن هذه الجماعات الراديكالية قد تعولمت سياسيا بالمعنى الدقيق لهذه المسألة، فهي كانت مهمومة بتحقيق مقصدها في إزاحة الحكومة، ولم يغب هذا المأرب عن أذهان قادتها، سواء كانوا في كهوف أفغانستان أو في جبال اليمن، أو في الشقق الوثيرة في دول أوروبا والولايات

المتحدة ذاتها. لكن اشتراك أحد قيادات جماعة الجهاد وهو أيمن الظواهري فيما يسمى بـ" الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين"، جعل هذا المقصد يقبل بجانبه مقصدا آخر وهو "قتال العدو البعيد" أي الولايات المتحدة وإسرائيل وروسيا على وجه الخصوص، وذلك مع فشل العناصر التي أرسلها تنظيم الجهاد في النيل من تماسك النظام المصري، أو هز أركانه وإسقاطه، بالتوازي مع فشل كافة العمليات الإرهابية التي نفذتها عناصر محلية في دفع هذا النظام إلى الانهيار أو التسليم، كما كان قادة هذه الجماعات يتوهمون.

وتحت راية الجبهة، المذكور سلفا، امتزجت أهداف الراديكاليين المصريين، أو تناغمت، مع أهداف أبعد كانت تدور في رأس قيادات راديكالية من دول عربية وإسلامية أخرى، جعلت من الولايات المتحدة "العدو الأول"، لإجبارها على سحب جيشها وعتادها من منطقة الخليج العربي، وإخراجها من معادلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ولم يكن تحول من هذا النوع صعبا على الإطلاق، نظرا لأن "الأفغان العرب" عموما، ليسوا سوى نتاجا لصراعات عالمية، أيديولوجية واستراتيجية، أكسبتهم خبرة عميقة نسبيا في التعامل مع قضايا تتعدى حدود أقطارهم، وغذت لديهم ميلا، تنامى باستمرار، إلى إيجاد "أممية إسلامية". وعبرت أدبيات الراديكاليين الإسلاميين وتصريحات قادتهم، اعتبارا من النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن الماضي، بوضوح وجلاء عن هذا التوجه الجديد، ثم جاءت تحركاتهم لتؤكد هذا، إذ إنها اخترقت حدود الدول القومية وساحت في عالم جغرافي تخيلي ينتهي عند نقاط التماس الملتهبة في العالم الإسلامي، ويعيد إنتاج التصورات الأكثر شمولية التي تحدثت عن دولة إسلامية تمتد من غانا إلى فرغانة، لكن هذه المرة، ليس بطريقة دعوية كما اعتادت تيارات إسلامية عديدة طيلة القرن الأخير، بل بشكل حركي عنيف، لا يقف عند حدود الأمنيات، ولا يعترف بالتغلغل البطئ السلمي المدروس الذي انتهت إليه حركات إسلامية أممية مسيسة مثل الإخوان المسلمين، أو غير مسيسة مثل جماعة "التبليغ والدعوة".

ومع ذلك فمن الصعوبة بمكان التسليم تماما بأن الطابع الأممي للجماعات الراديكالية الإسلامية المصرية صنيع السنوات الخمس الأخيرة فقط، كما يتصور البعض، فهو يشكل جزءا من خطاب هذه الجماعات منذ زمن، تمحور حول ثلاث قضايا رئيسية، هى "الخلافة" و"الجهاد" و"العلاقة مع الغرب". لكن على المستوى العملي قاد ترتيب الأولويات لدى هذه الحركات إلى جعل تغيير الوضع الداخلي قسرا هو القاعدة الأساسية للانطلاق إلى بناء أنماط عدة من التعاون مع الحركات الإسلامية في بلدان عربية وإسلامية أخرى لإسقاط الأنظمة "العلمانية" الحاكمة، ومد يد العون، المادي والمعنوي، إلى الأقليات المسلمة في مختلف البلدان، خاصة في تلك التي تعاني فيها هذه الأقليات من اضطهاد أو تمييز. ثم أخيرا النظر إلى العالم "غير المتأسلم" على أنه "دار حرب"، يستوجب إحياء "الفريضة الغائبة" في مواجهته، وهي الجهاد.

ومعنى هذه أن النظرة "عابرة القوميات" في خطاب الحركة الإسلامية الراديكالية المصرية وقفت عند حدود التصور الأيديولوجي العام، ولم تترجم إلى حركة في الواقع المعاش سوى عام 1995، حيث وجه القضاء الأمريكي اتهاما إلى أمير "الجماعة الإسلامية" عمر عبد الرحمن بأنه تآمر ضد المصالح الأمريكية، وتورط في الهجوم على مقر الأمم المتحدة في نيويورك وعدة مباني خاصة بالحكومة الفيدرالية الأمريكية في المدينة ذاتها، والسعي إلى شن هجمات على منشآت عسكرية أمريكية، والتخطيط لاغتيال الرئيس حسني مبارك أثناء إحدى زياراته للولايات المتحدة. وجاء حدث الحادي عشر من سبتمبر ليظهر أن بعض هؤلاء الراديكاليين يشكل جزءا من حركة عريضة تستخدم أهم ما توصلت إليه العولمة في مجالات الاقتصاد والاتصال والمعلومات، وترفض في المقابل ما تطرحه العولمة في مجال الثقافة، من خلال تمسكها الصارم بخصوصية وهوية "إسلامية" تضع الآخر الأمريكي في موضع العدو الثقافي والعسكري والسياسي.

***

ونسعى في هذا المقام إلى تحديد أوجه "عولمة" الحركة الإسلامية الراديكالية في مصر، بدءا من الإرهاصات الأولى التي أنتجتها مسيرة الخروج من مصر، وانتهاء بلحظة الذروة المتمثلة في حدث الحادي عشر من سبتمبر، وما بين ذلك من محطات ومواقف عديدة، تراكمت خلالها خبرة هذه الحركة وتطورت تكتيكاتها وآلياتها بما جعلها تطرح نفسها "فاعلا" دوليا بعد أن كانت حركة محلية محضة.

ويقتضي هذا الأمر تناول الأسباب التي دفعت عناصر وقيادات هذه الحركة إلى الخروج من مصر، إما بشكل شرعي وتحت عين وبصر السلطة مثلما كان هو الحال في مستهل تجربة الجهاد الأفغاني، وإما فرارا بجوازات سفر مزورة، علاوة على وسائل أخرى مثل الاعتمار والحج والعمل والسياحة، وكلها كانت في كثير من الأحيان مجرد حيل مكنت أصحابها من مغادرة مصر بشكل آمن.

والوقوف عند حد هذه الأسباب لا يكفي لرسم ملامح تعولم الراديكاليين الإسلاميين المصريين. فالخروج من مصر أيا كان مساره، أو كانت دوافعه، لم يكن سوى مرحلة تمهيدية، أو بمعنى أدق، كان هو الطريق الذي تلمس الراديكاليون الإسلاميون في مصر خطاهم عليه ليصلوا إلى هذه الصورة التي ظهروا بها في السنوات الأخيرة. وهذه الطرق أفرزت تنظيمات وقيادات في الخارج، بعضها اندمج في تنظيمات إسلامية أممية، وبعضها ظل يلعب دور الموجه والممول لعناصر وقيادات محلية في أتون الصراع الذي دار بين الدولة والإسلاميين المتطرفين طيلة عقد التسعينيات، كما سبق الذكر، حيث عبرت تلك التنظيمات عن نفسها في عدة عمليات استهدفت مؤسسات مصرية أهمها السفارة المصرية في العاصمة الباكستانية إسلام أباد، ومسؤولين مصريين في مقدمتهم الرئيس مبارك.

وعلى الجانب الآخر تكتمل الصورة "المتعولمة" لهؤلاء الراديكاليين بتناول الأساليب التي انتهجتها الدولة المصرية في سبيل مواجهتهم، والانتصار عليهم

في النهاية. فكثير من هذه الأساليب كانت تتم في سياق يتعدى حدود الدولة، ويمس جوهر السياسية الخارجية المصرية، التي عمدت إلى ملاحقة المتطرفين في الخارج، من خلال اتفاقات تبادل المجرمين مع بعض الدول، والتدخل دبلوماسيا لدى بعضها للحيلولة دون حصول متطرفين إسلاميين على حق اللجوء السياسي، ومتابعة الأنشطة الأمنية في دول أخرى، لمعرفة تأثيرها على هؤلاء.

وفي حقيقة الأمر فإن الدولة المصرية قد واجهت على مدار أكثر من عشر سنوات ــ ولا تزال للمواجهة بقية ــ شبكة من التنظيمات، تتوزع خيوطها في بلدان شتى، ولذا بدت معنية أكثر من ذي قبل بأوضاع أمنية وقانونية في العديد من الدول، سواء تلك التي منحت قيادات حركية إسلامية متطرفة حق اللجوء السياسي، أو تلك التي وفرت لهم المأوى، أو التي أمدتهم بالمال، أو التي دخلها بعض أفراد هذه التنظيمات بطرق غير مشروعة.

* * *

وبداية هناك عدة ملاحظات أساسية حول ما سيرد في هذا المقام، يمكن ذكرها على النحو التالي:

1 ــ رغم كثرة ما ينشر ويذاع حول الحركة الإسلامية الراديكالية في مصر فإن التحقق من المعلومات التي ترشح جراء ذلك ليس أمرا يسيرا، بأي حال من الأحوال.[35] فهذه المعلومات يغلب عليها التحيز لأنها صادرة عن فرقاء يريد كل منهما أن ينال من الآخر قدر المستطاع، وفي المقابل يسعى إلى أن يبرر، ما أمكنه، كل ما يبدر عنه من سلوك وأفعال. فسيل المعلومات المتوافرة عن الحركة الإسلامية يعود أغلبه إما إلى الأجهزة الأمنية أم إلى الحركة نفسها. ورواية كل من الجانبين للأحداث والوقائع تحمل الكثير من "الذاتوية"، ولا تخلو في الوقت نفسه من "تمويه" أو "تضليل"، توجبه اعتبارات المصلحة، أو مقتضيات أداء المهام كما يراها كل طرف.

لكن البحث العلمي لا يقف مكتوف الأيدي أمام هذه المعضلة، إنما ينتج وسائله التي تحاول التحقق من المعلومات أو على الأقل ترجيح الأقرب إلى الصواب منها، اعتمادا على طرق محددة. وهنا يمكن اللجوء إلى مصادر مستقلة، تكون أقرب إلى الاستقامة والنزاهة وتبتعد ما أمكنها عن التحيز. ويمكن كذلك رد المعلومات الواردة إلى الإطار العام الذي يحكم الحركة الإسلامية الراديكالية من جهة، والسلوك النمطي المتكرر للدولة في التعامل مع هذه الحركة من جهة ثانية، في كافة المناحي الإعلامية والقانونية والأمنية المرتبطة بقضيتي "العنف السياسي" و"الإرهاب".

ومن الضروري هنا ربط القول بالفعل، نظرا لأن الثاني هو الذي يبرهن على مدى صدق الأول من عدمه. وفي كل الأحوال فإن كثيرا من الدراسات التي تناولت أنشطة الحركة الإسلامية دارت حول "المرجوح" ولم تقطع بيقين. فكثير من الأسرار لا تزال مدفونة، وبعضها مات بمقتل من كانوا يحملونها، وحتى كثيرا ممن بقوا على قيد الحياة من الصعب الوصول إليهم، ليس بالنسبة للأشخاص العاديين فحسب، بل بالنسبة لأجهزة الاستخبارات والأمن، رفيعة المستوى.

وبذلك تبقى المعلومات المتوافرة في هذا الصدد مستقاة إما من تحقيقات قضائية قادت إلى اعترافات من تمكنت أجهزة الأمن من القبض عليهم ومعلومات أمنية قدمتها الأجهزة المختصة للقضاء من أجل استصدار أحكام في إطار صراع الدولة والجماعات المتطرفة، أو اعترافات تمت تحت وطأة التعذيب داخل السجون. لكن حتى في هذه الحالة فإن ما يرد إلينا من معلومات هو فقط ما يتم السماح بنشره وتداوله من قبل أجهزة الإعلام، وما يتطوع بعض المحامين ممن اطلعوا على أوراق القضايا بنشره أو الإدلاء به لأجهزة الإعلام. كما قد تنجم هذه المعلومات عن انفرادات صحفية، تمكن أصحابها من النفاذ إلى داخل الجماعات الإسلامية الراديكالية، أو

الحصول على وثائق خاصة بها، أو إجراء حوارات مع قادتها. لكن ما تمنحه الوسيلة الأخيرة يبقى في حيز "الترجيح" ما لم توجد وسيلة للتحقق اليقيني من صدق ما ورد من معلومات.

ومع ذلك فإن "جمع المتفرق" من المعلومات المستخلصة، مهما كانت متناثرة عبر السنوات، وموزعة على وقائع وأحداث، ومنسوبة إلى تنظيمات وجماعات وشخصيات شتى، يساعد، إلى حد كبير، في رسم الملامح العامة لأداء الراديكاليين الإسلاميين المصريين في الخارج، أو من اصطلح البعض على تسميتهم "إسلاميو الخارج"، ومن خلال هذه الملامح يمكن اشتقاق جانب محدد، نحن بصدده في هذا المقام، وهو "تعولم" هؤلاء الراديكاليين.

2 ـ في ضوء ما تقدم حول المشكلات المتعلقة بالمعلومات المتوافرة عن الحركة الإسلامية الراديكالية يمكن القول أن هناك أكثر من مدخل لتحليل ظاهرة الحركة الإسلامية المصرية في الخارج، أولها يتعلق بتتبع تطور تاريخ قادة هذه الحركة وتحركاتهم وما يصدر عنهم من تصريحات وبيانات، وما يتخذونه من قرارات وأوامر لأتباعهم. وثاني هذه المداخل يرتبط بطبيعة التنظيمات التي شكلها هؤلاء الراديكاليون، أو شاركوا في تأسيسها، وذلك من حيث خصائص العضوية والتراتبية والأهداف والمقاصد الرئيسية والفرعية. أما المدخل الثالث فيتمثل في العمليات التي قامت بها هذه التنظيمات، سواء ما نجح منها أو ما لاقى فشلا ذريعا وبقي عند حدود المحاولة. ويخص الدخل الرابع القضايا التي نظرتها المحاكم المصرية بشأن "الإسلاميين العائدين من الخارج"، أو محاكم أجنبية وكان المتهمون فيها من الراديكاليين الإسلاميين المصريين. ونحاول هنا أن نمزج بين هذه المداخل الأربعة، في تحليل لعولمة الحركة الإسلامية، نظرا لتداخلها وتكاملها في الواقع، ولأن من شأن هذا "المزج" أن يتيح لنا قدرة أكبر على

التحليل العلمي السليم لظاهرة معقدة ومتشابكة مثل الحركة الإسلامية، وخصوصا "إسلاميو الخارج".

3 ــ إذا كانت الجماعة البحثية، ومعها الأجهزة الأمنية المختصة، قد تمكنت من التمييز بين الجماعات الراديكالية في مصر، بعد أن كانت تضعهم، ولسنوات عدة، في "سلة واحدة"، فإن من الصعوبة بمكان القطع بتصنيف دقيق لبعض الراديكاليين المصريين في الخارج من خلال ردهم إلى أصولهم التنظيمية، أي إلى الجماعات والتنظيمات التي كانوا ينتمون إليها قبل "الهجرة".

فالمعلومات المتاحة تشير إلى أن مسيرة "الهجرة" لم تكن وليدة قضية "الجهاد" في أفغانستان، كما يتصور كثيرون، إنما سبقتها بسنوات، حيث دفعت الأحوال الأمنية الصعبة بعض عناصر الجماعات، التي اصطدمت بالدولة قبل "الجماعة الإسلامية" و"تنظيم الجهاد" مثل "جماعة المسلمين" المعروفة إعلاميا باسم "التكفير والهجرة" و"جماعة شباب محمد" المعروفة باسم "تنظيم الفنية العسكرية"، إلى مغادرة مصر.

لكن انفتاح الباب على مصراعيه أمام الخروج من مصر لم يتم سوى بإعلان "الجهاد" في أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتي المنهار. ولأجل هذا تم تجنيد آلاف الشباب المصريين من مختلف الجماعات، سواء الراديكالية أم السلفية الدعوية، ثم تولت الظروف التي صادفوها داخل معسكرات التدريب وميادين القتال في تذويب انتماءات البعض منهم، وفتحت الطريق أمام "اللامنتمين" من بين "المجاهدين" للتماس والتفاعل مع عناصر الجماعات الإسلامية، التي أخذت بدورها تشد هؤلاء إلى الانتماء لها، والانضواء تحت لواء أمرائها. لكن هناك من بين الذين ذهبوا إلى أفغانستان من حافظ على ارتباطاته الأصلية، خاصة من ينتمون إلى جماعة "الإخوان المسلمين"

التي كانت سباقة في الوصول إلى أفغانستان للعمل في مجال الإغاثة، على وجه الخصوص.

ومن هنا لا نستطيع أن نقول إن كافة المصريين الذين انضموا إلى "تنظيم القاعدة"، أو على وجه الدقة وافقوا على ما أعلنته "الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين"، هم ممن ينتمون إلى تنظيم الجهاد في مصر، الذي يتزعمه أيمن الظواهري. وفي المقابل لا يمكن القول بأن كل المنتمين إلى "تنظيم الجهاد" في الخارج قد انصاعوا تحت راية هذه الجبهة، فهناك من عارضوا انضمام الظاهري إليها، وهناك من انشقوا عليه بالفعل، واتهموه بالخروج عن الخط العام الذي رسمه التنظيم لمسيرته، والانحراف عن الهدف الرئيسي الذي أخذ على عاتقه تحقيقه، وهو الاستيلاء على الحكم في مصر. بل أكثر من ذلك فإنه إذا كان رفاعي أحمد طه، أحد أعضاء مجلس شوري "الجماعة الإسلامية"، قد عدل عن موقفه وسحب توقيعه على بيان إنشاء الجبهة المشار إليها سلفا بعد أن غضب منه القادة التاريخيون للجماعة، فإنه لا يوجد دليل قاطع على أن الأفراد العاديين من "الجماعة الإسلامية" الذين كانوا على أرض أفغانستان وراقت لهم خطوة إنشاء هذه الجبهة قد عدلوا عن موقفهم، على غرار ما فعل رفاعي طه، الذي يبدو أن عدوله لم يكن عن اقتناع بقدر ما كان انصياعا لموقف قادة "الجماعة الإسلامية" الحاد.

وتشير المعلومات التي رشحت عن التحقيقات القضائية التي جرت مع "العائدين من ألبانيا" أو من تسلمتهم مصر من دول عربية وأجنبية إلى أن هؤلاء كانوا ينتمون، تاريخيا، إلى جماعات "إسلامية" شتى في مصر. وهذا الوضع يخلق حالة من الصعوبة في تصنيف الأفراد العاديين من المصريين الذين انضموا إلى "تنظيم القاعدة".

4 ـ لا يعني التركيز على السلوك "عابر القوميات" للحركة الإسلامية الراديكالية المصرية في السنوات الأخيرة، أن هذه الحركة كانت من قبل منبتة الصلة عن الواقع، فظاهرة الصحوة الإسلامية بوجه عام كان لها مواقفها من قضايا خارجية، بدءا بالحقبة الاستعمارية وانتهاء بالتداعيات التي ترتبت على حرب الخليج الثانية، وقد كانت للإسلاميين خطوط متقاطعة مع "الآخرين"، أو مساحات للقبول والرفض صنعها التكتيك السياسي أحيانا، وبدت أسيرة للأيديولوجيا أحيانا. وبالنسبة للحالة المصرية، يمكن أن تستعيد الأذهان رفض الجماعات الإسلامية توجه السادات إلى المصالحة مع إسرائيل، ورفضهم من بعد اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وكذلك اتفاق وادي عربة الذي أبرمته الأخيرة مع الأردن. وقبل هذا، وفيما هو أشمل، للراديكاليين الإسلاميين مواقف من مسألة القومية العربية، التي تبدو في نظر الكثيرين منهم بديلا ممقوتا عن فكرة "الخلافة الإسلامية"، وهناك من ينظر إلى العروبة على أنها مرحلة لإقامة الدولة الإسلامية الكبرى، على غرار ما حدث في صدر الإسلام، وأن دولة عربية موحدة من شأنها أن تنظم شبكة علاقات متينة مع الشعوب الإسلامية في ظل المصالح المشتركة.

وقد أججت حرب الخليج الثانية، التي ترتبت على الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس عام 1990، التوجه الخارجي للراديكاليين المصريين، لأنها كانت ملمة كبرى أحدثت هزة عنيفة لكافة التيارات السياسية في العالم العربي. وذهب الإسلاميون في موقفهم من هذه الحرب مذهبين، الأول ركز على الأسانيد الشرعية، ومنها حرمة أن يستبيح المسلم دم أخيه المسلم، أو قتال الطائفة الباغية. والثاني أوجدته ظروف التدخل الأجنبي، حيث عارضه الإسلاميون المصريون بشدة، أيا كانت مبرراته، واستغلوا الحديث عن "بعد ديني للصراع" في تعبئة الشارع المصري لصالح رؤيتهم

التي قدموها آنذاك على أنها الرؤية الناجعة، القادرة على تحقيق العزة للعرب.[36]لكن هذه المواقف لم تتعد حدود "رد الفعل"، وكانت تسير في ركاب مواقف تيارات سياسية أخرى عربية، كان من الطبيعي أن تدخل في غمار جدل موسع حول تداعيات الغزو العراقي للكويت، وأن تتخذ مواقف حادة تتماشى مع طبيعة هذا الظرف وآثاره الاستراتيجية. أما ما حدث منذ عام 1997، فهو أمر مختلف، فالحركات الإسلامية الراديكالية لم تكتف بمجرد الجدل، لكنها قررت منازلة أكبر قوة عسكرية واقتصادية في العالم وهي الولايات المتحدة، بدءا بمهاجمة المصالح الأمريكية في الخارج، وحتى مهاجمة رمزي القوة الأمريكية في عقر الدار الأمريكي، وهما مركز التجارة العالمي ومقر البنتاجون.

5 ـ نقتصر هنا على "الجماعات الإسلامية الراديكالية في مصر"، وليس جماعة الإخوان المسلمين، رغم أنها الأقدم تاريخا والأوسع انتشارا والأكثر قدرة على الاستمرار والتعبئة، وقبل كل هذا، هي "القوة الإسلامية" التي تعدت حدود الدولة التي نشأت فيها، من خلال "التنظيم الدولي للإخوان المسلمين"[37]، والتي كانت لها موقفها من مختلف القضايا السياسية الخارجية، ليس عبر المنتديات والمطبوعات التابعة لها فحسب، بل داخل "البرلمان" المصري ذاته، حين تمكن الإخوان بعد دخول الانتخابات التشريعية في عام 1984 مع حزب الوفد، وفي عام 1987 مع حزبي العمل والأحرار، من احتلال عدد ليس بالقليل من مقاعد مجلس الشعب المصري.[38]

وفضلا عن الإخوان المسلمين فإن هناك تيارا دينيا واسع الانتشار، يتعدى في تمدده حدود الدولة القومية، وهو "الطرق الصوفية"، حيث نجد أن بعض الطرق المصرية لها أتباع في دول عديدة بما فيها الدول الأوروبية والولايات المتحدة ذاتها. لكن "سكونية" هذا التيار وانسحابه السياسي، أو

موالاته للحكم في مصر عبر التاريخ، وتماهيه في الفلكلور الشعبي أكثر من تفاعله مع الحالة السياسية، يخرجه من المعادلة التي نحن بصددها الآن. وإذا كانت للطرق الصوفية المصرية مواقف من القضايا الخارجية، فإن هذه المواقف، لا تخرج في الغالب الأعم عن تلك التي تتبناها الحكومة.[39]

6 ـ لا يمكن القطع بأن الخطر الذي يمثله "إسلاميو الخارج" على الأمن القومي المصري قد انزاح تماما في ضوء رد الفعل الأمريكي القوي والصارم على تفجيرات نيويورك وواشنطن. فرغم العمليات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة وحلفاؤها في أفغانستان، والتي طالت بالطبع العناصر المصرية المنتمية إلى "تنظيم القاعدة"، فإن وجود ما تسمى ب "العناصر النائمة" داخل التنظيم، وهم أولئك الذين يعملون تحت إمرته في سرية تامة، يجعل القول بانتهاء الخطر أمرا تعوزه الدقة إلى حد ما. وهناك وقائع محددة تبرهن على صدق هذا الرأي، ففي شهر مايو من عام 2002، وبينما كانت نيابة أمن الدولة بمصر تواصل تحقيقاتها في قضيتين، الأولى لتنظيم الجهاد وتضم 26 متهما، بينهما اثنان هاربان في الخارج. والثانية للجماعة الإسلامية وتضم 24 متهما، تردد أن سلطات الأمن المصرية ضبطت قضية أخرى لتنظيم الجهاد في منطقة المرج بالقاهرة.[40]

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تبحث ظاهرة حية، وتحاول أن تساهم في فهم جوانبها وأبعادها، بما يساعد في التعامل معها على وجه أفضل، بالنسبة لمستقبل مصر.

أولا: الخروج إلى العولمة: موجات "هجرة" الراديكاليين الإسلاميين المصريين

تعددت الأسباب التي أدت إلى خروج "الراديكاليين الإسلاميين" من مصر،[41] فمنها ما تعلق بالضغوط الأمنية الشديدة، ومنها ما ارتبط بالحاجة الاقتصادية، سواء كانت شخصية، أم كانت من أجل الإنفاق على التنظيمات والجماعات من خلال ضمان مصادر ثابتة للتمويل، ومنها ما ارتبط بأبعاد فكرية، لتأدية فريضة الجهاد، أو البحث عن "ساحة" لإعداد العدة، والوصول إلى حد "التمكن" الذي يؤهل هذه الجماعات للقدرة على منازلة الدولة بكل ما لها من مصادر قوة. وهناك كذلك أسباب تعلقت بترتيبات معينة داخل هذه الجماعات وتلك التنظيمات، أهمها حدوث انشقاق في صفوف "الجماعة الإسلامية الجهادية"، حيث تمايزت في جماعتين بعد صدور الأحكام في قضية الجهاد لعام 1981، حيث تسبب هذا الانشقاق[42] في إحباط عدد كبير من أعضاء التنظيم حيال إقامة الدولة الإسلامية المنتظرة، لأن انقسام الصفوف كان معناه في نظرهم تأخر تحقيق هذا الهدف، ومن ثم فضل الكثيرون من هؤلاء السفر إلى الخارج.

وفي صيغة تعيد إلى الأذهان ما انتهجته جماعة الإخوان المسلمين حيث هاجرت أعداد غفيرة تنتمي إليها خلال الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم فرارا من حكم عبد الناصر، الذي ناصبهم العداء، نجد أن الهجرة خارج مصر لم تكن في البداية محببة لدى حتى أكثر هذه الجماعات تشددا. فتنظيم الجهاد نفسه، الذي لجأ إلى الهجرة أكثر من غيره خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم، كان يرفض هذه المسألة في البداية، الأمر الذي يعبر عنه عبد السلام فرج، الذي كان كتابه "الفريضة الغائبة" بمثابة المرجعية الفكرية لهذا التنظيم، حين يقول: "هناك من يقول إن الطريق لإقامة الدولة الإسلامية هو الهجرة إلى بلد آخر وإقامة الدولة الإسلامية هناك ثم العودة مرة أخرى فاتحين، ولتوفير جهد هؤلاء فعليهم أن يقيموا دولة الإسلام بينهم، ويخرجوا منها فاتحين"[43]. لكن تبدل الظروف دفعت أفراد التنظيم، وغيره من

التنظيمات والجماعات الإسلامية إلى الفرار من مصر، بطرق مشروعة، وغير مشروعة.

وتمثلت الخطوات الأولى لحركة الخروج في الهجرة داخل مصر، أي ترك وادي النيل والهروب إلى الصحراء أو إلى مكان محدد يقتصر على أفراد الجماعة، من أجل تأسيس مجتمع جديد أو بديل، على غرار "مجتمع يثرب"، كما توهم بعض أتباع "جماعة المسلمين"، الذين أطلق على تنظيمهم اسم "التكفير والهجرة"، نظرا لأنه أتبع تكفير المجتمع بهجرانه، بدعوى أنه بيئة غير صالحة بالنسبة لأعضاء التنظيم. وقد جسد يحي هاشم، الذي كان يعمل وكيلا للنيابة وترك وظيفته بدعوى أنها "حرام شرعا" بعد أن انضم إلى جماعة شباب محمد، هذه المسألة في تحركاته، فقد لجأ إلى هضبة البحر الأحمر المواجهة للمنيا يحتمي بها ويعد عدته للصدام المسلح مع السلطة أو شن حرب عصابات ضدها، ولكن أجهزة الأمن تمكنت من تحديد مكانه وأتباعه، وداهمته، وقتلته.[44]وعموما فإن الهجرة داخل مصر قد فشلت لأسباب عديدة، أمنية وجغرافية وتنظيمية، مما جعل أذهان الجماعات المتطرفة تتجه إلى الخروج من مصر.

وهاهو وحيد عثمان أحد أمراء "جماعة المسلمين"، التي ابتدعت مسألة الهجرة الداخلية، يتحدث في التسعينيات عن الهجرة الخارجية بوصفها "مرحلة حتمية" بالنسبة لجماعته، إذ يقول: "لسنا مطالبين بالجهاد إلا بعد إتمام الهجرة .. الهجرة إلى أرض يحكمها حاكم عادل حتى ولو كان كافرا .. ونحن نجزم أن البلاد العربية كلها لا يوجد فيها هذا الشرط .. ولذلك فالهجرة متاحة في بلاد أوروبا مثل السويد والنرويج وغيرهما .. وحاليا جميع أرض الله متاح للأخوة الهجرة إليها .. لكن الهجرة الجماعية كما حددها الإمام المرحوم شكري مصطفى مكانها محفور ومنقوش في صدور الأخوة .. إنها أرض اليمن، لأنها أرض الحكمة، وهناك العديد من أتباعنا ومن الأخوة يعبدون الله فيها، ويعملون وينشرون الدعوة بحرية كاملة، لذلك فإن حاكمها على كفره عادل"[45]. وقبل أن

يتولى وحيد عثمان أمر هذه الجماعة، هاجر أميرها السابق وهو محمد الأمين عبد الفتاح وكنيته أبو الغوث، وهو الذي قام بتجميع فلول الجماعة بعد إعدام مؤسسها شكري مصطفى، إلى إحدى البلاد العربية، واستقر بها، ثم بدأ يساعد أفراد الجماعة على الهجرة إلى العديد من الدول العربية والأوروبية.[46]ولم يكن أبو الغوث هو أول من نادى بالهجرة الخارجية داخل "جماعة المسلمين"، فقد سبقه إلى ذلك الدكتور صلاح الصاوي، الذي انشق على شكري مصطفى إثر اعتراضه على قرار الأخير بقتل وزير الأوقاف الأسبق الشيخ الذهبي لأنه أدى إلى كشف التنظيم أمام أجهزة الأمن. فالصاوي كان مطلوب القبض عليه في أحداث سبتمبر عام 1981،[47] لكنه تمكن من الهرب إلى اليمن، وهناك التقى بأحد شيوخ القبائل، وكان ينتمي إلى "الإخوان المسلمين"، ثم اقتنع بفكر الصاوي، وبات يقدم دعما للجماعة على قدر استطاعته. أما الصاوي فقد تنقل بين مصر والسعودية وباكستان، التي عمل بها أستاذا بالجامعة الإسلامية.[48] وسلك حسن الهلاوي، الذي كان رفيق الصاوي في الانشقاق على شكري مصطفى، المسلك نفسه، فهاجر إلى المملكة العربية السعودية، بعد أن نجح في الهرب من حكم صادر ضده عام 1977 بالسجن سبع سنوات،[49]لكن مصر تمكنت من تسلمه عام 1993، وعاد ليقضي عقوبة السجن لاتهامه في عملية "الفنية العسكرية"، ومقتل المقدم عصام شمس خلال أحداث مسجد آدم بحي عين شمس في القاهرة عام 1989.[50]

وبذلك تشكلت "الموجة" الأولى لهجرة الإسلاميين الراديكاليين خارج مصر، وقد تمت، في الغالب الأعم، تحت وطأة الظروف الأمنية القاسية، التي مرت بها "جماعة المسلمين" وجماعة صالح سرية، بعد أن اكتشفت أجهزة الأمن أمر هاتين الجماعتين، وراحت تتعقب المنتمين إليهما. ولم تقتصر الهجرة على أتباع هاتين الجماعتين، بل نجد أن العديد ممن ينتمون إلى التيار التكفيري بوجه عام والسلفيين وبعض عناصر تنظيم الجهاد قد هاجرت إلى العراق واليمن

والسعودية،[51] بحثا عن الأمان والرزق في آن واحد. لكن هؤلاء المهاجرين لم يغب عن أذهانهم أن عدوهم الأساسي هو النظام الحاكم في مصر، ولم تتعد أمانيهم إزاحة هذا النظام وإسقاطه، والقفز إلى سدة الحكم.

أما الموجة الثانية للهجرة فقد صنعتها تجربة "الجهاد الأفغاني"، بكل تداعياتها الإقليمية والدولية، ولعبت فيها الولايات المتحدة، التي وجدت في تورط موسكو في أفغانستان فرصة سانحة لاستنزاف قدرات منافسها التقليدي آنذاك وهو الاتحاد السوفيتي، دورا مهما في إيجاد هذه الموجة. فواشنطن قررت وقتها "نسج علاقة بين المخابرات الأمريكية والجماعات الإسلامية، ليست العاملة في الساحة الأفغانية فحسب، إنما أيضا تلك التي تعمل في مناطق أخرى بهدف توجيه كل الجهود لمقاومة الاحتلال السوفيتي للأراضي الأفغانية .. وتم افتتاح أول مركز لاستقبال المتطوعين الراغبين في السفر إلى أفغانستان بولاية نيويورك بواسطة مصطفى شلبي، الذي استضاف الشيخ عمر عبد الرحمن في أمريكا بعد ذلك، وحسبما تشير المعلومات فإن هذا المركز وفروعه، التي بلغت 17 فرعا في أمريكا، لعب دورا مهما في سفر مواطنين عرب هاربين من بلادهم إلى أفغانستان"[52].

وبات من المتداول بين الإعلاميين والباحثين ورجال الأمن والساسة أن الرئيس السادات قد تعاون مع الولايات المتحدة في هذا التوجه تماما، بعد أن أقنعه الأمريكان بأن مباركته لتجربة الجهاد الأفغاني سيزيد من أسهم مصر إعلاميا ودبلوماسيا في العالم الإسلامي، بما يعوضها عن القطيعة العربية التي نجمت عن توقيعها اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل. كما سيتيح ذلك لمصر التخلص من ترسانة الأسلحة القديمة ببيعها إلى المجاهدين الأفغان، الذين كانوا يتلقون دعما سخيا من الدول العربية النفطية، علاوة على أموال صندوق دعم الجهاد الأفغاني الذي أنشأته الولايات المتحدة، وكذلك حصيلة الإتجار في المخدرات.

ومن ثم أطلقت السلطات يد الجماعات الإسلامية لتعبئة الشباب المـصري للجهاد في أفغانستان، الأمر الذي تعكسه بجلاء مجلة "الدعوة"، لسان حال جماعة الإخوان المسلمين في السبعينيات وبداية الثمانينيات، فـي تتبعهـا للمـؤتمرات والندوات التي كانت تعقدها الجماعات الإسـلامية داخـل الجامعـات لنـصرة المجاهدين الأفغان، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، المؤتمر الذي انعقد في جامعة المنيا يوم التاسع من فبراير عام 1979، والذي طالب بدعم المجاهـدين الأفغان، ونصرة الثورة الإسلامية في إيران.[53] وكذلك المؤتمر الذي عقده طلاب جامعة الأزهر في شهر يناير عام 1980، وطالبوا فيه بفتح باب التطوع للقتال في أفغانستان، وتيسير أمر التدريب على السلاح أمام الشباب، من أجل الـسفر إلى ساحة الجهاد هناك، كما طالبوا حكومات الدول الإسلامية بدعم "المجاهدين" وقطع العلاقات الدبلوماسية مع موسكو.[54] وكان المؤتمر الأخير جزءا من نشاط مؤسسة الأزهر، التي طالما نظمت مؤتمرات، تحدث فيها مسؤولون مـصريون عن ضرورة دعم الشعب الأفغاني، بما كان تماشى مع الخط الـسياسي العـام للنظام الحاكم وقتها في تشجيع "التيار الديني" من أجل حصار القوى اليـسارية التي كانت تناوئ السادات.

ومن هنا لم تخف الجهات الرسمية في مصر، التي كانت من أوائل الـدول التي أدانت الغزو السوفيتي لأفغانستان، تأييدها للمجاهدين الأفغان، حيث أعلـن كمال حسن علي وزير الدفاع آنذاك عن تدريب الثوار الأفغان في معـسكرات الجيش المصري، في حين دعت الأمانة العامة للحزب الوطني الحـاكم، غيـر مرة، الشعب المصري إلى التبرع للمجاهدين، ودعا مجلس الشعب نفـسه إلـى إرسال متطوعين إلى أفغانستان.[55] وقد تردد أن مصر استعملت مطار قنـا فـي تحميل الأسلحة والمتطوعين إلى أفغانستان.

واستجابة للدعوات الرسمية وغير الرسمية نشطت النقابات المهنية في جمع التبرعات، وحشد المتطوعين، الذين تكاثر عددهم بعد أن دأبت مجلـة الـدعوة

على نشر أرقام هواتف وعناوين مكاتب ضيافة المتطوعين في باكستان،[56] وهي مكاتب كانت مجهزة تماما لاستقبال هؤلاء، في ظل وفرة مالية أوجدها دعم خليجي ملموس، خاصة من قبل السعودية، التي لعبت دورا بارزا في هذا الصدد، مدفوعة بصيانة أمنها القومي من ناحية، حيث كانت تخشى من وصول الجيش السوفيتي إلى مياه المحيط الهندي ومنها إلى بحر العرب، ومن ناحية ثانية كان هذا التوجه استجابة لطلب أمريكي صريح لدول الخليج جميعا بتقديم المساعدات المالية للأفغان. وبالنسبة للسعودية فإن الوقوف إلى جانب الجهاد يحافظ للمملكة على دورها التقليدي الذي تلعبه على صعيد العالم الإسلامي. وفي هذا الشأن برز دور "الهيئة العامة لاستقبال التبرعات للمجاهدين الأفغان" التي رأسها الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض وشاركت في الإشراف عليها وزارتي الداخلية والمالية، والتي أسست بدورها لجنة ميدانية دائمة تقيم طوال السنة في باكستان من أجل الوقوف على احتياجات المجاهدين، أطلق عليها اسم "لجنة الإغاثة السعودية"، وأنيطت بها مهمة تأمين المساعدات الاقتصادية للأفغان والمجاهدين العرب على حد سواء.[57] علاوة على ذلك قامت جمعية الهلال الأحمر السعودي بتقديم مساعدات طبية وعلاجية للمجاهدين وأسرهم المهاجرة، جنبا إلى جنب مع القوافل الطبية التي خرجت من مصر وغيرها من بلدان العالم العربي.

وقد كان يتم توزيع المخصصات المالية التي وفرتها الهيئة المذكورة لحركة الجهاد الأفغاني على النحو التالي:

أوجــه الإنفاق	القيمة بالريال السعودي
تجهيز المجاهد أثناء الغزو	12000
معونة لأسرة المجاهد (سنويا)	3000
كفالة اليتيم (سنويا)	3000
كفالة الأرامل والمعوقين (سنويا)	2500
راتب الداعية (سنويا)	3600
راتب المعلم	2500
مكافأة الطالب المتفرغ	900
قيمة الخيمة	350
بناء غرفة سكنية	500
بناء مسجد صغير	5000
بناء جامع	10000
حفر بئر عادية	5000
حفر بئر ارتوازية	50000
بناء مدرسة	20000

*** المصدر: كتاب "الجهاد: المنطلق السعودي لنصرة الحق"، ص: 90 (أنظر الهوامش).**

وفي خضم هذه التعبئة وجد أتباع الجماعات الإسلامية فرصة سانحة للخروج من مصر. ومن جانبها غضت الدولة في هذا الوقت الطرف عن رحيل أفراد هذه الجماعات، إذ وجدت في هذا المسلك سبيلا للتخلص منهم. وقد كان خروج أتباع هذه الجماعات إلى أفغانستان إما هربا من الملاحقات الأمنية، وإما بحثا عن مكان مناسب للتدرب على القتال وإعداد العدة لتفجير "الثورة الإسلامية"، إذ إن القتال في مناطق وعرة مثل جبال أفغانستان يؤهل أفراد هذه الجماعات للعمل بيسر في مسرح العمليات الداخلية. فضلا عن ذلك فإن الذهاب

إلى أفغانستان يخلق فرصة التلاقي مع عناصر راديكالية من بلدان عربية وإسلامية أخرى "بما يتيح إقامة خطوط تنظيمية معها تكون بمثابة الدعم اللوجستي وتساعد على تكوين أممية إسلامية راديكالية تنازع أممية الإخوان، ولا بأس هنا من إمكانية التعاون والتنسيق مع بعض الحكومات الإسلامية".[58]

ومع مطلع عام 1984 قرر تنظيم الجهاد إيفاد من يتم الإفراج عنه ممن حوكموا في قضية الجهاد الكبرى إلى أفغانستان، في حين بدأت "الجماعة الإسلامية" تحذو حذو الجهاد في هذا الشأن عام 1985، بعد أن كانت تركز جهودها، عقب خروج كوادر الصف الثاني من السجن، على استعادة نفوذها في صعيد مصر. وكان عدلي يوسف، واسمه الحركي أبو صهيب، أول من وصل إلى أفغانستان عن طريق السعودية، التي ذهب إليها حاجا ضمن فوج من جامعة أسيوط، وتبعه علي عبد الفتاح، واسمه الحركي أبو اليسر، فارا من ملاحقات أمنية شديدة، ولحق به محمد شوقي الإسلامبولي. وبينما انضم أفراد "الجماعة الإسلامية" الذين تمكنوا من الذهاب إلى أفغانستان إلى عبد رب الرسول سياف، الذي تولي فيما بعد منصب رئيس الحكومة المؤقتة للمجاهدين الأفغان في المنفي، التحق أفراد تنظيم الجهاد بحزب إسلامي، الذي يتزعمه قلب الدين حكمتيار.[59] وراح كل من سياف وحكمتيار يشجعان على هجرة أفراد الجماعة التي تتحالف معه، في سياق توازنات القوى بين الفصائل الأفغانية، ترتيبا لمرحلة ما بعد إنهاء الاحتلال السوفيتي.

وعلى الأراضي الأفغانية راح المهاجرون من "الجماعة الإسلامية" يوطدون وجودهم، من خلال إقامة معسكر للتدريب في منطقة حدودية تدعى "جاجي" أطلقوا عليه اسم "معسكر الخلافة الإسلامية"، ثم اضطرتهم الظروف المناخية القاسية، حيث البرودة الشديدة، إلى نقل المعسكر إلى منطقة "خلدن"، وأطلقوا عليه اسم "معسكر الشهيد صهيب"، تخليدا لذكرى عدلي يوسف الذي قتل في إحدى العمليات العسكرية بأفغانستان في السادس عشر من مايو عام 1990. وقد

قسم قادة "الجماعة الإسلامية" في أفغانستان العمل بينهما، فتولى رفاعي طه ومصطفى حمزة وعدلي يوسف مسئولية التدريب العسكري، وآلت مسؤولية الرعاية الطبية إلى خالد حنفي، وأنيط الإشراف على مجلة "المرابطون" إلى كل من طلعت فؤاد قاسم وأسامة رشدي.[60] أما المنتمين إلى تنظيم الجهاد، بقيادة أيمن الظواهري، فقد تقاربوا من أسامة بن لادن، واستفادوا من أمواله في تلقي التدريبات العسكرية، وجلب الأتباع من مصر، وإصدار مجلة "الفتح" ومن بعدها "الجهاد"، لتكون لسان حالهم.

وحينئذ ظهرت ثلاث طرق لجلب عناصر الجهاد والجماعة الإسلامية من مصر إلى أفغانستان،[61] الأول يمر بفرع شركة محمد بن لادن بالقاهرة، حيث تولت مهمة تسفير أعداد غفيرة من العمال المصريين للعمل في مشروع توسيع الحرمين الشريفين، الذي أسندته السلطات السعودية إلى هذه الشركة، التي تؤول ملكيتها إلى والد أسامة بن لادن. ويقال إن الشركة كانت لديها أوامر مفتوحة من وزارة الداخلية السعودية، والتي نسقت مع السفارة السعودية بالقاهرة في هذا الشأن، من أجل جلب القوى العاملة من المهرة والفنيين والمهندسين والموظفين. واندست بين هؤلاء أعداد كبيرة من الراديكاليين الإسلاميين المصريين، الراغبين في الجهاد بأفغانستان، كان يتم تجنيدهم سرا بالاتفاق مع أسامة بن لادن شخصيا، الذي فتح لهم بيت ضيافة بالسعودية لاستقبالهم، وكان بمثابة منطقة وسطى بين مصر وباكستان. أما الطريق الثانية، فكانت عبر مكتب هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية بالقاهرة، إذ عمل على تسفير أعداد غفيرة من الشباب المصري للعمل في مكاتب الإغاثة ببيشاور. وقد استفادت شركة محمد بن لادن من المشروعات التي دشنتها الهيئة في أفغانستان، فساهمت في إقامة خمسة عشر منشأة صحية في بيشاور، عمل فيها تسعمائة عربي، بينهم ثلاثمائة مصري، في مقدمتهم محمد شوقي الإسلامبولي. والطريق الثالثة عبر "رابطة العالم الإسلامي" بالقاهرة، ومقرها الرئيسي مكة المكرمة.

وفي بيت الأنصار كان الشباب المصريون يستبدلون جوازات سفرهم المستخرجة من مصر بأخرى ينتحلون فيها أسماء حركية، يستخدمونها في السفر إلى باكستان.[62] وهناك روايات تتحدث عن أنهم كانوا يتسلمون مجرد "وثائق سفر"، يخرجون بها من السعودية إلى إسلام أباد، باتفاق سري بين السلطات السعودية ونظيرتها الباكستانية.[63]

وبالطبع لم يكن كل الخارجين من مصر إلى السعودية بقصد الحج أو العمرة ينوون الذهاب إلى أفغانستان، فالبعض ذهب إلى الأراضي المقدسة وليس في ضميره سوى أداء هذه الفريضة فقط، ثم قادته الظروف إلى تغيير وجهته، بحيث وجد نفسه في النهاية في أفغانستان. وهناك من كان يحصل على تأشيرة حج أو عمرة تتيح له الدخول إلى الأراضي السعودية وهو يقصد أساسا أن يتسلل إلى داخل السعودية بعد أداء العمرة بحثا عن عمل، لكن فشله في الحصول على فرصة عمل ضيق خياراته تماما، لتنتهي في خيار واحد وهو الذهاب إلى أفغانستان. ففي ظل البطالة وضيق الحال "يقيم هؤلاء الشباب في منطقة الحرم المكي حيث أداء الفرائض وتدبير الطعام المجاني وإمكانية الاتصال ببعض المصريين أو السعوديين لتدبير مكان للنوم أو البحث عن فرص عمل. وهنا يقوم المجند أو الكادر المخصص لتجنيد أعضاء جدد بمتابعة الهدف وممارسة أشكال متعددة من التأثير النفسي عليه عبر الدعوة للجهاد .. ويعمل القائم بالتجنيد على توفير كافة التسهيلات للسفر إلى معسكر الأنصار السعودي في بيشاور"[64].

أما الموجة الثالثة للهجرة فتخص أفراد وقيادات من الجماعات الإسلامية كانوا مطلوبين لأجهزة الأمن وتمكنوا من الفرار خارج مصر، إما بالتسلل عبر حدود مصر مع ليبيا والسودان، أو بجوازات سفر مزورة. وقد أوفدت "الجماعة الإسلامية" أحد كوادرها الرئيسية وهو نبيل عبد الفتاح إلى ليبيا، ليكون همزة الوصل بينهم وبين قيادات وأفراد الجماعة في مصر، من جهة، ويسهل سفر

وعودة مجموعات من القاهرة إلى بيشاور والعكس، من خلال طريق آمن في الصحراء الغربية. وقد أظهرت اعترافاته، بعد أن تمكنت المخابرات المصرية والليبية من اعتقاله عام 1992، هذا الأمر بجلاء حيث قال: "غادرت باكستان إلى صنعاء حيث استقبلني مسؤول هناك ـ من أعضاء الجماعة الإسلامية ـ وقام بشطب تأشيرة باكستان من على جواز السفر، وحجز تذكرة سفر للخرطوم، وغادرت إلى هناك بالفعل .. واستقليت من السودان سيارة إلى ليبيا .. واستقريت هناك، وأقمت مشروعا اقتصاديا لتغطية إقامتي. ومن ليبيا سهلت مهمة دخول وخروج جميع المصريين القادمين أو الذاهبين إلى أفغانستان .. كانت مهمتي الأساسية اكتشاف طرق لمصر عبر الدروب الصحراوية على الحدود الليبية"[65].

أما بالنسبة للتزوير، فلا تخلو قائمة مضبوطات أي من عناصر "تنظيم الجهاد" و "الجماعة الإسلامية" أو غيرهما من وثائق سفر مزورة. ويمكن أن نضرب هنا مثلين على هذا، أولهما يخص المتهم الثاني في محاولة اغتيال وزير الإعلام صفوت الشريف ويدعى حسن رمضان شلقاني، حيث ضبطت قوات الأمن بحوزته صحيفة حالة جنائية باسم غير اسمه، وشهادة من كلية الحقوق جامعة الزقازيق، وأخرى من كلية العلوم جامعة المنصورة باسم ثالث، ورخصة قيادة مزورة، ووثيقة قيد عائلي باسم رابع. أما طلعت ياسين همام، الذي تمكنت قوات الأمن من قتله عام 1994 في إطار تعقبها للعائدين من أفغانستان"، فقد عثر في الشقة التي كانت يختفي بها مجموعة كبيرة من الوثائق والمستندات الرسمية، غير المسودة، الصادرة عن بعض الجهات الحكومية،[66] والصالحة للاستعمال من قبل أي شخص من أفراد الجماعة الإسلامية يريد استخراج جواز سفر.

وفي البداية كانت الجماعات الإسلامية الراديكالية تلجأ إلى عصابات التزوير لتدبر لها ما تحتاجه من وثائق سفر وغيرها، ثم راحت بمرور الأيام

تعتمد على نفسها في أداء هذه المهمة، من خلال تدريب بعض كوادرهـا علـى التزوير. فعلى سبيل المثال هناك جهاز مختص بهذا العمل داخل تنظيم الجهاد، يطلق عليه اسم "جهاز الدعم الحركي"، ووظيفته تقديم الدعم اللازم للتنظيم فـي مجال "التقنيات والهندسة وتدبير الأسلحة .. وطباعة نشرات الـدعوة وتزويـر الأختام والوثائق الحكومية"[67]. وقد أقام التنظيم في اليمن مركزا لتزوير الوثائق، الأمر الذي كشفت عنه اعترافات نور الدين سليمان أحد المتهمين فـي قـضية محاولة اغتيال رئيس وزراء مصر الأسبق عاطف صدقي، حيث قال إن أيمـن الظواهري أرسل إليه شخص قابله في اليمن، وسلمه شيكا بمبلغ خمـسة آلاف دولار، إلى جانب بطاقة شخصية مزورة، ومجموعة أخـرى مـن البطاقـات والشهادات، غير المسودة، خاصة بإنهاء الخدمة العسكرية.[68]

ومن بين المنتمين إلى "تنظيم الجهاد" برع فـي عمليـة التزويـر ثلاثـة أشخاص، الأول هو محمد عامر سليمان صقر، وكان ينتمي فـي البدايـة إلـى "جماعة المسلمين"، وسافر إلى السعودية، وشارك في عملية اقتحام الحرم المكي، التي تزعمها السعودي جهيمان العتيبي، فحكم عليه بالسجن تسع سنوات، وعقب خروجه سافر إلى بيشاور، ليلتقي هناك أيمن الظواهري، الذي كلفه بعدة مهـام منها إعداد وثائق سفر مزورة من أجل استقدام عدد من أعضاء التنظـيم إلـى أفغانستان. والشخص الثاني هو يوسف حسن، وهو أحد كوادر الجهـاد، وكـان يعمل فني طباعة، بما جعله متمكنا في عمليات التزوير.أما الثالث فهو سيد محمد إبراهيم، وقبل انضمامه إلى تنظيم الجهاد وسفره إلى بيشاور، كان من المسجلين في سجلات البحث الجنائي في نشاط التزييف والتزوير. ومن أجل أداء مهمـة التزوير، دفع التنظيم هؤلاء الأشخاص الثلاثة إلى داخل مـصر، عبـر ليبيـا والسودان، لكنهم وقعوا في يد رجال الأمن مصادفة.[69]

ويحكي عادل عبد الباقي، أشهر التائبين من تنظيم "الشوقيين" كيف كان يتم تهريب أفراد الجماعات الإسلامية الراديكالية خارج مصر فيقول: "ذهبت إلـى

أحد قيادات الجماعات اسمه الشيخ سعيد أبو عبده، شرحت له وضعي (حالتي المادية الصعبة)، فقال إن علاجي هو السفر للخارج. قلت له: أنا ليس معي ورق (يقصد جواز سفر)، فقال له: كل هذه المسائل سهلة، ونستطيع أن نوفر لك المصاريف لتسافر إلى أي أحد من الأخوة في السعودية. وشعرت أنني لو سافرت إلى السعودية قد لا أجد عملا فيتم ترحيلي أو أنني أسافر إلى بيشاور"[70].

ويقول شخص آخر من بين أفراد الجماعة الإسلامية بشأن سعيد أبو عبده، الذي كان يعمل في بداية التسعينيات رئيس قسم الحاسب الآلي بجمرك بورسعيد،: "يستطيع الشيخ سعيد أبو عبده تدبير عمليات السفر من مصر .. ولكن لا يريد أن يقيمها لجميع الأخوة لأننا مطالبون بالجهاد، ولا يساعد أحد على السفر إلا من يتعرض لمشكلات في مصر .. أو كان مطاردا. فهؤلاء يساعدهم للسفر إلى الدول العربية، ليتمكنوا من الاستمرار في الجهاد هناك .. مثل زميلنا محمد الزيني الذي كان مطاردا من الأمن ولا يستطيع الجهاد هنا، فقام شيخنا الكبير بإعداد جواز سفر مزور له، وتم تهريبه إلى هذه الدولة العربية (يقصد السعودية)، وهناك يلتقي الأخوة الذين يتم تهريبهم من مصر بالقبطان عصام، الذي هرب من مصر بعد الإفراج عنه في قضية مقتل السادات، ويعمل هناك في شركة ملاحة كبرى، ويتولى مع بعض الأخوة هناك تسفير الأخوة الذين يرسلهم إليه الشيخ سعيد إلى زميله أيمن الظواهري، وهناك يتم تدريبهم على الجهاد الأكبر".[71]

ويمكن في هذا المقام أن نذكر، بشكل أساسي، أربع حالات لكيفية هروب ثلاثة من رموز الجماعات الإسلامية الراديكالية المصرية في الخارج، الأول هو أيمن الظواهري، والثاني محمد عاطف، الشهير باسم أبو حفص المصري، الذي تولى قيادة الجناح العسكري لتنظيم القاعدة عقب غرق سلفه علي الرشيدي، الشهير بأبو عبيدة البنشيري، والثالث هو طلعت فؤاد قاسم، أحد أعضاء مجلس شوري الجماعة الإسلامية، والذي اختفي في كرواتيا عام 1995، واسمه الحركي أبو طلال القاسمي. والرابع هو أحمد إبراهيم النجار، الذي تم إعدامه

عام 2000 على ذمة قضية "العائدون من ألبانيا"[72] وقادت اعترافاته إلى معلومات مهمة حول نشاط تنظيم الجهاد في الخارج.

فالأول يقول: "غادرت مصر بمعاونة كثير من أنصار الحركة الإسلامية، وكان خروجي صدمة للحكومة، حيث بدا الأمر قانونيا تماما، ويوما ما قد نستطيع أن نروي هذه الوقائع. وقد رحلت في عام 1985 ومررت بعدة بلدان، حتى وصلت إلى باكستان، حيث عملت جراحا لمعالجة الجرحى والمهاجرين الأفغان".[73]ويوضح منتصر الزيات ما ذكره الظواهري قائلا: "حين أراد الظواهري السفر خارج البلاد اصطدم بمعارضة أمنية، ولم يستطع الحصول على تصريح العمل، وهو المسوغ الذي يسمح له بمغادرة المطار، ويستلزم الحصول عليه موافقة الجهات الأمنية. وقد لجأ الظواهري إلى حيلة تكشف عن دهائه واتقانه التمويه، فقدم جواز سفره إلى إحدى شركات السياحة للحصول عن طريقها على تأشيرة دخول لدولة تونس ضمن فوج سياحي، وساعده على الخروج من المطار ضمن هذا الفوج السياحي تشابه في الأسماء. ووصل فعلا الظواهري إلى تونس سائحا، وغادرها سريعا إلى جدة، حيث عمل لأشهر وجيزة في مستوصف ابن النفيس، قبل أن يمهد المجال لدخوله باكستان، ومنها إلى أرض الجهاد في أفغانستان"[74]. وهذه الواقعة تظهر كيفية تحايل الظواهري على القانون، وتبين وسيلة أخرى من الوسائل التي استخدمها أفراد الجماعات الإسلامية الراديكالية في الخروج من مصر.

أما طلعت فؤاد قاسم فيقول: "كنت عضوا في الجماعة الإسلامية واعتقلت في سبتمبر 1981 ضمن قرارات التحفظ التي أصدرها السادات، ووقع حادث اغتياله ثم أحداث أسيوط أثناء وجودي داخل السجن، ومع ذلك فوجئت بوجود اسمي ضمن قائمة المتهمين، وصدر ضدي حكم بالسجن لمدة ست سنوات قضيتها، وبعد ثلاثة أيام على خروجي من السجن، ومن البلاد أيضا اعتقلت مجددا، وقضيت بضعة أشهر، ثم يسر الله لي الهرب من السجن ومن البلاد

أيضا، وذهبت إلى باكستان"[75]. ورغم أن طلعت فؤاد قاسم لم يذكر الطريق التي سلكها في رحلة هروبه على وجه الدقة فإنه يستشف من أقواله أنه سلك الطريق المعتاد وهو (القاهرة ــ جدة ــ بيشاور)، حيث قال: "لقد حصلنا على مساعدات أثناء سفرنا لأفغانستان، فالدعوة للمشاركة في الجهاد الأفغاني كانت في أوجها، وشارك عدد من المحسنين في تسفير الناس، وتم توفير تذاكر الطيران، وكــذلك أقيمت أماكن ضيافة للشباب في بيشاور لاستقبالهم"[76]. وقد سلك محمــد شــوقي الإسلامبولي، الشقيق الأكبر لخالد الإسلامبولي، الذي قاد المجموعة التي اغتالت الرئيس الراحل محمد أنور السادات، الطريق نفسه، وكذلك كل من عبد الآخــر حماد وخالد حنفي وأسامة رشدي، وجميعهم من الكوادر القيادية في "الجماعــة الإسلامية".

وقد فر محمد عاطف، الذي لقي مصرعه خلال هجوم أمريكي على كابول في نوفمبر 2001، من مصر بعد خمس سنوات قضاها في السجن، حيث خرج إلى ليبيا ومنها إلى المملكة العربية السعودية ثم اتجه إلى أفغانستان وتزوج من باكستانية فى بيشاور وورد اسمه، لدى السلطات المصرية، كمتهم خامس فــي تنظيم "العائدين من أفغانستان" وقضى بإعدامه غيابياً.[77] وبالنسبة لرفاعي أحمد طه وطلعت ياسين همام فقد وصلا إلى أفغانستان عن طريــق الــسودان عــام 1989،[78] أي عقب قيام الثورة الإسلامية للإنقاذ التي تعاونت مــع الجماعــات الإسلامية الراديكالية في مصر، وسهلت لهم سبل الهروب والإقامة والتنقل.

وبالنسبة للرابع فإنه سلك طريقا مغايرا، حيث هرب من مصر عام 1993 بجواز سفر مزور بعد أن انتحل اسما وهميا هو عبد الرحيم محمــد حــسين ، وركب إلى نويبع، ومنها إلى العاصمة الأردنية عمان، وهناك انتظر، بناء على ترتيبات سابقة، اتصالا هاتفيا من صنعاء، قاده إلى اليمن، حيث انتظره مندوب عن تنظيم الجهاد بالمطار واصطحبه إلى منطقة تسمى السواد فــي العاصــمة اليمنية، ليستقر في بيت خاص بشباب الجماعة،[79] والذين التحق الكثيرون مــنهم

بأيمن الظواهري في أفغانستان بعد أن تمكنت حركة طالبان الأصولية المتطرفة من الاستيلاء على الحكم.

وعلى وجه العموم، هناك عدة ملاحظات عامة على النقطة الخاصة بـ"موجات هجرة الراديكاليين الإسلاميين المصريين"، يمكن ذكرها على النحو التالي:

1 ـ رغم اقتصار كافة الدراسات والتقارير التي تناولت هجرة الجماعات الإسلامية الراديكالية المصرية إلى أفغانستان على تتبع نشاط أفراد جماعتين هما "الجماعة الإسلامية" و"الجهاد"، باعتبارهما أكبر الجماعات الراديكالية وأكثرها حركية وأغزرها هجرة، فإن هناك دلائل على أن بعض المنتمين إلى "الجماعات الإسلامية الهامشية" وكثيرا من "اللامنتمين" توجهوا إلى أفغانستان. فعلى سبيل المثال، نجد أن بعض أفراد "تنظيم السمني"[80]، قد قرروا الذهاب إلى أفغانستان للتدرب على السلاح،[81] وكذلك فعل بعض أتباع "تنظيم السماوية"[82] و"الشوقيون"[83]، وغيرهما من التنظيمات الهامشية.

2 ـ من الواضح أن أفراد هذه الجماعات قد حصلوا على تسهيلات كبيرة من بعض دول الجوار الإقليمي لمصر، من جهة، ومن أفراد داخل مصر، من جهة ثانية، بما ساعدهم على استخدام وسائل عدة للخروج من مصر تراوحت بين "التحايل" و"الهروب"، مرورا بالتزوير وغيره.

3 ـ انعكست مشاركة الجماعات الإسلامية الراديكالية المصرية على أدائها، حيث تمكنت من تكوين كوادر مدربة على القتال، وامتلكت قدرة على التخطيط المحكم، وجمع المعلومات عن الأهداف المراد مهاجمتها، وعن "مسرح العمليات"، واكتسبت مهارة إجراء الاتصالات الداخلية والخارجية على أعلى مستوى، واستطاعت أن تطور من الإمكانات التنظيمية.[84] وقد ظهر هذا في العمليات التي قام بها "طلائع الفتح" وكذلك أفراد "الجماعة الإسلامية" داخل مصر خلال عقد التسعينيات.

4 ـ حتى هذه المرحلة لم يكن أي من "إسلاميي الخارج" قد تخلي عن هدفه الرئيسي وهو الاستيلاء على السلطة في مصر، ولم يظهر أحد أي رغبة في إرجاء هذا الهدف أو التخلي عن السعي لتحقيقه، ومن ثم اتسمت العمليات الإرهابية التي قام بها المصريون من "الأفغان العرب" بالطابع المحلي، حيث استهداف مسؤولين مصريين، وضرب السياحة في مصر، وتفجير بعض الأماكن العامة داخل البلاد. ومنذ عام 1997 حدث تحول كبير في هذا التوجه بالنسبة لتنظيم الجهاد، الأمر الذي سيتم تناوله في موضع آخر من هذا الفصل.

ثانيا: طريق الراديكاليين المصريين إلى قارات خمس

ما إن انتهت مرحلة الجهاد في أفغانستان بهزيمة الجيش السوفيتي، ودخول المجاهدين إلى كابول، والسيطرة على زمام الأمور فيها، حتى بدأت علامات استفهام تحوم حول مصير المجاهدين، الذين قدموا من بلدان شتى إلى أفغانستان، خاصة أنهم كانوا مدربين عسكريا على أفضل مستوى، بما جعلهم، في ظل تحالفهم مع قادة الجهاد الأفغان، جزءا من المعادلة السياسية في البلاد، لاسيما وأن أعدادهم لم تكن بالقليلة، حيث تشير معلومات الكونجرس الأمريكي إلى أن عدد "الأفغان العرب" بلغ في بداية عقد الثمانينيات من القرن المنصرم ثلاثة آلاف وخمسمائة فرد في صفوف "حزب إسلامي" الذي يقوده قلب الدين حكمتيار، ارتفع في منتصف العقد المذكور إلى ستة عشر ألف فرد.[85] وإذا أضفنا إلى هذا من تم تجنيدهم في صفوف الأحزاب الأفغانية الأخرى، نجد أن العدد لم يكن هينا.

وقد لا يكون معروفا على وجه الدقة عدد "الأفغان العرب"، أو نسبة توزيعهم على مختلف الجنسيات، "لكن من المقطوع به أن نسبة كبيرة منهم من المصريين، وأن عددا من قادة التطرف في مصر كانوا من زعماء المجاهدين

والمسؤولين عن استقبالهم في أفغانستان وتدريبهم وإيوائهم ودفعهم إلى القتال"[86]. وقد ذكرت مصادر صحفية أن عدد المصريين الذين مارسوا "الجهاد" في أفغانستان بلغ ستمائة فرد، عاد منهم إلى البلاد مائة وخمسون فردا، تمكنت قوات الأمن من القبض على أكثر من سبعين منهم. لكن يبدو هذا الرقم ضئيلا في ضوء أكثر من اعتبار أولها قدم ارتباط المصريين بحركة الجهاد وتعدد أسبابه، وثانيها عدد المنتمين إلى الجماعات الإسلامية الراديكالية في مصر، وثالثها الدور البارز للمصريين في حركة الجهاد الأفغاني أولا وفي نشاط "تنظيم القاعدة" فيما بعد.[87] وعموما فقد أجملت إحصائية لوزارة الداخلية المصرية عدد هؤلاء بألف فرد، ينتشرون في اثنتي عشرة دولة أجنبية بينها ثماني دول أوروبية.[88] لكن يبدو أن هذه الإحصائية تتحدث عن أولئك الذين بقوا خارج مصر بعد تحرير أفغانستان عام 1992، حيث عاد كثير من "الأفغان العرب" إلى بلادهم إثر انقضاء مهمتهم بخروج السوفيت، وبقي هناك من كانوا مطلوبين في بلادهم، بعد أن وجهت إليهم تهما بارتكاب جرائم.

وبغض النظر عن دقة الأرقام فإن انتقال "الإسلاميين" المصريين إلى الساحة الأفغانية بدأ يؤسس لـ"عسكرة السلوك الإسلامي"، الأمر الذي انعكس على ما شهده عقد التسعينيات كما سبق الذكر، "فقد انتقل الشباب إلى أفغانستان برؤاه وأفكاره وانتماءاته .. وبدت الجماعة الإسلامية والجهاد كفرسي رهان كل منهما يريد أن يسبق الآخر .. واتسقت ساحة العمل فبدت أفغانستان وكأنها جزء من التجهيز والإعداد للمواجهة المرتبة مع النظام السياسي المصري"[89]. وبالطبع فإن انتهاء عهد الجهاد ضد السوفيت، وتغير الأوضاع السياسية في أفغانستان في مرحلة ما بعد التحرير، غير الكثير من تكتيكات هؤلاء الإسلاميين المصريين، وفرض عليهم أن يسلكوا طرقا، ربما لم يدر بخلدهم أبدا أن ينتهجوها حين توجهوا إلى أفغانستان في ظل معمعة الجهاد.

فبعد انقضاء مرحلة الجهاد بات على الشباب المصريين الموجودين على أرض أفغانستان أن يبحثوا عن أماكن بديلة، بعد أن بدت القيادة الأفغانية الجديدة متبرمة من استمرار تواجد "الأفغان العرب" على الأراضي الأفغانية. فصبغة الله مجددي أول رئيس مؤقت لحكومة المجاهدين، كان يأخذ في حسبانه القلق الذي راحت تبديه دول عربية وإسلامية من بقاء الأفغان العرب على أراضي أفغانستان، في حين أدي اندلاع القتال بين فصائل المجاهدين في إطار الصراع على السلطة، إلى تأزم وضع "الأفغان العرب" الذين لزموا الحياد، ولم ينحازوا إلى أي طرف، لخوفهم من أن يصبحوا في النهاية "قربان" هذه الحرب، وازداد الوضع سوءا بعد أن شرعت باكستان في تسليم بعض المطلوبين إلى الحكومات العربية، وقد تسلمت مصر في تلك الآونة محمد عبد الرحيم الشرقاوي الذي أسس أول خلية سرية لتنظيم الجهاد مع الظواهري عام 1968.[90]

وكانت هذه أسباب كفيلة بأن يسيح "الأفغان المصريون" في الأرض بحثا عن مكان آمن. وبالنسبة للتابعين منهم لـ"الجماعة الإسلامية" فقد انتقل مصطفى حمزة إلى السودان، وحصل طلعت فؤاد قاسم على حق اللجوء السياسي في الدنمارك عام 1993 مع سبعة آخرين من أفراد الجماعة، بينما تمكن طلعت ياسين همام من التسلل إلى داخل مصر، ومكث محمد شوقي الإسلامبولي عاما في مدينة جلال أباد تحت حماية قلب الدين حكمتيار، انتقل بعدها إلى جهة غير معلومة، توقع كثيرون، فيما بعد أنها إيران. وكان أمير الجماعة عمر عبد الرحمن قد سبق الجميع، فحصل على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية في يوليو عام 1990 وأقام بنيويورك، وجمع حوله مئات الأتباع من الجالية الإسلامية في الولايات المتحدة برمتها. أما بالنسبة للعناصر القيادية في تنظيم "الجهاد" فقد تردد أن أيمن الظواهري قد حصل على حق اللجوء السياسي في سويسرا نهاية عام 1993، وحصل ياسر توفيق السري على حق اللجوء السياسي في بريطانيا، هو ومجموعة أخرى من التنظيم، أبرزهم عادل عبد المجيد وثروت صلاح شحاتة، وأنشأوا هناك ما يسمى "المرصد الإعلامي

الإسلامي"، في حين أنشأ هناك أيضا هاني السباعي ما يسمى بـ"مركز المقريزي للدراسات التاريخية". ويوجد في بريطانيا أيضا أبو حمزة المصري، رئيس "جمعية أنصار الشريعة" وإمام مسجد "فنسبري بارك" في لندن، واسمه مصطفى كامل ولد في الإسكندرية سنة 1959 ثم جاء إلى إنجلترا سنة 1979 و درس الهندسة في جامعة برايتون، وسافر إلى أفغانستان وعاد منها عام 1994.[91] بالإضافة إلى ذلك حصل أسامة أيوب، أحد المتهمين في محاولة اغتيال الرئيس مبارك وفي مذبحة الأقصر، على حق اللجوء السياسي إلى ألمانيا، في حين تمكن أسامة رشدي، الذي يعد أحد أبرز كوادر "الجماعة الإسلامية"، من الحصول على حق اللجوء السياسي في هولندا.

وهاجر عدد من "الأفغان المصريين" إلى طاجيكستان، لينضموا إلى الحركة الإسلامية الراديكالية هناك، التي كانت تدخل في حرب أهلية ضد حكومة الرئيس إمام على رحمانوف، الموالي لروسيا وصاحب الميول الشيوعية. وتمكن آخرون من الانتقال إلى البوسنة والهرسك لمشاركة المسلمين قتالهم ضد الصرب.[92] وبعد انتهاء الحرب البوسنية، انتقل البعض إلى الشيشان، ليشاركوا "الحركة الإسلامية" هناك قتالها ضد الجيش الروسي، وتوزع آخرون على دول أوروبية شتى منها ألبانيا وإيطاليا وبولندا ورومانيا وأسبانيا واليونان وهولندا.

وعلاوة على "المرصد الإعلامي الإسلامي" وإعادة إصدار الصحف التي تعبر عن "الجماعة الإسلامية" و"تنظيم الجهاد" مثل "المرابطون" و"المجاهدون"، فقد "أدى التواجد الملحوظ للعناصر الإسلامية المصرية ــ وغيرها من الجنسيات الأخرى ــ في البلدان الأوروبية إلى ظهور عديد من الأسماء لجماعات ومنظمات إسلامية جديدة في أوروبا مثل (منظمة العدالة العالمية) و(رابطة العاملين بالقرآن والسنة). وجميعها كانت تصدر بياناتها من جهات غير معروفة، الأمر الذي أدى بكثير من المحللين المتخصصين إلى ترجيح أنها أسماء لمجموعات عمل مختلفة تابعة لإحدى الجماعتين (الجهاد) أو (الجماعة

الإسلامية)"[93]. وقد كانت الجهات المصرية تتابع هذه التحركات عن كثب، الأمر الذي يستفاد من البيان الصادر عن وزارة الداخلية في 1995/3/29، حيث قال "إن التدريبات العسكرية التي تجريها الجماعات الإرهابية امتدت إلى الصومال وبوروندي واليمن ويوغوسلافيا السابقة والبوسنة وكرواتيا، بعد أن كانت تجري في أفغانستان"[94].

وفي المحيط الإقليمي لمصر برز كل من اليمن والسودان كمأوى للمصريين وغيرهم، العائدين من أفغانستان. ففي اليمن "أقيمت لهم معسكرات، أبرزها معسكر المراقشة، وبيوت ضيافة في المنطقة الصحراوية بالقرب من صنعاء .. وتمتعوا بنفوذ قوي في هذه المنطقة لوجود طارق الفضلي، نجل ناصر الفضلي، آخر سلاطين قبائل المراقشة العائد مع الأفغان العرب بعد مشاركته في الجهاد الأفغاني"[95]. كما يوجد في اليمن ما يسمى "جيش عدن" الذي اتهمته واشنطن بالولاء لأسامة بن لادن. وقد قادت هذه الأوضاع بعد حدث الحادي عشر من سبتمبر 2001 الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى التحذير من أن "يتحول اليمن إلى أفغانستان أخرى" لكن السلطات اليمنية تؤكد أن "تنظيم القاعدة غير موجود في اليمن ولا حتى مجموعة متعاطفة مع القاعدة .. وإنما هناك عناصر ممن كانوا في أفغانستان أو ممن كانت لهم علاقة معرفة أو صلة بعناصر من تنظيم القاعدة أثناء تواجدهم في أفغانستان، وهؤلاء تم إيقافهم بمجرد عودتهم من أفغانستان إلى اليمن وهم متحفظ عليهم في السجن"[96]. لكن في جميع الأحوال فإن التركيبة الاجتماعية اليمنية، فضلا عن الطبيعة الجغرافية المعقدة ورواسب الحرب الأهلية اليمنية التي اندلعت عام 1994، تجعل من الصعب على السلطة المركزية أن تسيطر على الأوضاع تماما في البلاد، ومن ثم وجد "الأفغان العرب" في اليمن مكانا آمنا نسبيا.

أما بالنسبة للسودان فقد اتهمته مصر على لسان الرئيس حسني مبارك نفسه بأنه كان "يوفر مراكز التدريب للمتطرفين للقيام بأعمال إرهابية ضد مصر،

ومصر أرسلت صور السبعة عشر قاعدة لتدريب الإرهابيين"[97]. وفضلا عن المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا في شهر يونيو عام 1995، فقد كانت هناك أكثر من واقعة أظهرت مدى تورط السودان في إيواء "الأفغان المصريين"، نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، ما حدث في يناير عام 1996 حيث اعتقلت أجهزة الأمن المصرية أعضاء من تنظيم الجهاد حاولوا التسلل إلى مصر عبر حدود السودان، وضبطت معهم ثمانية صناديق ذخيرة. ثم ما حدث في 1996/11/26، حيث قضت المحكمة العسكرية بأسيوط بأحكام، تراوحت بين الأشغال الشاقة المؤبدة والأشغال عشر سنوات على عشرة من أفراد الجماعات الإسلامية، بينهم سودانيان، وكانت التهمة التسلل من السودان بغرض القيام بـ "تفجيرات واغتيالات واعتداءات".[98] وهناك واقعة ثالثة، تسبق هاتين الواقعتين حدثت عقب قيام "ثورة الإنقاذ الإسلامية" في السودان بخمسة عشر شهرا فقط، تتمثل في تقرير نسب إلى قوات حرس الحدود المصرية يذكر أنه "في شهر نوفمبر عام 1990 تم إحباط محاولة لاختراق الحدود الجنوبية بالسلاح، وضبطت 183 بندقية آلية، و235 خزنة سلاح، و961 طلقة ذخيرة تقدر بحوالي مليون جنيه، وتم ضبط عربة (تويوتا هايلوكس) موديل 1990، بها أسلحة آلية وذخائر مهربة عبر المسالك والوديان الجبلية بالصحراء بمنطقة حوطين على الحدود الجنوبية وبلغ عددها 92 بندقية آلية و132 خزنة و506 طلقات. وفي اليوم التالي تمكنت قوات حرس الحدود من ضبط أعداد مماثلة في منطقة وادي شعيت بالصحراء الشرقية، على حدود السودان، حيث بلغ عددها 91 بندقية آلية و103 خزنة و455 طلقة"[99].

وعلى وجه العموم فإن السلطات المصرية بدأت منذ عام 1992 تتحدث عن وجود "لجنة ارتباط عليا تشرف على الجماعات الإسلامية المتطرفة في العالم العربي، مهمتها دعم نشاطات أعضاء هذه الجماعات المنتشرين في دول عربية مثل مصر والجزائر وتونس، وتضم هذه اللجنة ممثلين عن حسن الترابي زعيم الجبهة القومية الإسلامية في السودان، وراشد الغنوشي زعيم حركة

النهضة في تونس، وعباسي مدني ورفاقه زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر وحركة "حماس" الفلسطينية، وتنظيم الجهاد في مصر. وتنسق هذه اللجنة أعمالها مع بعض المسؤولين في إيران .. وقد تبين أن هذه اللجنة تقود تنظيما أصوليا دوليا يوازي نشاطه التنظيم العالمي للإخوان المسلمين"[100]. وتتابعت التصريحات التي جاءت على ألسنة مسؤولين مصريين، وتناقلتها وسائل الإعلام، حول هذا الاتهام. فقد أعلن مسؤول أمني رفيع المستوى أن "الأجهزة الأمنية لديها معلومات عن تلقي الجماعات المتطرفة تدريبات ومعونات من إيران والسودان"[101]. ويشار في هذا إلى ما أعلن في منتصف يوليو عام 1988، حيث ضبطت قوات الأمن تنظيما مكونا من تسعة وعشرين فردا، قيل إن إيران تموله.[102] وقبل ذلك أعلنت قوات الأمن، أثناء قيامها بالبحث عن مرتكبي محاولة اغتيال وزير الداخلية الأسبق حسن أبو باشا، أنها ضبطت تنظيما سريا مكونا من سبعة وثلاثين فردا تموله إيران"[103]. وقد اعتادت الصحف المصرية منذ اندلاع العنف بين "الجماعات الإسلامية" المتطرفة والحكومة أن تستضيف بعض رموز المعارضة السياسية الإيرانية في الخارج، ليتحدثوا عن "دعم إيراني للتطرف الإسلامي" منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، والتي سعت في البداية إلى تصديرها إلى دول الجوار الإقليمي لإيران، ومنها مصر.

وبالتوازي مع هذا ارتفعت نبرة حديث المسؤولين السياسيين والأمنيين في مصر عن "التمويل الخارجي"، الذي تتلقاه الجماعات الإسلامية المتطرفة، الأمر الذي عبر عنه وزير الداخلية المصري الأسبق محمد عبد الحليم موسى بقوله: "نجحنا في وقف تمويل الجماعات المتطرفة من الخارج فلجأوا إلى مهاجمة محلات الصاغة"[104]. وبدورها اهتمت وسائل الإعلام المصرية بهذه المسألة، فعالجتها على أكثر من مستوى، من بينها إجراء حوارات صحفية مع بعض أفراد هذه الجماعات. وقد اعترف أحدهم بالفعل أن "التمويل يتم بمعرفة أمراء الجماعة الذين يقومون بإغداق الأموال على التنظيم، ولا نعرف من مصدرها إلا

القليل، وهو الذي يتم جمعه من أفراد الجماعة وهو اشتراك رمزي لا يتعدى خمسة جنيهات في الشهر للشخص الواحد، أو جمع الأموال من أثرياء القرى بعد فرض مبلغ معين على كل شخص، ولكن هذا لا يساوي إلا القليل من الأموال المجهولة التي كانت تصرف على التنظيم"[105]. وحاول أحد كوادر الجماعة الإسلامية أن يوضح ما غمض في الاعتراف السابق فقال: "الجماعة تأتي فلوسها من التبرعات بالمساجد وتبرعات أخرى منظمة، ولا نقول اشتراكات من أعضائها .. أما عن تمويل الجناح العسكري فنحن أنفسنا أعضاء الجماعة لا نعرف كيف يتم ذلك"[106]. وقد وصل الأمر بالبعض إلى محاولة معرفة حجم تمويل الجماعات الراديكالية الإسلامية في مصر، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

تمويل الجماعات الإسلامية الراديكالية خلال عام واحد

أوجـــه الإنفـــاق	القيمة بالمليون جنيه المصري
مرتبات شهرية لـ"المصريين الأفغان" أثناء التدريب	3.3
تكاليف سفر وعودة وتدريب لـ "المصريين الأفغان"	25
قيمة أسلحة مضبوطة في 18 شهرا	3
تكاليف عمليات إرهابية عام 1993	12.3
تبرعات تم جمعها داخل مصر	15

<u>*المصدر: عبد القادر شهيب، "ممولو الإرهاب.</u>

وقد بدا واضحا لدى قطاع من الباحثين المختصين بدراسة الحركة الإسلامية من ناحية، ورجال الأمن من ناحية ثانية، أن هناك شواهد عديدة على أن الراديكاليين المصريين يتلقون دعما ماليا من الخارج "وهناك دلائل على أن دولا عربية وإسلامية تساهم في تمويل هذه الجماعات بطرق مباشرة مثل

السودان وباكستان، هذا بالإضافة إلى دور المراكز الإسلامية بأوروبا والولايات المتحدة والتي يشرف على البعض منها أعضاء للجماعة الإسلامية .. كما توجد دلائل أخرى على أن أشخاصا أثرياء من البلدان العربية تساند ماليا هذه الجماعات سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة عن طريق إتاحة فرص العمل لأعضائها في بلدان الخليج"[107].

وقد سلك تنظيم الجهاد الطريق نفسه، حيث أظهرت التحقيقات التي أجرتها السلطات المصرية عام 1998 مع المتهمين في قضية "العائدون من ألبانيا" أن أيمن الظواهري قد زار الولايات المتحدة عام 1995 وأقام في ولاية كاليفورنيا، وتردد على مسجد النور في منطقة سانتا كلارا، والتقى هناك خالد أبو الدهب، وهو أمريكي من أصل مصري عوقب بالسجن خمسة عشر عاما في القضية المذكورة سلفا، وجال معه في بعض المدن، منها لوس أنجلوس، لجمع تبرعات تم استغلالها في تمويل أنشطة تنظيم الجهاد.[108]

لكن اتهام إيران بتقديم دعم مادي إلى الراديكاليين الإسلاميين المصريين لم يقطع به وقتها المحايدون ، ولم تظهر أدلة ملموسة عليه، حتى وقت قريب. وكان القول بأن إيران تستضيف محمد شوقي الإسلامبولي يلاقي شكوكا، رغم وجاهته وقربه من المنطق، نظرا لأن من كان يحميه داخل أفغانستان وهو حكمتيار على علاقة قوية بإيران، كما أنه أخو خالد الإسلامبولي، الذي يحظى لدى التيار المحافظ في إيران بمكانة ملموسة لدرجة أن أحد شوارع طهران يسمى باسمه،[109] لأنه اغتال الرئيس السادات، صديق شاه إيران محمد رضا بهلوي وعدو الثورة الإسلامية الإيرانية. لكن شهادة عبد الفتاح فهمي، أحد أبرز العائدين من أفغانستان وصاحب العلاقات الواسعة بالراديكاليين الإسلاميين المصريين وغيرهم في الخارج، سعت إلى البرهنة على أن هناك تيارا داخل إيران كان يدعم "إسلاميو الخارج"، حيث قال: "كان هناك قسم داخل إيران يرى القيام باستغلال حركات التحرر في تدعيم مرتكزات الثورة ومنها فتح خطوط

اتصال للضغط على دول مثل مصر. وكان قائد هذا الجناح المتشدد مهدي هاشمي، وبعد إعدامه تولي آية الله صادقي جناح دعم حركات التحرر وتمويلها .. وهذا الجناح لا مانع عنده من استضافة المعارضين ودعمهم ومدهم بالأموال .. والظواهري كان حريصا على اللقاء مع مندوب المخابرات الإيرانية في بيشاور إيريابور بحي ناصر باغ، ومعهما قنصل المدينة روحي صفت وأحمد حسين عجيزة، أحد أبرز المقربين للظواهري، ليستفيد من هذا الوضع"[110]

وعموما فإن التشكيك في الدور الإيراني لا ينفي تأثر الجماعات الراديكالية الإسلامية في مصر بالثورة الإيرانية، ففضلا عن أن هذه الثورة شجعت جميع الحركات الإسلامية الأصولية في العالم فإن "النموذج الإيراني" في التهيئة والتخطيط للثورة كان يروق لقادة "الجماعة الإسلامية". فقد تم تهريب شرائط مسجلة إلى صعيد مصر، تحتوي على محاضرات للشيخ عمر عبد الرحمن يدعو فيها لقلب نظام الحكم، وعودة الخلافة الإسلامية.[111]ويعد هذا التوجه جزءا من خطة عامة للأصولية الإسلامية، في سعيها للتغلغل إلى المجتمع المصري، من خلال شرائط الكاسيت والكتيبات الصغيرة، المطبوعة بأناقة والتي تأتي من الخارج وتوزع على المساجد، وتباع على أرصفة الشوارع. وفي هذا السياق تم القبض على شابين، سوداني وأفغاني، في مطلع شهر فبراير عام 1993، بحوزتهما ألفا شريط كاسيت، تتضمن خطبا لأشخاص غير معروفين. وقد اعترفا أنهما سبق أن أدخلا إلى البلاد من قبل مائة ألف شريط من هذه النوع، تم توزيعها على المدارس والمساجد في المناطق العشوائية. [112]

وعلى العكس من ذلك كانت هناك أدلة دامغة على اتهام السودان بدعم الجماعات المتطرفة في مصر، وأثبتت السنوات اللاحقة صدق هذا الاتهام. فقد بات من المعروف لدى الجميع أن أسامة بن لادن وأيمن الظواهري قد أقاما في السودان لسنوات، قبل أن ينتقلا إلى أفغانستان مرة أخرى، حين استولت حركة طالبان المتشددة على الحكم عام 1996معنى هذا أن التواجد الكثيف للجماعات

الإسلامية الراديكالية المصرية اقتصر على السودان واليمن، في حين اندست عناصر من هذه الجماعات في كل من العراق والأردن وبعض دول الخليج العربي، وحصل آخرون على حق اللجوء السياسي في أوروبا، وذهب البعض إلى "البؤر الملتهبة"، التي يخوض فيها "إسلاميون" أو مسلمون قتالا ضد الحكومة المركزية، مثل ما هو الحال في الشيشان ومن قبلها البوسنة والهرسك، ثم كوسوفو، وطاجيكستان، والفلبين، حيث تخوض "الحركة الإسلامية" هناك معركة منذ عدة سنوات ضد حكومة مانيلا. وإذا كانت هناك دلائل عديدة وقوية على أن الراديكاليين الإسلاميين المصريين في الخارج قد تحركوا باتجاه الشيشان والبوسنة وكوسوفا وطاجيكستان، فإن هناك يبدد غرابة الحديث عن تحركهم إلى الفلبين. ففي عام 1997 نشرت الصحف خبرا قصيرا، لكنه ذو مغزى، مفاده أن شخصا يحمل جواز سفر مصري قد لقي مصرعه في الفلبين على أيدي قوات الأمن هناك، وتبين أنه ينتمي إلى "الجماعة الإسلامية"، وكان يشارك في الحرب التي تخوضها جبهة "مورو" الإسلامية، ضد الحكومة[113].

وبانتشارهم في دول عديدة اندلعت المواجهة بين "الأفغان المصريين" والحكومة المصرية. ففي منتصف عام 1992 بدأت رحلة تعقب هذه العناصر، ففي السادس والعشرين من يونيو في العام المذكور تم القبض على سبعة أفراد عائدين من أفغانستان ينتمون إلى تنظيم الجهاد،[114] وفي العاشر من نوفمبر في العام نفسه، تم القبض على "تنظيم" يقوده أربعة ممن تلقوا تدريباتهم في أفغانستان.[115] ثم توالت سلسلة سقوط هذه العناصر في أيدي رجال الأمن، وبعضهم قام بتسليم نفسه طواعية. وبالتوازي مع ذلك تسارعت وتيرة العنف المسلح الذي مارسته الجماعات الراديكالية ضد الدولة والمجتمع في مصر. وقد كانت أغلب هذه العمليات تتم بناء على تخطيط "إسلاميو الخارج"، حيث دفع تنظيم الجهاد ما أطلق عليهم "طلائع الفتح" للقيام بهذه العمليات، التي امتدت إلى محاولة اغتيال مسؤولين ورجال أمن كبار وضرب السياحة. وفعل قياديو "الجماعة الإسلامية" في الخارج الشيء نفسه. واستمر هذا الوضع حتى آخر

العمليات الإرهابية الكبرى التي قامت بها هاتان الجماعتان، وهي مذبحة الأقصر، التي وقعت في السابع عشر من نوفمبر عام 1997 وراح ضحيتها ثمانية وخمسون سائحا أجنبيا وستة مصريين، حيث عثر في مكان الحادث على بيان تضمن إشارة واضحة إلى أن هذه العملية تمت تلبية لأوامر من مصطفى حمزة، الذي كان يعتقد وقتها أنه موجود في أفغانستان، فقد جاء في البيان: "لبيك .. هانحن قد لبينا النداء، واستجبنا لأمرك .. فأمرك مطاع"[116].

أما في الخارج، وهو ما يهمنا في هذا المقام، فقد "شهد عام 1995 وقوع أربع عمليات عنف كبرى خارج الأراضي المصرية كان لها تأثيرات كبيرة على مجمل الصراع بين الجماعات والنظام السياسي في مصر، فضلا عن دلالاتها الهامة على صعيد ذلك الصراع، وعلى صعيد تطور هذه الجماعات. وهذه العمليات هي اغتيال الملحق التجاري المصري في سويسرا في شهر يناير، ومحاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك بأديس أبابا في شهر يونيو، وإطلاق النار على موظفة دبلوماسية في مدريد في شهر أغسطس، وتفجير السفارة المصرية في باكستان في شهر نوفمبر"[117]. وفي العام نفسه تم ضبط مائة واثني عشر من الإسلاميين الراديكاليين المصريين في إيطاليا، كما تم الكشف في رومانيا عن تنظيم ينتمي إلى "الجهاد" كان يخطط لاغتيال بعض المسؤولين المصريين أثناء زيارتهم لبوخارست. أما في بولندا فكشفت أجهزة الأمن هناك عن خطة لاغتيال الرئيس مبارك، وجه الاتهام بشأنها إلى عدد من "الراديكاليين الإسلاميين" المقيمين هناك، في حين أكدت مصادر أمنية وجود أفراد من "الجماعة الإسلامية" و"تنظيم الجهاد" يقيمون في اليونان بتصاريح عمل وسياحة.[118]

وشهد العام نفسه مسألة مهمة على طريق التعامل مع "العدو البعيد"، حسب التصورات العقدية لبعض الراديكاليين المصريين، وهي ذات صلة وثيقة بالتحول من "المحلية" إلى "العالمية"، لأنها كانت بمثابة "المؤشر الأول على للبعد الدولي الذي اكتسبته جماعات العنف"[119]. ففي العام المذكور قضت محكمة فيدرالية

أمريكية بالسجن مدى الحياة بحق عمر عبد الرحمن و"إسلامي" آخر هو سيد نصير، الذي كان قد حصل على البراءة عام 1990 في قضية اغتيال الحاخام الإسرائيلي مائير كاهانا. وقضت المحكمة بالسجن لمدد تتراوح بين خمسة وعشرين إلى سبعة وخمسين سنة في حق ثمانية متهمين آخرين، أغلبهم من المصريين، بعدما أدانتهم بأنهم تورطوا في مؤامرة التفجير الذي وقع بمركز التجارة العالمي في نيويورك في 1993/3/26، والتخطيط لنسف مقر الأمم المتحدة، وجسور وأنفاق مؤدية إلى نيويورك أيضا، والإعداد لاغتيال الرئيس حسني مبارك أثناء زيارته للولايات المتحدة في العام نفسه. وقد أيدت محكمة الاستئناف عام 1999 الحكم المذكور، واعتبرت المتهمين العشرة قد حصلوا على محاكمة عادلة توافرت لديهم فيها دفاعا قويا.

والأهم من ذلك أن عام 1995 يمثل نهاية "منتصف الرحلة" بالنسبة لسير "الإسلاميين الرادبكاليين المصريين" نحو العولمة. ففي العام التالي له استولت حركة طالبان على الحكم في أفغانستان، وبات الطريق مفتوحا بالنسبة للعناصر التي كانت متواجدة في السودان واليمن وبعض دول الخليج وأوروبا للعودة إلى أفغانستان، التي تم إعلانها "إمارة إسلامية"، تتفق مع هذه الراديكاليين المصريين والسلفيين العرب والمسلمين بوجه عام في كثير من تصوراتهم العقدية والفكرية.

وهناك عدة ملاحظات على هذه المرحلة، التي امتدت منذ عام 1992 إلى عام 1996، يمكن أن نوردها في النقاط التالية:

1 ـ تمكنت الجماعات الإسلامية الراديكالية المصرية خلال هذه المرحلة من اكتساب مهارات جديدة، أتاحتها "عولمة الاتصالات والمعلومات"، فتمكنوا من صناعة إعلام مضاد لإعلام الدولة من خلال شبكة "الإنترنت"[120]، والفاكس والفيديو والكاسيت، واستخدموا التقنيات الحديثة في حشد وتعبئة الكوادر التنظيمية، وامتلاك قدرات متطورة نسبيا على تنفيذ عمليات العنف المسلح ضد رموز السلطة ورجال الأمن وكبار الكتاب، واستفادوا من بنية الحداثة القانونية

في الدول الغربية، والتي مكنتهم من الحصول على اللجوء السياسي والإقامة فيها.[121]

2 ـ أدت المحنة التي تعرض لها "الأفغان العرب"، عقب اندلاع الحرب الأهلية بين فصائل "المجاهدين الأفغان" إلى أن يبذل الراديكاليون الإسلاميون هناك أقصى جهد ممكن في سبيل توفير حياة آمنة، بعد أن أيقنوا أن عودتهم إلى بلادهم معناها السجن المحقق، بل الإعدام. وكانت ثمرة هذا الجهد تكوين نواة لشبكة عالمية، تم الاستفادة بها فيما بعد حين أعلن في منتصف فبراير عام 1998 عن قيام ما تسمى بـ"الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين".

ويبدو أن هذه المحنة قد حققت لتنظيم الجهاد بعض أحلامه القديمة، إذ إنه، وعلى العكس مما أظهرته ممارساته داخل مصر، كان يرى، إلى جانب محاولة تجميع فصائل الحركة الإسلامية الراديكالية في مصر والتي تتفق معه فكريا وتكتيكيا "ضرورة التنسيق مع جماعات الجهاد في الدول العربية والإسلامية، وإيجاد صيغ للتنسيق والتعاون مع المراكز الإسلامية في الدول الأجنبية، وإيجاد صيغ ملائمة للتغلب على مشكلة التمويل، بما يضمن إعادة تشكيل ونشاط الجماعة"[122]. وقد اتضح فيما بعد أن أيمن الظواهري قد شجع في بداية الثمانينات بعض أعضاء التنظيم، ومنهم أخوه محمد، على السفر خارج مصر للعمل، على أن يخصصوا جزءا من رواتبهم للتنظيم.

وخلال هذه الفترة ظهرت بوادر على تحول في تفكير "تنظيم الجهاد"، فبعد أن كان يرى أن كافة عملياته يجب أن توجه ضد عدوه الأساسي وهو النظام المصري، بدا يعتقد أن أي أرض حل بها، ويوجد فيها من يتصور أنه "حكم غير إسلامي"، وجبت عليه فريضة "الجهاد". فأثناء تواجد قيادات من تنظيم الجهاد في اليمن، سعوا إلى "ضرب البنية التحتية لليمن ، ومن بينها تفجير آبار النفط، ومحطات الكهرباء، وأصدروا منشورا يدعون فيه (الشباب الإسلامي) إلى

معاونتهم في هذا الأمر.[123] وقد كان من مصلحتهم أن تعم الفوضى اليمن، ويتحول إلى جزائر أخرى، بما يسهل إقامتهم هناك، وينحت لهم أدوارا اعتادوا عليها.

3 ــ شهدت هذه الفترة اهتماما مصريا رسميا بقضية "الإرهاب" بحيث صارت تشكل جزءا ذا بال من السياسية الخارجية المصرية برمتها. وقد أخذ التحرك المصري لمواجهة "الإرهاب" شكلين، الأول هو العمل في إطار جماعي، إقليمي ودولي، والثاني هو العمل في إطار ثنائي، في المجالين الأمني والقانوني.[124] فجماعيا استضافت مصر في إبريل عام 1995 مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة، والذي شهد مناقشات مطولة حول علاقة الإرهاب السياسي بالجرائم. وفي أكتوبر من العام نفسه، تقدمت مصر بمشروع قرار إلى الأمم المتحدة يتضمن دراسة بند الإرهاب سنويا، بدلا من أن يتم ذلك كل سنتين كما هو متبع، وتنفيذ الإعلان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن عام 1992 بشأن مكافحة الإرهاب، وزيادة درجة التعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في الشأن نفسه. وتحركت الدبلوماسية المصرية على مستوى المنظمات الإقليمية، فوضع مؤتمر قمة الدول الإسلامية الذي انعقد بطهران في ديسمبر عام 1997 المطلب المصري بمكافحة الإرهاب، على جدول أعماله، وأصدر بيانا يدينه، ويفرق بينه وبين الكفاح المشروع من أجل نيل الاستقلال، وقادت الجهود المصرية إلى إقرار معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب خلال اجتماع الدورة السادسة والعشرين لوزراء خارجية الدول الإسلامية في بوركينافاسو في منتصف عام 1999. ووافقت مصر في عام 2000 على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب، التي أقرها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في يوليو من عام 1999. وبالتوازي مع ذلك بذلت مصر جهدا بالغا في سبيل وضع استراتيجية عربية لمواجهة الإرهاب، فتقرر إنشاء مكتب للإعلام الأمني بالقاهرة في نطاق الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، في حين اتفقت مصر مع تونس والجزائر خلال

أعمال الدورة الحادية عشرة للمجلس في مطلع عام 1994 على خطة أمنية لمكافحة كافة أنواع الجرائم، وفي الدورة التي تلتها تم تشكيل لجنة حكومية لمتابعة رؤوس الإرهاب في الخارج، وقدمت مصر خطة لمكافحة الإرهاب تم إقرارها في الدورة الثالثة عشرة، وتطور الجهود إلى حد إقرار "اتفاقية عربية لمكافحة الإرهاب"، خلال اجتماعات الدورة الخامسة عشرة في يناير عام 1998.

وعلى الصعيد الثنائي سعت مصر إلى عقد اتفاقيات قضائية وأمنية تتيح تبادل المعلومات والخبرات وتسليم المجرمين، سواء الذين صدرت بحقهم أحكام قضائية أو المطلوبين للعدالة. وفي هذا الصدد وقعت مصر اتفاقيات للتعاون الأمني مع تونس في يناير 1994 ودولة الإمارات العربية المتحدة في فبراير 2000، ومع رومانيا في نوفمبر 1995 وبولندا في أكتوبر 1996، وكذلك مع كل من المجر واليونان وإيطاليا، ومع باكستان في مارس 1996.

وقد أثمرت هذه الجهود عن تسلم مصر عددا من أفراد الجماعات الإسلامية الراديكالية الهاربين في الخارج، من بينهم خمسة عشر شخصا سلمتهم السعودية، واثنين من الإمارات، وثلاثة من أذربيجان، وسلمت كل من سوريا وجنوب أفريقيا والإكوادور 11 مطلوبا من أعضاء تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية، كما تسلمت مصر عددا آخر من بلغاريا وألبانيا. وسلمت كندا أحد العناصر المطلوبة من تنظيم الجهاد. وسلمت الأردن سبعة ينتمون إلى "الجماعة الإسلامية"، وكذلك فعلت السويد والنمسا لكن عملية تسلم مصر لهؤلاء المطلوبين لم لا تجري على المستوى المأمول، إذ لم تتسلم القاهرة على مدار ثلاث سنوات، امتدت من 1998 إلى 2001، من بين مائة وثمانين مطلوبا سوى ثلاثين فقط، في مقدمتهم أحمد حسين عجيزة قائد "طلائع الفتح"، وأحمد سلامة مبروك عضو مجلس شوري "تنظيم الجهاد"، وعلي أبو السعود أحد أبرز كوادر التنظيم نفسه، وسعيد سيد سلامة، المحسوب على "تنظيم القاعدة".

فالتحركات المصرية حيال دول أوروبا الغربية، فيما يخص مسألة مكافحة الإرهاب، لم تثمر شيئا ذا بال. فمقابل نجاح مصر، بمساعدة دول أخرى، في منع عقد مؤتمر كان قادة "إسلاميو الخارج" المصريين يعتزمون عقده في لندن في سبتمبر عام 1996، ونجاحها في إقناع سويسرا برفض ثلاثمائة وأربعة عشر طلب لجوء سياسي من بينها مائة طلب لإسلاميين مصريين،[125] فشلت في إقناع دول أوروبا الغربية بمبررات تسليم من لديها من "الإسلاميين المصريين"، المتهمين في مصر بارتكاب جرائم، نظرا لأن هذه الدول تذرعت بأن قوانينها تحظر تسليم مطلوبين إلى دول تطبق عقوبة الإعدام، كما أن محاكمة مدنيين أمام القضاء العسكري، كما تفعل مصر، ترى هذه الدول أنه غير عادل، ولا يعتد به. علاوة على ذلك فإن منظمات حقوق الإنسان في الدول الغربية عامة، كانت تنظر إلى من تطلبهم مصر على أنهم أشخاص مضطهدون بسبب أفكارهم وتوجهاتهم السياسية، وليس بوصفهم "مجرمين" تورطوا في أعمال عنف مسلح ضد المجتمع والدولة، كما ترى السلطات المصرية.

4 ــ تشكلت خلال الفترة السابقة ملامح الموقف الأمريكي الراهن من قضية "الإرهاب"، والتي اكتملت بعد حادث الحادي عشر من سبتمبر، الذي جعل الولايات المتحدة تدخل في غمار مواجهة "الإرهاب" بكل قوتها، بعد تردد واستحياء في التعامل مع هذه الظاهرة، كانت تتصف به كافة المواقف الدولية تقريبا قبل الحادث المذكور "فإلقاء نظرة سريعة على الجهود الدولية المرتبطة بمكافحة ظاهرة الإرهاب، سواء في صورها القانونية والاتفاقية الجماعية والميدانية الانفرادية، يلاحظ أن جل هذه الجهود اتخذ الطابع العلاجي، أي أن المكافحة تأتي وتنصب على ما بعد الحادث الإرهابي، وحتى تلك الجهود الضئيلة المرتبطة بالمعالجة الوقائية غالبا ما تقارب الظاهرة أمنيا"[126].

فعقب حادث تفجير مركز التجارة العالمي في فبراير 1993، أيقنت الولايات المتحدة أن احتفاظها بميزة تلافي أهوال الإرهاب في جبهتها الداخلية لم

يعد ممكنا، وأنها صارت هدفا للإرهابيين. وأدى الحادث إلى تزايد القلق في صفوف الشعب الأمريكي ذاته، خاصة في ضوء الحديث الذي ردده بعض المحللين السياسيين عن وجود "شبكة دولية لتنسيق نشاطات الجماعات الإسلامية" داخل الولايات المتحدة وعن الخطر الذي يمثله "الإسلام السياسي" على الأمن الأمريكي وعن "صدام الحضارات" الذي يجب على الولايات المتحدة أن تكون يقظة لتداعياته، الأمر الذي دفع السلطات الأمريكية إلى إصدار مرسوم شامل لمكافحة الإرهاب، بات قانونا عام 1996 بعد تصديق الرئيس بيل كلينتون عليه، يقضي باتخاذ تدابير احتياطية عدة، أتاح أحدها للحكومة الأمريكية أن تتخذ إجراءات الترحيل بحق الأجانب، الذين يشتبه في تورطهم في الإرهاب بالاستناد إلى مصادر سرية، ودون الاضطرار إلى الكشف عن مصادر المعلومات في هذا الشأن. وأتاح المرسوم أيضا للحكومة الأمريكية أن تقوم بترحيل الأجانب الذين يثبت قيامهم بالتبرعات لصالح المنظمات التي تصنفها السلطات الأمريكية بأنها إرهابية.[127]

وقد تم التعاطي مع الحادث، المشار إليه سلفا، دوليا، خاصة من قبل الأطراف المعنية في منطقة الشرق الأوسط، ليأخذ الجدل حول الإرهاب "طابعا عالميا" أكثر جدية، ويتداخل مع أهداف سياسية محلية وإقليمية ودولية، اكتملت ملامحها بعد حادث الحادي عشر من سبتمبر. فبعض الأنظمة في منطقة الشرق الأوسط، عمدت إلى الاستفادة من تفجير عام 1993، ووظفته في حث الولايات المتحدة على مساندتها في الصراع الذي كانت تخوضه تلك الدول ضد "الجماعات الإسلامية". فالرئيس مبارك أعلن أنه كان من الممكن منع وقوع هذا الحادث لو أن المسؤولين الأمريكيين أنصتوا إلى تحذير مصر من تواجد شبكة أصولية إسلامية على الأراضي الأمريكية، وطالب واشنطن بأن تلزم نفسها بمحاربة الإرهاب العالمي. أما إسرائيل فقد انتهزت الفرصة لتوغر صدر الولايات المتحدة ضد بعض المنظمات الإسلامية التي تناهضها، مثل "حزب الله" و"حماس" و"الجهاد الإسلامي"، وضد بعض الدول مثل إيران، وتطرح نفسها

أمام الإدارة الأمريكية على أنها الطرف الذي يمكن أن يحمي المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، التي تستهدفها هذه المنظمـــات.[128] وهــذا التقـــارب الإسرائيلي ـ الأمريكي، في محاربة "الجماعات الإسلامية" ساهم في الإســـراع بتحول "الراديكاليين المصريين" وغيرهم إلى استهداف المصالح الأمريكية، لأنه أوجد مسوغا مقنعا لديهم في الربط بين مهاجمة الولايـــات المتحـــدة وقـــضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، أي أنه ساهم في "تعولم" الحركـــة الإســـلامية، لتصبح معادلة في السياسة الدولية المعاصرة، الأمر الذي سيتم توضـــيحه فـــي النقطة التالية.

ثالثا: "تنظيم الجهاد" ومنازلة "العدو البعيد"

ما إن تأكدت سيطرة حركة "طالبان" على أغلب ربوع الأراضي الأفغانية، حتى لاحت الفرصة لـــ"الأفغان العرب" ليركنوا إلى مكان آمن تظلهم فيه سلطة مركزية، يروق لهم ما تمارسه من قوانين وما تفرضه من تشريعات، باعتبـــاره في نظرهم يمثل "صحيح الإسلام". ولأسباب فقهية تتعلق بإجـــارة المـــستجير، وأخرى مالية ترتبط أساسا بما توقعت طالبان أن يقدمـــه لهـــا ابـــن لادن مـــن مساعدات، وأخرى سياسية، تتعلق بإمكانية الاستفادة من الخبرة القتالية للأفغان العرب في مواجهة قوات "التحالف الشمالي"، التي كان الحال قد انتهى بها إلـــى التمركز في خمسة في المائة فقط من الأراضـــي الأفغانيـــة، وكانـــت تتلقـــى مساعدات من روسيا والهند وإيران لمواجهة طالبان، التي لم يكن يعترف بهـــا سوى باكستان والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وبعودة كثيرين من الأفغان العرب إلى الأراضي الأفغانية، باتت الفرصـــة سانحة لـــ"تنظيم الجهاد"، وبعض كوادر "الجماعة الإسلامية"، ليمارسوا عملياتهم ضد أهداف داخل مصر، وهما في منعة من أن يصل أحد إلـــى قـــادتهم. لكـــن بالتوازي مع ذلك كانت هناك أفكار تختمر شيئا فشيئا، بحيث لا تصبح مـــصر

هي الهدف الوحيد أمام "تنظيم الجهاد" على وجه الخصوص، بل تتسع دائرة الأعداء لتشمل "عدوا تقليديا" لم ينسه تنظيم الجهاد أبدا منذ لحظة تكوينه، لكنه كان يؤجل المواجهة حتى يفرغ من "العدو القريب"، وهو النظام الحاكم في مصر. ويتمثل هذا العدو في الولايات المتحدة الأمريكية. وتستعيد الأذهان هنا ما تضمنته وثيقة "أمريكا ومصر والحركة الإسلامية"، التي أصدرها فرع تنظيم الجهاد بقيادة سالم رحال أوائل عقد الثمانينيات من القرن الماضي، حيث اعتبرت أن "منطق التعامل الصحيح مع أمريكا والرادع لها، والذي يحقق الدفاع عن آمالنا الإسلامية في مواجهة بطشها وعربدتها في المنطقة الإسلامية هو تقديم المزيد من الدماء، والمزيد من الشهداء، ورفع شعار الخلافة أو الشهادة .. والعمل على إفشال كل ما هو أمريكي"[129].

وقد تضمن كتاب "الفريضة الغائبة" لمحمد عبد السلام فرج، الذي يعد "النص" الأساسي الذي دار حوله فكر "تنظيم الجهاد"، وكتاب "ميثاق العمل الإسلامي"، الذي يعتبر "دستور" الجماعة الإسلامية، وكذلك وثيقة "حتمية المواجهة" للجماعة نفسها، ما يفيد بأن "العدو الخارجي" للحركة الراديكالية الإسلامية المصرية يتمثل في الغرب عموما خصوصا المؤسسات الدينية، والولايات المتحدة التي هي (الطاغوت الأكبر) في نظر هذه الحركة، وإسرائيل، إلى جانب حكومات الدول الإسلامية ما عدا التي تطبق "الشريعة الإسلامية".[130]وقد فصلت وثيقة "معالم العمل الثوري" لتنظيم الجهاد هذه النقطة، حين ذكرت أن "ما يسمى بالقوتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) إن هي إلا قوى جاهلية تسعى إلى تكريس الجاهلية واستنزاف الشعوب. وإن هيئة الأمم المتحدة أفرزتها الجاهلية الحديثة، وما هي إلا جسد متهالك من حيث الدور، ولا تستطيع إلا خدمة مصالح القوى الجاهلية المتحكمة فيها. وإن شعوب العالم المحتلة إن هي إلا شعوب مقهورة دون حقها، وما زالت قوى الاحتلال تمارس دور القرصنة عليها في ظل غياب الرادع الإسلامي العادل. وإن لليهود أطماعا عالمية يسعون إلى تحقيقها من خلال منظمات

أخطبوطية لها تواجد دولي نشط، ولها حجم كبير من التأثير على مراكز صنع القرار في العالم. وإن الرأسمالية العالمية هي صورة جديدة من صور الاحتلال المقنع الذي يسعى إلى السيطرة على مقاليد الأمور في العالم، كما يسعى إلى تحقيق أطماع ورغبات الدول الرأسمالية في الدول الخاضعة لها سواء بتحطيم عقائد شعوبها أو النظم الحاكمة فيها بهدف نزع مواردها الاقتصادية والبشرية لتحقيق مصلحة كبار الرأسماليين"[131]. ومن قبل وضع سيد قطب في كتابه "المستقبل لهذا الدين" رؤيته حول العداء، الذي يكنه الغرب عموما للإسلام، والجهود التي يبذلها في سبيل عرقلة "الصحوة الإسلامية"، وكيف أن هذه الصحوة ستنتصر في النهاية على أعدائها، وتعيد أمجاد الحضارة الإسلامية.

ولم يكتف تنظيم الجهاد بتوصيف حالة الغرب وانتقاد علاقة "التبعية" و"الموالاة له" بل تضمنت وثائقه اقتراحات لمواجهة "الغرب" عموما، منها التصدي لكافة أشكال هيمنته، وشن حرب فكرية على ما يطرحه من أفكار لوأدها في مهدها، بما ينقل المعركة إلى أرض العدو ويحوله إلى موقع الدفاع، والتخلص من الارتباط بالغرب أو الشرق وتحرير القرار السياسي بتحقيق الاكتفاء الذاتي وقيام سوق إسلامية مشتركة، وتوعية الأمة نحو المقاطعة لكافة البضائع والخدمات الواردة من الغرب وإسرائيل، والتصدي لمحاولات الغرب تقويض المشروعات الإسلامية بالتواطؤ من الأنظمة الحاكمة، واستعادة رؤوس الأموال الإسلامية من البنوك الأجنبية، وكسر الطوق الخلفي الذي يفرضه الغرب الأوروبي بالتفافه حول الجسد الإسلامي في دول القارة الأفريقية.[132]

وعود على بدء فإن أيمن الظواهري إن كان قد انحاز، تكتيكا، إلى أولوية قتال "العدو القريب" فإن هذا لا يعني نسيانه "العدو البعيد" أي أن الهوة لم تكن متسعة أبدا بينه وبين ابن لادن. وعموما فقد عبر الظواهري عن تصوره هذا في مقال له بنشرة "المجاهدون" في إبريل عام 1995، أعطاه عنوانا ملفتا وهو "الطريق إلى القدس يمر بالقاهرة"، ورأى فيه أن "فتح القاهرة والجزائر أولا قبل

قتال إسرائيل"، منتقدا مبادرة وقف العنف التي أعلنتها "الجماعة الإسلامية". لكن لم تلبث أن بدأت بوادر التحول عن هذا الموقف تظهر في مقالات أخرى للظواهري. ففي أكتوبر عام 1997 كتب مقالا بعنوان "بيان أمريكا وقضية جهاد اليهود في القاهرة"، تعرض فيه بالنقد إلى التقرير الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية حول "أنشطة الحركة الإسلامية"، والذي واكب الحكم الذي أصدرته المحكمة العسكرية المصرية في قضية "خان الخليلي"، والتي استهدف فيها "تنظيم الجهاد" فوجا سياحيا إسرائيليا. ثم كتب الظواهري مقالا تاليا بعنوان "أمريكا ووهم القوة" في نوفمبر 1997، تحدث فيه عن إمكان إنزال ضربات بالأمريكيين رغم قوتهم. ثم أفصح عن توجهه هذا بجلاء في مقال ثالث عنونه بـ "يا أمة الإسلام صفا واحدا في سبيل الله لجهاد أمريكا"، تضمن تحريضا واضحا على ضرب المصالح الأمريكية.[133] ومن ثم فإن الظواهري انتهى به الحال إلى الاقتناع بأن الوقت قد حان لمنازلة "العدو البعيد"، خاصة أن هذه المنازلة لم تغب عن تفكير التنظيم الذي ترعرع الظواهري بين كوادره منذ أن كان يافعا.

فحتى قبل أن يدبج هذه المقالات كان الظواهري قد بدأ يطل برأسه على مستوى أبعد من "المحلية"، ويزاوج بين استهداف الداخل المصري والقيام بعمليات خارجية على أكبر مستوى دولي ممكن. فقد تردد أن "تنظيم الجهاد" كان يعد في بداية عقد التسعينيات خطة لاغتيال السكرتير السابق للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي، لأنه في نظر قادة التنظيم اتخذ مواقف أضرت بمصلحة المسلمين. ويعبر الظواهري نفسه عن هذا الأمر بقوله: "المسلمون في البوسنة وأفغانستان والعراق والصومال وفلسطين ومصر يترقبون الخلاص من غالي"[134]. علاوة على ذلك فإن استهداف تنظيم الجهاد للسياح الإسرائيليين في مصر، كان مرتبطا بالكيد لإسرائيل والتعبير عن رفض تطبيع العلاقات بين القاهرة وتل أبيب، أكثر من ارتباطه بضرب السياحة المصرية.

وقد اعبتر الظواهري في كتابه "فرسان تحت راية النبي"، أن "الاقتصار على العدو الداخلي فقط لن يجدي في هذه المرحلة .. لأنه لا يمكن تأجيل الصراع مع العدو الخارجي .. فالتحالف اليهودي ـ الصليبي لن يمهلنا حتى نهزم العدو الداخلي ثم نعلن الجهاد عليه بعد ذلك"، ومن ثم أخذ ينظر إلى معركة تنظيم الجهاد على أنها "معركة دولية" فهاهو يقول: "القوى الغربية المعادية للإسلام حددت عدوها بوضوح وهو ما تسميه بالأصولية الإسلامية، ودخل معها في هذا الحلف عدوتهم القديمة روسيا، واتخذوا عدة أدوات لمحاربة الإسلام، منها الأمم المتحدة والحكام الموالون والحاكمون لشعوب المسلمين، والشركات متعددة الجنسيات، وأنظمة الاتصال الدولية وتبادل المعلومات، ووكالات الأنباء العالمية وقنوات الإعلام الفضائية، ومنظمات الإغاثة الدولية التي تستخدم ستارا للجاسوسية والتبشير وتدبير الانقلابات ونقل الأسلحة .. وفي مقابل هذا الحلف يتشكل حلف أصولي من حركات الجهاد في بلاد الإسلام المختلفة والدولتين اللتين حررتا باسم الجهاد في سبيل الله (أفغانستان والشيشان)، وإذا كان هذا الحلف ما زال في بواكيره الأولى، وإرهاصاته البادئة فإن تناميه يتزايد بتسارع وتضاعف باطراد. وخطوة هذا الحلف أوضح من أن تشرح وأثره أخطر من أن يوضح وخوف الغرب منه مسيطر على تفكيره ومستفز لأعصابه ومقلق لمراصده. فهو قوة تنمو وتتجمع تحت راية الجهاد في سبيل الله خارج قانون النظام العالمي الجديد، متحررة من العبودية لامبراطورية الغرب المسيطرة، ومنذرة للحملة الصليبية الجديدة عن ديار الإسلام بالويل والثبور، ومتحفزة للانتقام من رؤوس التجمع الكفري العالمي، أمريكا وروسيا وإسرائيل"[135].

وعلى وجه العموم فإن التغير التكتيكي في توجه الظواهري تم في سياق مختلف عن ذلك الذي كان يتمسك فبه بأولوية إسقاط النظام الحاكم في مصر، بما أوجد أسبابا عديدة تقف وراء تحوله أولها المطاردات الأمنية وقتل وسجن بعض كوادر التنظيم وتفرق أعضاء المجلس التأسيسي في بقاع الأرض، وفشل

العمليات المسلحة التي قام بها التنظيم داخل مصر، والظروف المالية الصعبة التي كان يمر بها، الأمر الذي جعل الظواهري في حاجة ماسة إلى أسامة ابن لادن، خاصة أن حركة طالبان كانت تربطها به علاقة وثيقة، لم يكن يحظى بها الظواهري.[136] ولأن ابن لادن لم تكن تعنيه مسألة تغيير الأنظمة الحاكمة، ولم يرد على لسانه أبدا أن يهدف إلى إسقاط النظام السعودي، فقد كان على الظواهري أن يطوع توجهاته نسبيا لتتآلف مع تصورات ابن لادن، دون أن يسمح لهدفه الرئيسي بالذوبان في أهداف الأخير، متبعا في هذا طريقة احتواء ابن لادن والتمسك بنقاط الالتقاء بينهما وهي كثيرة.

وفي حقيقة الأمر فإن الظواهري قد أثر في ابن لادن تأثيرا واضحا، منذ أن التقيا في أفغانستان منتصف عام 1986 ونشأت بينهما علاقة إنسانية عميقة[137] " فقد استطاع الأول أن يقنع الثاني بالفكر الجهادي الانقلابي وحوله من داعية سلفي يهتم بأمور الإغاثة إلى مقاتل جهادي يعني بأحكام الجهاد .. وزرع الظواهري حول ابن لادن نخبة من أخلص خلصائه .. وهؤلاء كانوا يدينون بالولاء للظواهري شخصيا وتاريخيا، مثل البنشيري وأبو حفص المصري"[138]، الذي أصبح صهر ابن لادن فيما بعد. وهناك كذلك الطياران المصريان نصر فهمي نصر وطارق أنور، الذين قتلا في مدينة خوست الأفغانية في شهر نوفمبر عام 2001 أثناء القصف الأمريكي للمدينة، حيث عملا مع ابن لادن منذ تأسيس الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين،[139] وهما أيضا من المقربين جدا لأيمن الظواهري.

وطبيعة العلاقة بين الظواهري وابن لادن كانت "ترشح الأول لموقع بارز في الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين ربما يصل إلى قيادتها الفكرية والعملية. فالظواهري ذو خبرة طويلة في الحركة الإسلامية المتشددة ضمن عديد من جماعاتها تعود إلى 1996. بينما لا تعود خبرة ابن لادن سوى إلى بداية الثمانينيات. كذلك الظواهري يعد في الأوساط الإسلامية المتشددة

واحدا من أبرز قياداتها في مجال التأصيل النظري والفكري لأفكار وممارسات التشدد والغلو الإسلامي، في حين لا يملك ابن لادن بداخل تلك الأوساط نفس هذه المكانة. أيضا فمن الواضح أنه من الناحية الواقعية إن الجبهة لا تضم سوى تنظيم واحد حقيقي ذي خبرة وأطر فكرية وتنظيمية وعملية محددة هو (جماعة الجهاد) التي يقودها الظواهري .. بينما يصعب اعتبار تنظيم القاعدة المنسوب إلى ابن لادن تنظيما حقيقيا بقدر ما هو تجمع لإسلاميين حول ممارسات ابن لادن وإمكانياته المادية والعملياتية".[140]

وهناك من بين السعوديين، الذين اشتركوا في تجربة الجهاد في أفغانستان لسنوات عديدة، من يؤكد هذا الأمر. فهاهو حسن بن عبد ربه السريحي، الذي يعد أقدم "الأفغان العرب"، يقول: "فكرة (تنظيم القاعدة) مصرية من جماعة الجهاد الإسلامي بقيادة أبو عبيدة البنشيري وأبو حفص المصري، وهما اللذان عرضا الفكرة على أسامة بن لادن، وخصوصا البنشيري .. فقد كان هو صاحب الفكرة أساسا لاحتواء الشباب المجاهد .. وبعد انتهاء الجهاد أصبح المصريون يتجمعون ويلتقون في منزل ابن لادن في بيشاور، وبعد قتل عبد الله عزام، صار المصريون يدعون الصحفيين وممثلي هيئات الإغاثة إلى منزل ابن لادن .. وكان مجلس ابن لادن أيام الجهاد يغص بشباب المدينة المنورة، واختلف الحال بعد انتهاء الجهاد، لأن المصريين هم الذين أصبحوا يتصدرون مجلسه .. ومواقف ومبادئ أسامة بعد التفاف جماعة الجهاد من المصريين حوله أصبحت تختلف تماما عن مبادئه وسلوكياته عند بدء التحاقه بالجهاد .. وفيما بعد وفي معسكرات التدريب على السلاح كان أغلب المدربين فيها من أصول مصرية"[141]. ويتمم صلاح سلمان، وهو من أقدم السعوديين الذين ذهبوا إلى أفغانستان، الرأي السابق، بقوله: "المصريون الذين جاؤوا بحجة الجهاد استطاعوا الاستحواذ على الأهداف وتحويرها حسب مبتغاهم"[142].

وقد ظهر بالفعل، عقب حادث الحادي عشر من سبتمبر، أن المصريين من تنظيم الجهاد لهم اليد الطولي في تنظيم القاعدة، فأيمن الظواهري بـدا محـرك الأحداث من خلف ستار يقف ابن لادن في واجهته، وأبو حفص المصري، كان هو مسؤول الجناح العسكري في التنظيم، وسبقه البنشيري في هذا الموقع. وكان شخص يدعى أبو عمر المصري مسؤولا عن تسفير الأفراد إلى مواقع التدريب العسكري داخل أفغانستان، وشخص آخر هو سيد العدل أو أبو محمد المصري، كان المسؤول الأمني في التنظيم.[143] وقد برهنت الوقائع التي أحاطت بـالهجوم الذي وقع ضد سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في العاصمة الكينية نيروبـي والعاصمة التنزانية دار السلام في السابع من أغسطس عام 1998، أن "تنظـيم الجهاد" يحتل موقعا متقدما وجوهريا في "الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين"، "فقد بدت مشاركة الجهاد الفعالة في هيكل الجبهة واضحة سواء في القائمين بتنفيذ العمليتين أو في إعلان الجهاد قبل وقوعهما بعدة أيام عن عزمـه الانتقام من الولايات المتحدة لقيامها بالقبض على عدد من قياداته الكبـرى فـي ألبانيا ثم تسليمهم إلى مصر بعد ذلك"[144]. وجاء تحرك جهات التحقيق الأمريكية ليؤكد هذا، حيث أشارت أصابع الاتهام إلى المصري علي أبو السعود، لأنه هو الذي سهل زيارة الظواهري إلى الولايات المتحدة، المشار إليها سـابقا، وأمـد "الأفغان العرب" بخرائط حول منشآت عسكرية أمريكية، وكان ضالعا في تفجير نيروبي ودار السلام.[145]

ويمكن في هذا المقام أن نأخذ "حالة أبو حفص المصري"[146] لإظهار الدور الذي لعبه الراديكاليون المصريون في تنظيم القاعدة. فحسب معلومات رشـحت عقب حادث الحادي عشر من سبتمبر، فإن "أبو حفص" هـو مهنـدس عمليـة نيروبي ودار السلام، وهو يعد من أبرز العناصر الإسلامية الذي يعتقد فـي أن محاربة الأنظمة الحاكمة هي طريق الخلاص بالنسبة للعالم الإسـلامي، ولـذا شارك في تأسيس تنظيم القاعدة، وانتقل مع بن لادن إلى السودان حتى 1996. وحينما عاد بن لادن إلى أفغانستان مرة أخرى فعاد معه أبو حفص والظواهري.

وقد تولي أبو حفص مسؤولية الجناح العسكري للقاعدة عقب وفاة أبوعبيدة البنشيري،[147] الذي كان قد تنقل معه بين العديد من الدول العربية والأجنبية، حيث التقى بقادة تنظيم الجهاد في الأردن، وباكستان والسودان، وأفغانستان، وغيرها.

وقد لعب أبو حفص أدوارا بارزة لتشكيل فروع تنظيم القاعدة في العديد من دول العالم ومن أبرزها المساهمة في تأسيس معسكرات الصومال عام 1992 ، فقد سافر إلى هناك عدة مرات بهدف تحديد أفضل الوسائل والطرق لتوجيه ضربات للقوات الأمريكية وقوات الأمم المتحدة المتمركزة هناك وقدم تقارير إلى ابن لادن والظواهري. وفي بداية ربيع 1993 لعب دورا مهما في تزويد قبائل صومالية تعارض تدخل الأمم المتحدة في الصومال بالعتاد والتدريب.

كما كان له إسهامه في العمل "الجهادى" داخل كينيا، حيث نجح مع آخرين في تأسيس فرع للتنظيم في كينيا عام 1994، بالتعاون مع زميله محمد صادق عودة الذي سافر إلى مومباسا وأسس شركة صيد بأموال من تنظيم القاعدة، تم استخدام عائداتها لدعم وتمويل أعضاء القاعدة في كينيا.

ولم يقتصر دور أبو حفص على العمل العسكري بل تجاوزه إلى الجهد النظري حيث أعد دراسة عن أهمية دور أفغانستان وحركة طالبان بالنسبة للحركة الإسلامية الراديكالية، والدور الذي يمكن أن تلعبه على الصعيد الاستراتيجي مع باكستان وإيران من أجل تغيير أنظمة الحكم في المنطقة، وعن أهمية أفغانستان كقاعدة للتحالف بين تنظيم «القاعدة» وحركة «الجهاد» و«الجماعة الإسلامية» والتنظيمات الإسلامية الأخرى في العالم الإسلامي برمته.

ويظل إعلان "الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين" هو نقطة التحول الرئيسية على طريق وصول الإسلاميين الراديكاليين المصريين إلى

مرحلة "التعولم". وقد تم تشكيل هذه الجبهة في منتصف فبراير عام 1998، ووقع على وثيقة إنشائها كل من أسامة ابن لادن، وأيمن الظواهري، ورفاعي أحمد طه عضو مجلس شورى الجماعة الإسلامية، ومير حمزة سكرتير جمعية علماء باكستان، وفضل الرحمن زعيم حركة الأنصار في باكستان أيضا، وعبد السلام محمد زعيم حركة الجهاد في بنجلاديش. وقد حددت الجبهة هدفها في قتال الأمريكيين والإسرائيليين في أي مكان بالعالم، استنادا إلى فتوى مشتركة بين الموقعين على الوثيقة المذكورة ترى أن هذا الأمر "فرض عين" على كل مسلم.[148] وبذلك يكون ممثلان عن أكبر جماعتين إسلاميتين راديكاليتين في مصر قد وقعا على وثيقة إنشاء الجبهة.

ورغم أن الجماعة الإسلامية نفت أن يكون أحد قد مثلها في تشكيل هذه الجبهة، وأنه لم يعرض عليها مشروع من هذا القبيل وأنه في حال حدوث ذلك فسوف يكون القرار فيه لقيادة الجماعة، أي ليس لرفاعي طه أو غيره، فإن توقيع الأخير على بيان تأسيس الجبهة قد تم بالفعل، لكن توافر بعض المعلومات عن قرب قيام هذه الجبهة بعمليات ضد أهداف أمريكية، دفع "الجماعة الإسلامية" إلى نفي اشتراكها في تأسيس الجبهة، خشية أن يعرضها هذا إلى رد عنيف من قبل الولايات المتحدة.[149] ومع ذلك فإن هذا النفي، أو ذلك الانسحاب، لا يعني أن كافة عناصر الجماعة الذين كانوا موجودين على أراضي أفغانستان أو في الخارج، وقت الإعلان عن بيان تأسيس الجبهة، وباركوا خطوة توقيع رفاعي طه على هذا البيان، قد عدلوا عن موقفهم على غرار طه. وهذا معناه أن تواجد الراديكاليين الإسلاميين المصريين داخل الجبهة، ومن ثم تنظيم القاعدة، قد احتفظ بقوة نسبية، الأمر الذي تمت ترجمته في توزيع المواقع داخل التنظيم، وفي تحديد أهدافه، والتخطيط لها.

لكن الغموض الذي اتصفت به العمليات التي قام بها التنظيم، جعل إمكانية استكناه طبيعة توزيع الأدوار في هذه العمليات، تبدو صعبة إلى حد بعيد. فمثلا

اعتاد ابن لادن مباركة عمليات مثل مهاجمة سفارتي الولايـات المتحـدة فـي نيروبي ودار السلام، وتفجير المدمرة الأمريكية "كول" في ميناء عدن اليمني في شهر أكتوبر عام 2000، دون أن يتفوه بما يفيد تبنيه للعمليات أو الإفصاح عن دور تنظيم القاعدة فيها، وذلك لعدم التسبب في حرج وإيذاء حكومة طالبان التي تستضيفه. لكنه اضطر، وتدريجيا وبشكل محسوب، أن يعلن ذلك عقب مهاجمة الولايات المتحدة لحكومة طالبان وإزاحتها عن الحكم، وتعقبها لعناصر القاعـدة في كهوف أفغانستان. وقد كان ملفتا للانتباه أن يظهر أيمن الظـواهري وأبـو حفص المصري بجانب ابن لادن في شرائط الفيديو التي بثتها قنـاة "الجزيـرة" القطرية. وقد أظهر الشريط الأول، على وجه الخصوص، أن الظـواهري هـو بمثابة المفكر والمخطط بالنسبة للتنظيم، بينمـا يلعـب ابـن لادن دور "القائـد الكاريزمي"، فضلا عن كونه الممول، فالكلمة التي ألقاها الأخير فـي الـشريط المذكور اتسمت بطابع حماسي يعزف على وتر المشاعر، بينما اتصفت كلمـة الأول، الذي لا يتمتع بقدرة على الخطابة تعادل التي يمتلكها الثـاني، بمحاولـة مخاطبة العقل وارتداء ثوب التحريض الممنطق، وتبرير عـداء "الإسـلاميين" للولايات المتحدة، وربط ما يحدث في أفغانستان، بما يجري في الأرض المحتلة، لجذب العرب والمسلمين إلى أفكار وخطط "تنظيم القاعدة". وبدت قيادات تنظيم الجهاد هم الذين يتحكمون في تسيير تنظيم القاعدة.

وعمليا فإن الجماعات الإسلامية التي شاركت في تكوين "الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين"، لم تمارس دورا فعليا داخل الجبهة، وبمـرور الشهور خلت الساحة لتنظيم الجهاد، لأنه الأكثر التصاقا بابن لادن، والأكثر قدرة على ترجمة ما يدور في ذهنه من أهداف إلى واقع ملموس، من خلال كـوادر مدربة، وخبرة طويلة في "العمل المسلح"، وانتشار في مناطق كثيرة من العالم. وهذه الخصائص، جعلت الجهاد، قادر على أن يجعل "أجندته" حاضرة باستمرار بالتوازي مع "أجندة" ابن لادن، ويستخدم أموال الأخير في تحقيـق أهدافـه،[150] ويتمكن من التأثير فكريا في العناصر الأخرى، من غير المـصريين، الملتفـة

حول ابن لادن.[151] وفي الوقت ذاته الترويج لأهداف "تنظيم القاعدة"، من خلال الخبرة الإعلامية التي اكتسبها أفراد الجهاد.

ومنذ عملية نيروبي ودار السلام طرحت الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين، التي يلعب تنظيم الجهاد المصري الدور الأساسي في تحريكها، نفسها بشدة كـ"فاعل دولي" يستوجب ما يبدر عنه من سلوك رد فعل دولي واسع النطاق، يصل إلى حد إقامة "تحالفات دولية" ضده. فالفترة التي أعقبت الحادث المذكور شهدت "قيام الولايات المتحدة وحلفائها بتوسيع نطاق المواجهة والحصار للجماعات الإسلامية العنيفة التي شاركت في الحادث ليشمل عديدا من بلدان العالم. ففي خلال الشهور الأولى من عام 1999 شهدت مصر وبعض بلدان أمريكا اللاتينية وباكستان وأفغانستان واليمن والولايات المتحدة وبريطانيا وألبانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى تعاونا كثيفا بين السلطات الأمنية في كل منها من أجل إحكام الحصار حول أهم تلك الجماعات، وبصورة محددة وواضحة بدا تنظيم القاعدة وجماعة الجهاد المصرية هما الهدف الرئيسي لكل ذلك التعاون"[152].

وكان رد الفعل بعد حادثة الحادي عشر من سبتمبر أقوى بكثير، وأخذ شكلا "متعولما" لمواجهة تنظيم "تعولم" في رؤيته وتحركاته – حسبما شرح الظواهري في تصوره للعدو – فقد وجدت دول عديدة نفسها تحت وطأة الإيفاء بمطالب أمريكية محددة في خضم التداعيات التي ترتبت على الحادث المذكور.[153] وأول هذه المطالب يأخذ طابعا أمنيا، سواء في جانبه المباشر المتعلق بتعاون عملياتي في مطاردة عناصر تشتبه واشنطن في أنهم ينتمون إلى "تنظيم القاعدة" الذي تبنى الحادث المشار إليه سلفا، أو في جانبه غير المباشر المرتبط بالتعاون في مجال المعلومات الأمنية بين أجهزة الاستخبارات. وهناك مطلب ذو طابع اقتصادي يتعلق بملاحقة مؤسسات مالية بعينها بتهمة اتصالها بمنظمات "إسلامية" تناوئ السياسة الأمريكية، أو المطالبة بتمويل عمليات

عسكرية محددة، أو على الأقل ضمان تدفق الإمدادات النفطيـة، خاصـة إلـى الولايات المتحدة، التي هي أكبر مستهلك ومستورد للبترول في العالم. ويوجـد أيضا مطلب شائك ذو صبغة ثقافية ــ دينية ويقع في قلب الهويـة العربيـة ــ الإسلامية، يتمثل في المطالبة بتعديل مناهج التعليم الديني، هو الأمر الذي يثيـر جدلا في العالم العربي لن تخمد أواره في وقت قريب. علاوة على ذلـك كـان للحادث المذكور انعكاساته على العديد من الصراعات الإقليمية، مثل الـصراع العربي ــ الإسرائيلي، والصراع الباكستاني ــ الهندي حول إقليم كشمير. كمـا كان له انعكاساته على الحروب الأهلية في العديد من الدول مثل القتـال الـذي تخوضه القوات الروسية ضد المقاتلين الشيشان، والحرب الأهلية في الـسودان، التي انتهت إلى توقيع اتفاق ماساكوش في أغسطس 2002، والذي ما كان له أن يتم لولا حسابات الخرطوم في ضوء تداعيات الحادي عشر من سبتمبر. وهناك كذلك الحرب التي تخوضها الحكومة الفلبينية ضد جماعة أبو سـياف، والتـي تدخل الولايات المتحدة فيها طرفا مباشرا من خلال إرسال خبـراء عـسكريين وأمنيين لمساعدة الجيش الفلبيني، وهو الأمر الذي اتبعته واشنطن مع كل مـن جورجيا واليمن، في إطار جهودها لتعقب عناصر "تنظيم القاعدة". وأدى حادث الحادي عشر من سبتمبر إلى تغيرات سياسية واستراتيجية وتـأثيرات عديـدة، حيث تمكنت الولايات المتحدة من النفاذ بقوة إلى جمهوريـات آسـيا الوسـطى الإسلامية والقوقاز، من خلال إقامة قواعد عسكرية وأنماط للتعـاون الأمنـي، واقتربت أكثر من تحقيق هدفها في السيطرة على نفط منطقة "بحـر قـزوين"، وألقى الحادث بظلاله على اقتصاديات دول عديدة، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

إن رد فعل الولايات المتحدة على تفجيـري واشـنطن ونيويـورك فـي 2002/9/11 أظهر أن تقدير الأمريكيين لـ"تنظيم القاعدة" تعدى حدود التعامل معه على أنه جهة محدودة القدرات بإمكانها أن تزعج دولا صغيرة أو متوسطة القوة، كما كان الحال في السابق، وبدأ التوجه الذي أخـذ يتبلـور لـدى الإدارة

الأمريكية منذ تفجيرات نيويورك عام 1993 يدفع الأمور في طريق التعامل مع هذا التنظيم بجدية، وفي إطار شامل، أمني وعسكري واقتصادي وسياسي وإعلامي .. الخ، الأمر الذي جعل المواجهة تأخذ طابعا عالميا، يكافيء التصور الذي سطره الظواهري على الورق حين قال: "لا يمكن خوض الصراع من أجل إقامة الدولة المسلمة على أنه صراع إقليمي، فقد اتضح مما سبق أن التحالف الصليبي ـ اليهودي بزعامة أميركا لن يسمح لأية قوة مسلمة بالوصول للحكم في أي من بلاد المسلمين .. ولذلك فإننا تكيفا مع هذا الوضع الجديد، يجب أن نعد أنفسنا لمعركة لا تقتصر على إقليم واحد"[154]. وتطبيقا لهذا القول كان الحادي عشر من سبتمبر، ومن قبله حادث نيروبي ودار السلام وتفجير المدمرة "كول"، ليصنع "تنظيم القاعدة" ما يستوجب رد فعل عالمي شامل، وما يؤكد أن "تنظيم الجهاد" المصري قد "تعولم" من أوسع الأبواب.

الفصل الثالث

جامعات سجينة

التضييق الأمني على الأساتذة

لم تنج الجامعات من حالة التمويت السياسي التي عاشتها مصر طيلة الربع قرن الأخير، بل إنها كانت في قلب المؤسسات المستهدفة لعملية مدبرة رمت إلى إخراج قوى اجتماعية مدنية عدة من حيز الفاعلية إلى هامش عريض من الصمت والفراغ، لتزداد وطأة الركود السياسي، بمختلف أشكاله، من السلبية وغياب المشاركة، والاستسلام للأمر الواقع واللامبالاة، والميل إلى الحلول الفردية، والرضاء بما تجود به السلطة، مهما كان قليلا، وحتى لو كانت طريقة منحه مهينة للكرامة الإنسانية، ولحقوق المواطنة.

والجامعة التي كانت معملا لتفريخ الطاقات الفكرية والسياسية لمصر، تحولت إلى مجرد مدرسه أوليه لحشو الذاكرة بمعلومات ناقصة، كثير منها يذوب على أرض الواقع، ولا يصمد أمام مطالب حياة معقدة، لأنه يفتقد إلى روح المشاركة، ولا يعي في مجمله المثل الصيني المعبر الذي يقول "أخبرني سأنسي. أرني فقد أتذكر. أشركني سأعي وأفهم".

وغياب التفاعل بين الطالب والأستاذ، والذي يغذي قيمة المشاركة ويعزز القدرة على التعامل مع مسار الحياة خارج أسوار الجامعة، يعود بالأساس إلى توحش الوطأة الأمنية، التي حدد لها قانون تنظيم الجامعات حماية المباني، فامتدت يدها إلى مصادرة المعاني، وفي مقدمتها المعنى السياسي، بشتى تجلياته وأبعاده.

فالقانون ينص صراحة على إنشاء وحدة أمنية بكل جامعة لحماية المنشآت، وتوفير الأمن، تتبع رئيس الجامعة، وتتلقى منه تعليماتها، أو ممن ينوب عنه، ويكون لأفرادها زي خاص، يحمل شعار الجامعة. لكن الواقع يشهد على تعطيل هذا النص. فكثير من الحراس لا يلتزمون بزي، حتى يكون بوسعهم أن يندسوا

بين الطلاب والأساتذة، يلتقطون أي معلومة حول أنشطتهم البعيدة عن الدروس المقررة، ويرصدون أي شخص يترجم ما تنطوي عليه جوانحه ويدور في عقله من انتماءات أو أفكار سياسية إلى عمل داخل الجامعة، بين الطلاب أو أعضاء هيئات التدريس.

وفي حقيقة الأمر فإن تاريخ القبضة الأمنية على الجامعات المصرية طويل، فالجامعة التي بدأت حرة أيام المؤسسين الأوائل من أمثال أحمد لطفي السيد وطه حسين، لم تلبث أن عرفت طعم القيود منذ ثلاثينيات القرن المنصرم، في عهد حكومة صدقي. لكن القيود تضاعفت عقب قيام ثورة يوليو 1952. ففي مارس من عام 1953 صدر قانون يحد من حرية الجامعات، وشكلت لجان للتخلص من أعضاء هيئات التدريس "المناوئين" لحركة الضباط. ولم يمر سوى عام واحد حتى صدر قانون لتأديب المدرسين. فلما تولى كمال الدين حسين، عضو مجلس قيادة الثورة، منصب وزير التعليم، في سبتمبر من العام نفسه، أقال رؤساء الجامعات الثلاث وقتئذ، وأعفى عددا كبيرا من عمداء الكليات، وفصل سبعين عضو هيئة تدريس، ثم أطاحت لجان التطهير بعدد آخر منهم. وبعد هذا بأيام قليلة صدر القانون رقم 508 الذي جعل للعسكر اليد الطولى على الجامعات. وقرر السادات عام 1973 نقل 26 من أعضاء هيئة التدريس إلى خارج الجامعة، لأنهم يناوئون سياسته، وأمر بفصل آخرين منتمين لليسار لرفضهم اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل، لكنه غير قانون الجامعة، ما سمح بإعادة انتخاب العمداء، لتظل هذه العملية سارية حتى تم إلغاؤها عام 1994.

وبين ثنايا هذه التواريخ المجملة تفاصيل عريضة لما تعرضت له الجامعات المصرية من بطش أمني،[155] لكننا سنحاول في هذا المقام أن نركز على المشهد الأخير من هذا البطش، فنرسم معالمه وأشكاله، ونعين حدوده ومساره، ثم نعرج على ردود أفعال أعضاء هيئات التدريس على تلك المضايقات، حيث ظهر بعض أساتذة الجامعة، فرادى وجماعات، كجزء من الحركة الوطنية المصرية

الساعية إلى الإصلاح، بجوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعيـة والثقافيـة، والرافضة لكثير من سلوكيات سلطة تعزز قبضتها الأمنية على الجميع.

أولا: مظاهر التضييق الأمني على أساتذة الجامعات

لا يخفى على أي متابع، منصف أو محايد أو مهتم ومهموم، مظاهر وأشكال التضييق الأمني على أساتذة الجامعة، من المنبع، حيث لحظة تعيين "المعيدين" وإلى المصب، أو نهاية الرحلة، حيث رئيس الجامعة نفسه.

وتعدد هذه الأشكال وقسوتها حول أسوار الجامعات إلى جدران سجن في لحظات المواجهة بين الأمن المتربص وأعضاء هيئة التدريس، ممن يسعون إلى استقلال الجامعة، وتحرير القائمين على التعليم فيها، والانتصار للتقاليد الأكاديمية الصحيحة.

أ ــ **تمرير المعيد وتعيين العميد:** ما إن يصبح طالبا ما مرشحا لعضوية هيئة التدريس بكليته، حتى يجد نفسه خاضعا لسلطة الأمن وسطوته، بل إن للأخير الكلمة العليا في تعيينه من عدمه، من دون أن يكون لسلطته هذه سند من قانون، لا نصا ولا روحا. فقانون تنظيم الجامعات يحدد كيفية تعيين المعيدين بقوله: "يعين المعيدون والمدرسون المساعدون بقرار من رئيس الجامعة، بناء على طلب مجلس الكلية أو المعهد، بعد أخذ رأي مجلس القسم المختص، ويكون التعيين من تاريخ صدور هذا القرار".

لكن الواقع يسير على النقيض مما يفرض القانون. فإدارات الجامعات المصرية ترضخ لمطلب الأمن بضرورة أن يملأ المرشحون لوظيفة معيد استمارات "استطلاع رأي"، ليست في حقيقة الأمر سوى "وثيقة تعارف" يتلمس الأمن عبرها خطاه إلى تكوين رأي قاطع في هؤلاء المرشحين، فإن كان أحدهم منتميا سياسيا على عكس ما يصادف هوى النظام الحاكم، حرم من الوظيفة. ولا يجد القائمون على أمر الجامعات بدا من انتظار قرار

الأمن، ويتلكؤون في قبول المعيدين حتى يصلهم هذا القرار، فإن انتهى الأمن إلى رفض التعيين، لا يكون أمام الجامعة من خيار سوى مجاراته.

وتمتد هذه الوطأة، لكن بدرجات مختلفة، حتى تعيين عمداء الكليات ورؤساء الجامعات، مرورا برؤساء الأقسام ووكلاء الكليات. فأول مسوغ للتعيين هو موافقة الأمن. والتقرير الأمني هو الذي يفتح الباب أمام أحد الأساتذة ليصير عميدا، ويوصده أمام آخر إلى الأبد، مهما كان جديرا به، مستحقا له، قادرا على القيام بأعبائه، مرغوبا فيه من زملائه.

وحين كان العمداء ينتخبون من بين الأساتذة، وعلي أيديهم، كانوا يتمتعون باستقلالية كبيرة، إذ إن ولاءهم كان للجامعة وأعضاء هيئة التدريس، ولمصالح الطلاب. أما بعد صدور قانون تعيينهم عام 1994 في جلسة خاطفة لمجلس الشعب، تحول أغلبهم إلى مخبرين، يراقبون أداء زملائهم، وينفذون أوامر رجال الأمن، لأن بأيديهم وحدهم قرار استمرار العمداء في مواقعهم، أو تنحيتهم.

ب ـ **إقرار البعثات والإعارات:** فقبل موافقة الجامعة على سفر أو إعارة أحد أعضاء هيئات التدريس إلى مهمة علمية خارج البلاد، أو بعثة دراسية، عليه أن يملأ استمارة "استطلاع رأي"، تسهل مهمة مباحث أمن الدولة في التحري عنه، فإذا جاءت هذه التحريات لصالحه، من وجهة نظر الأجهزة الأمنية، سافر، وإن كان العكس، حيل بينه وبين السفر.

ج ـ **مراقبة المحاضرين:** ويتم هذا إما مباشرة بأعين ضباط أمن لا يرتدون الزي المميز، حسب ما يقتضي قانون تنظيم الجامعات، أو بوساطة طلاب عملاء للأمن، أو حتى عن طريق عمداء الكليات أنفسهم، الذين قاموا، حسب شهادات أدلى بها أساتذة وطلاب لمنظمة هيومن رايتس ووتش، بمراقبة المناقشات الجارية في الفصول، وتدخلوا لإيقاف الحوار وتبادل

الرأي بشأن قضايا مثيرة للجدل، وحالوا بين الأساتذة ذوي النشاط السياسي وبين الاتصال بالطلاب.[156]

ولم أجد في هذا المقام أشمل من شهادة الدكتور عواطف عبد الرحمن أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة لترسم ملامح هذا المشهد المشين، فهاهي تقول : "حاصرتني أجهزة الأمن في المدرج من خلال عملائها من صغار الطامعين والفقراء من الطلاب الذين استثمرت الأجهزة الأمنية ظروفهم القاسية وجندتهم لكتابة التقارير ضد أساتذتهم ... هم يرصدون خطواتي داخل الكلية ويعرفون أسماء ضيوفي وتسجيل مواقفي ومحاضراتي .... هناك مكاتب للأمن تتغلغل في نسيج الحياة اليومية للطلاب والأساتذة في قاعات الدرس ومكاتب العمداء والمكتبات والأسانسيرات والكافيتريات وخلف الأبواب والنوافذ والردهات والسلالم والممرات ... وهناك أساتذة متواطئون مع الأمن تعشش داخلهم طبقات من الخوف والجبن المتراكم"[157].

وفي بعض الكليات يطلب رجال الأمن أسماء مناقشي رسائل الدكتوراه والماجستير، وموعد المناقشة. وقد صل الأمر إلى حد مطالبة الأساتذة بإعطاء معلومات حول رحلات طلابية يشرفون عليها. وحدث هذا مع الدكتور يحيي القزاز أستاذ الجيولوجيا بكلية العلوم جامعة حلوان، وأرسل في 22/ 3/ 2004 بشأن ذلك مذكرة إلى رئيس الجامعة، الذي صار حاليا وزيرا للتعليم العالي، خاطبه فيها قائلا:

"أحيط سيادتكم علما بأنه في يوم الأحد الموافق 2004/3/21 في تمام الساعة العاشرة ونصف صباحا، حضر إلى مكتبي بقسم الجيولوجيا أحد أفراد حرس كلية العلوم حاملا في يمينه ورقة صغيرة جدا "وريقة" من السيد قائد حرس كلية العلوم، يفيد أعلاها أن قسم الجيولوجيا سيقوم برحلة علمية يوم الخميس، ومطلوب مني – باعتباري مشرفا على الرحلة – الإجابة والرد على ما جاء بوريقة قائد الحرس بخصوص الرحلة من حيث تحديد عدد الطلبة، ووسيلة المواصلات، والمشرفين، وقيمة اشتراك الطلاب، وعدد أيام الرحلة، ثم المبيت"[158].

وتؤدي هذه المراقبة إلى إبعاد بعض الأساتذة ذوي الميول السياسية المعارضة لنظام الحكم من إلقاء المحاضرات، أو تقليل عدد مرات دخولهم إلى الطلاب، بتقليص محاضراتهم، ومنعهم من إقرار كتب بعينها أو مقرر دراسي محدد على الطلاب، خاصة أن مشروع القانون الذي تقدم به وزير التعليم العالي عام 1999، من دون أخذ رأي الأساتذة، يعطي الإدارة سلطة التدخل في تحديد المواد التي يتم تدريسها، والقائمين على التدريس. وقاد هذا التضييق بعض الأساتذة المغضوب عليهم إلى الهروب من الجامعة، إما بالتقاط فرصة عمل خارجها تستوعب طاقته، أو السفر إلى أي دولة عربية أو أجنبية للتدريس.

د ـ **الاعتداء البدني على أعضاء هيئة التدريس:** ففي بعض الأحيان تعرض أعضاء هيئات التدريس لاعتداءات على أيدي رجال الأمن، مثل واقعة الضرب المبرح الذي طال الدكتور عادل عناني الأستاذ المساعد بكلية الآداب، جامعة عين شمس، على يد الملازم أول محمود محمد أسامة خيري الضابط بحرس الجامعة ، في السابع من نوفمبر عام 2004.[159] وقد انتهت هذه الواقعة المشينة إلى حماية الضابط وعدم اتخاذ أي إجراء رادع ضده وإحالة الأستاذ إلى التحقيق بتهمة ضرب الضابط، مع أن الأول هو المعتدى عليه.

وهناك واقعة أخرى تتمثل في قيام الأمن في يوليو من عام 2005 بمنع الدكتورة منار حسين، مدرسة الأشعة التشخيصية بكلية طب القصر العيني، من الخروج من الجامعة، ومحاولة إجبارها على الذهاب إلى مكتب رئيس الحرس الجامعي، توطئة لعقابها على توزيع بيان كانت قد أصدرته حركة "أطباء من أجل التغيير".[160]

هـ ـ **تقييد الحرية الأكاديمية:** فقبل سنوات عممت إدارة الأمن بوزارة التعليم العالي تعليمات مكتوبة إلى الكليات كافة، تشترط فيها ضرورة الحصول على موافقة أمنية مسبقة قبل إجراء أبحاث مشتركة مع شريك أجنبي، أو دعوة أساتذة أجانب، للمشاركة في ندوات وورش عمل ومؤتمرات أو إلقاء محاضرات.

ورغم أن الكليات ومراكز الأبحاث داخل الجامعات، تقوم بنشر نتائج هذه الأبحاث، فإن هذا لا يكفي الأمن، ولا يكفيه كذلك أن هذه المراكز هي التي قد حددت "مقترحات" البحث، وليست الجهة الأجنبية الممولة أو الشريكة.

وفي بعض الأحوال عارض الأمن مشروعات بحثية، فقتلها في مهدها، وفي حالات أخرى أجبر القائمين علي تلك المشروعات على تعديلات، تتراوح بين طفيفة قد تقتصر على تغيير عنوان الندوة أو المؤتمر، وغائرة، تقلب المشروع رأسا على عقب. كما منع الأمن ضيوف الندوات الذين لا يرضى عنهم من دخول الحرم الجامعي. والمثل الصارخ على ذلك هو منع الأديب بهاء طاهر من دخول جامعة عين شمس بدعوة من رئيس قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب لمشاركة الطلاب في مناقشة موضوعات أدبية.

وتسند هذه القيود على قانون بال يحمل رقم 20 لسنة 1936، إذ يسمح بفرض رقابة على جميع الكتب الدراسية المستوردة، وكذلك على المرسوم الرئاسي رقم 2915 لسنة 1964 الذي يضع شروطاً تستوجب الحصول على تصريح لإجراء أبحاث في مجال العلوم الاجتماعية.

ويفترض رجال السلطة والأمن هنا أنهم أشد حرصا على المصلحة الوطنية، وأكثر فهما لمقتضياتها، من أعضاء هيئات التدريس، أو أن الأخيرين لا يعنيهم حفظ الأمن القومي المصري، بل يسعون إلى شهرة أو كسب مال، ومن ثم فرض الأمن، كوكيل للسلطة السياسية، وصايته على البحث العلمي.

و- التقارير السرية والسحرية: لا يخطو عضو هيئة تدريس خطوة إلى الأمام إلا إذا باركتها تقارير الأمن. وأدى هذا إلى تحول بعض المدرسين إلى مخبرين، وقاد آخرين منهم إلى التباهي بعلاقته الممدودة مع الأمن، واستمداد الحماية منه. وفي ظل وضع كهذا توارى مبدأ الاستحقاق والجدارة، وبات الولاء للنظام الحاكم، والذي يحدد أمن الجامعة درجته ومقداره، هو الطريق المفتوح على مصراعيه أمام ترقي أعضاء هيئة التدريس، وحصولهم على مزايا مادية ومعنوية أخري.

ويرضخ بعض أعضاء هيئة التدريس لمطالب رجال الأمن بالتوصية على طلاب بعينهم، خاصة في امتحانات القبول داخل المرحل التعليمية للكليات التي يتم فيها توزيع الطلاب بعض السنة الدراسية الأولى على أقسام مختلفة، طبقا للدرجات التي يحوزها كل منهم في اختبارات، شفهية وتحريرية.

ويقدم الدكتور محمد أبو الغار الأستاذ بكلية طب القصر العيني شهادة على هذا الوضع برمته من واقع تجربته المريرة بقوله: "تربع رجال الأمن في مكاتب العمداء ورؤساء الجامعات، وأصبحت اجتماعات المسؤولين في الجامعة مع الأمن هي أهم حدث في عملهم اليومي، وقام الأمن بتوظيف عيون له من أعضاء هيئة التدريس ضعاف النفوس ووعدهم بالترقي، والحصول على المناصب. وحدث ذلك بالفعل فأصبح الكثير من العمداء ورؤساء الجامعات من خريجي المدرسة الأمنية، وأصبح سيادة المقدم يرأس سيادة العميد، وسيادة العقيد يرأس رئيس الجامعة"[161].

ز- تضييق الخناق على الأساتذة المعارضين والمستقلين: ففضلا عن أن هؤلاء يتم استبعادهم من السلك الإداري للجامعة، وحرمان كثيرين منهم من نيل ما يستحقون من فرص التدريس، يبذل أغلب رؤساء الجامعات المصرية ما وسعهم من جهد في سبيل مصادرة حق أعضاء هيئة التدريس

في الانتماء إلى أحزاب معارضة، أو اتخاذ مواقف مستقلة عن النظام الحاكم.

ويمكن أن نضرب مثلا على ما سبق، من خلال ردود أفعال بعض رؤساء الجامعات على قيام ألفي أستاذ بعقد مؤتمر أيدوا فيه القضاة في مطالبتهم بالاستقلال وانتخابات رئاسية وتشريعية نزيهة. فقد سارع رئيس جامعة أسيوط بمطالبة الأساتذة بأن "يلتزموا مسؤولياتهم دون وصاية من تيار سياسي معين"، في وقت يصادر فيه حق الاختلاف ويعلن تأييد مجلس الجامعة لتعديل المادة 76 من الدستور. ورئيس جامعة حلوان يقول إن من حضروا المؤتمر لا يزيدون على 2.5% من الأساتذة، ما يوحي بأن الـ 97.5% الباقين ضد تأييد القضاة، وهذا غير صحيح. أما رئيس جامعة الإسكندرية فقد استعان بالأمن في إغلاق نادي أعضاء هيئة التدريس، ومنع الأساتذة من دخوله، لوأد نشاطهم السياسي من المنبع. ومنع رئيس جامعة المنيا عقد ندوة عن استقلال الجامعة، في وقت يفتح فيه الباب وسيعا لعقد ندوات فنية، وحول أساتذة للتحقيق لانخراطهم في حركة 9 مارس المنادية باستقلال الجامعة. ووصل الأمر برئيس جامعة جنوب الوادي إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد المعارضين من قبيل الوقف عن العمل والفصل التعسفي.[162]

ويمتد هذا التضييق إلى خارج الحرم الجامعي نفسه، ومثالا على ذلك قيام جهاز مباحث أمن الدولة بمحافظة بني سويف بممارسة ضغوط شديدة على الأساتذة ليمتنعوا عن إنشاء نادي لأعضاء هيئة التدريس، بعد أن جمعوا توقيعات لهذا، واختاروا أحد عمداء الكليات رئيسا له. وقد تنازل هذا العميد نزولا على رغبة الأمن، وترشح بعده أستاذ آخر، لكنه غير موقفه فجأة، والسبب لا يخرج عن سابقه. ورغم أن القانون كفل لأعضاء هيئات التدريس إنشاء الأندية الاجتماعية دون عرض ذلك على أي جهة أمنية، إلا أن الأخيرة ضربت بالقوانين عرض الحائط، وفرضت سطوتها على الأساتذة.

ح ــ **اعتقال أساتذة على خلفيات سياسية:** فقد تم القبض على عدد من الأساتذة بتهمة الانتماء لجماعة الإخوان المسلمين، المحظورة قانونا، وفي مقـدمتهم الدكتور عمرو دراج نائب رئيس هيئة التدريس بجامعة القاهرة، والـدكتور حمدي شاهين الأستاذ بكلية العلوم. وإذا كان السلطات تسوق اعتقال هؤلاء بأنه لا علاقة لهم بمهنتهم الجامعية، إنما بانتمائهم السياسي غير الـشرعي، فإن الحقيقة لا تفصل بين الأمرين، إذ تخشى الحكومة من نـشاط هـؤلاء الأساتذة داخل الجامعة أيضا، بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس. كما أن نداءات المطالبة بالإفراج عن الأساتذة المعتقلين لم تصدر عن منتمين إلـى التيار الإسلامي فحسب، بل إلى التيارات السياسية كافة.

ثانيا: النضال من أجل جامعة مستقلة

تحمل المستقلون والمعارضون والحريصون على مكانتهم من بين أعـضاء هيئات التدريس بالجامعات كثيرا، حتى فاض بهم الكيل في الـشهور الأخيـرة، فهبوا دفاعا عن كرامتهم واستقلالهم. فمع ارتفاع صـوت الحركـات الوطنيـة المعارضة وطلاب التغيير، الذين يرومون إصلاحا سياسيا حقيقيا، تشجع بعض المترددين من الجامعيين، ووجد أصحاب الهمم ممن زادوا دوما عـن اسـتقلال الجامعة ودفعوا ثمنا باهظا لمواقفهم النبيلة، فرصة سانحة للالتحام بقوى التغيير.

ونسرد في هذا المقام اليوميات الأخيرة لحركة أساتذة الجامعة الرامية إلـى تخليصها من سطوة الأمن وسلطانه، والتي أخذت ثلاثة أشكال، يمكن شـرحها على النحو التالي:[163]

أ ــ **احتجاجات سلمية:** ففي يوم 22/4/ 2005 تجمع مائة أستاذ داخل حـرم جامعة القاهرة، في مسيرة احتجاجية على "تدخلات الأمن الـسافرة" فـي شؤون الجامعة. وارتدى الأساتذة زيا أسود، ورفعـوا لافتـات تقـول "لا

للتدخلات الأمنية في الجامعات المصرية". وقد أبلغ المحتجون رئيس الجامعة اعتراضهم على هذه التدخلات الأمنية، وسلموه مذكرة مكونة من عشرين صفحة، عددوا فيها أشكال هذا التدخل، ولم يحفلوا كثيرا بامتعاضه واعتباره هذه المذكرة منشورا لا يجب توزيعه، وقالوا "لا بد أن يعرف الناس ما يجري".

وفي 11 يوليو 2005 نظم أكثر من مائتي أستاذ بجامعة القاهرة "وقفة رمزية" للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين من بين الأساتذة، والتنديد بانتهاك استقلال الجامعة. وأعيد إنتاج المشهد نفسه في 2005/7/25 ، حيث اعتصم نحو مائة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة، ينتمون إلى مختلف الاتجاهات السياسية، أمام المبنى الرئيس للجامعة، للتضامن مع زملائهم المعتقلين، وطالبوا بالإفراج الفوري عنهم.

وفي 2005/7/30 نظمت مجموعة من أساتذة جامعة القاهرة مظاهرة للتنديد بالإرهاب بعد تفجيرات شرم الشيخ، ربطوا فيها بين الإرهاب وبطش السلطة، واستمرار حالة الطوارئ، وانتهاكات جهاز مباحث أمن الدولة ضد بدو سيناء. ولم ينسوا أن يلفتوا الانتباه إلى ما يفعله الأمن في الجامعة نفسها.

ب ــ **مؤتمرات وندوات:** وأول هذه الندوات عقدتها "حركة 9 مارس" التي استلهمت ذكرى استقالة أحمد لطفي السيد مدير الجامعة المصرية احتجاجا علي قرار وزير التعليم بنقل الدكتور طه حسين من الجامعة دون موافقته ولا مشورة الجامعة.[164] وعقدت الندوة تحت عنوان "استقلال الجامعات المصرية" بمركز المؤتمرات المجاور للمدينة الجامعية بجامعة القاهرة، ورمت إلى بناء رأي عام داخل أعضاء هيئات التدريس من أجل استقلال الجامعة أمنيا وماليا، وأدلى خلالها أساتذة شهادات مطولة حول تجربة

تعرضهم للاعتقال أو الفصل أو النقل، خلال عهود متتالية من تاريخ مصر الحديث.

وكان أهم ما في الندوة تحديد معنى استقلالية الجامعة، وهو ما لخصه الدكتور مصطفى كامل السيد أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ومدير مركز بحوث ودراسات الدول النامية بقوله: "ما نقصده باستقلالية الجامعة، لا يعني تحولها إلى قلعة للمعارضة في مواجهة الحكومة، ولكن أن يكون لها الاستقلال الوظيفي في تحديد مجالات البحث العلمي والمقررات الدراسية وتوليد الأفكار الجديدة، وأن يكون لها حق تحديد عدد الطلاب المقبولين بها وفقا لقدراتها دون ممارسة أي ضغوط عليها. ويكون لها الاستقلال السياسي فلا تكون مجرد مصلحة حكومية، وتستقل في الوقت نفسه عن الأحزاب. ويكون لها استقلالها المالي، الذي لا يعني بالضرورة أن تدبر الجامعات احتياجاتها المالية، بل أن يكون لها حرية التصرف فيما تحوزه من موارد مالية"[165].

وقد تابعت الحركة نشاطها من أجل استقلال الجامعة، فأعدت كتيبا دعت فيه أعضاء هيئات التدريس والطلاب إلى التصدي للتدخلات الأمنية من خلال ما يلي:

- توجيه نظر الإدارة الجامعية لكل تدخل أمني، وتوجيه اللوم العلني للإدارة عند تعاميها عن تلك التدخلات.
- رفض تلك التدخلات من خلال عبر الاستجابة لطلبات الأمن مثل "استمارات استطلاع رأي الأمن"، التي تطلب للمهمات العلمية، وللأساتذة الزائرين، وعدم طلب تصريح من الأمن بالأنشطة الجامعية، سواء كانت تلك الأنشطة طلابية أو أكاديمية.

- الإبلاغ عن تواجد أفراد الأمن التابعين لجهات خارجية مثل مباحث أمن الدولة، ومطالبة إدارة الجامعة بعدم السماح بتواجدهم.
- المطالبة من خلال كافة الوسائل بإعادة تشكيل الحرس الجامعي من أفراد مؤهلين تأهيلا قانونيا، تعينهم الجامعة، ويتبعون إدارة الجامعة فعلا لا اسما، ويحسن أن يكونوا من خريجي الجامعة نفسها.

وفي 19 مايو انعقد المؤتمر العام الأول لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات المصرية بنادي أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة، وحضره نحو ألفين منهم. وانتهي المؤتمر إلى عدة توصيات ثلثها تقريبا انصب على مسألة استقلال الجامعة. وفي هذا الشأن طالب المؤتمر بما يلي:

- تأكيد أهمية احترام الحريات الأكاديمية والفكرية للجامعيين خلال ممارستهم للتدريس والبحث العلمي.
- تعديل قانون تنظيم الجامعات ليكفل الاستقلال المالي والإداري لكل جامعة دون وصاية من السلطة السياسية أو المجلس الأعلى للجامعات مع خضوع الجامعات لرقابة الأجهزة الرقابية على المال العام.
- انتخاب القيادات الجامعية بدءًا من رئيس الجامعة بما يضمن ديمقراطية الإدارة واستقلاليتها ، مع تشكيل لجنة لوضع المقترحات والضوابط اللازمة لتنفيذ ذلك.
- مراعاة الشفافية في القرارات الجامعية والميزانيات وجعلها متاحة لكل من يريد الاطلاع عليها.
- إعادة تشكيل الحرس الجامعي من أفراد تعينهم الجامعات ويتبعون لإدارة الجامعة كما تنص المادة (317) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات.

- وقف التدخلات الأمنية في إدارة شئون الجامعة (أعضاء – وطلاب وعاملين) على أن تتولى وزارة الداخلية مهامها خارج أسوار الجامعة.
- الإفراج الفوري عن جميع أعضاء هيئة التدريس المحتجزين في قضايا الرأي بضمان وظائفهم.
- الإفراج الفوري عن جميع الطلاب المعتقلين حفاظاً على مستقبلهم.
- تشكيل وفد لمقابلة وزيري العدل والداخلية ، والنائب العام ، لمعرفة موقف المعتقلين من أعضاء هيئات التدريس والطلاب.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لانتخاب مجالس إدارة النوادي التي لم يتبع الانتخاب في تشكيلها.
- تأسيس لجنة الحريات العامة بالجامعات المصرية تقوم بمتابعة ومواجهة كافة التجاوزات والاعتداءات على حريات الجامعيين.

وربط المؤتمر بين استقلال الجامعة ووجود إصلاح سياسي، ولذا تفاعل مع الحركة السياسية العامة في المجتمع المصري، فأشاد بموقف قضاة مصر في نضالهم من أجل استقلال القضاء، ودعا إلى استقلال الأزهر، ومقاطعة الاستفتاء على تعديل المادة 76 من الدستور، والوقف الفوري لتطبيق قانون الطوارئ والقوانين المقيدة للحريات وما يقتضيه ذلك من إلغاء المحاكم الاستثنائية ووقف محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية.

على المنوال نفسه عقد أعضاء هيئات التدريس بجامعة المنصورة في 8/22 اجتماعا بمقر ناديهم لمناقشة ثلاثة محاور رئيسية حول تطوير التعليم والبحث العلمي، والحقوق المهنية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، وموقع الجامعات من قضية الإصلاح السياسي. وقاد المحوران الأخيران إلى تناول قضية التدخل الأمني في الجامعة. وهنا طالب المؤتمر بسن قانون جديد للجامعات يفرض حصانة لأعضاء هيئات التدريس من الاعتقال

والحبس الاحتياطي، وإلغاء الحرس الجامعي، واستبداله بأفراد من الأمن يلتزمون بحراسة المنشآت، ويخضعون فعليا لرئيس الجامعة. ورفض المؤتمر تدخل الأمن في تعيين عمداء الكليات ووكلائها والمعيدين ورؤساء الجامعات، ودعا إلى تحقيق استقلالية الجامعة. وقد التحم المؤتمر مع السياق السياسي الأوسع بدعوته إلى إلغاء قانون الطوارئ فورا، وكذلك القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات، وحرية تكوين الأحزاب السياسية، وتعديل الدستور، وإجراء انتخابات نزيهة يشرف عليها القضاء تماما.

ج ــ **لقاءات مع مسؤولين:** ففي السادس من يونيو 2005 التقى وفد من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية وزير الداخلية حبيب العادلي، وطالبه بوقف التدخلات الأمنية بالجامعة، وعدم مصادرة حرية التعبير بين الأساتذة والطلاب، ووقف اعتقال أساتذة. وفي الشهر الذي يليه، التقى رؤساء نوادي أعضاء هيئات التدريس بمختلف الجامعات المصرية، وزير التعليم العالي عمرو عزت سلامة، وناقشوا معه، ضمن حزمة من المسائل التي تهم الجامعات، قضية التدخل الأمني، وانتهاك استقلالية الجامعة.

***

ما سبق من جمع متناثر، أو ترتيب بعض يوميات، الجامعات المصرية في الشهور الأخيرة، يدل بجلاء، لا لبس فيه، على قوة قبضة الأمن التي تمسك بكثير من زمام الأمور داخل الجامعات، وتدس أنفها في تفاصيل كثيرة، دون سند من قانون، وفي تدمير منهجي لأحد الأدوار المهمة التي لعبتها الجامعة المصرية من قبل، والتي تمارسها الجامعات في مختلف أنحاء العالم.

وقد أدى تقديم "الأمني" على "العلمي" في عمل الجامعات المصرية، وإعلاء "الولاء" للنظام على مبدأ "الاستحقاق والجدارة" أو تقديم أهل الثقة على أهل الخبرة والدراية إلى تدهور مستوى التعليم الجامعي في مصر، حتى أن آخر تقرير يشمل أفضل خمسمائة جامعة في العالم خلا من أي جامعة مصرية،

وشمل جامعات في أفريقيا وآسيا أحدث من جامعات القاهرة والإسكندرية وعين شمس.

ولا يقابل أعضاء هيئات التدريس سطوة الأمن على الجامعات بترحاب أو سكوت، إنما يناهضونها بطرق عدة، لكن حركتهم تفتقد حتى الآن إلى قوة دفع وإلى حشد يكافئ ما يتعرضون له من انتهاكات، وما يقاسونه من تدخلات أمنية سافرة. فأكثر المظاهرات لا يشارك فيها سوى بضع عشرات قد يزيدون إلى مائتين شخص. وحركة 9 مارس لم تستو بعد على سوقها، ولا يزال صوتها خافت، وعملها غير منظم.

وكل هذا يشهد بأن تمويت السياسة في الجامعات المصرية لم يقتصر على الحركة الطلابية، إنما امتد إلى الأساتذة. وسلاح السلطة في هذا جهاز أمن، لا يقدر أن الجامعات المتحفظ عليها أو الموضوعة رهن الإقامة الجبرية، أو المحبوسة على ذمة الإبعاد عن ممارسة السياسة ومشتقاتها، لا يمكنها أن تؤدي واجبها على أي نحو. والخاسر الأكبر في هذا هو مستقبل مصر، المرهون هو الآخر لحساب حاضر تعيس.

الفصل الرابع

كفايـة وأخواتهـا:

البحث عن ثقافة سياسية مغايرة

يحفل تاريخ مصر بالحركات الاجتماعية،[166] بعضها ولد ضـــعيفا، لكنـــه استوى على سوقه، وتمكن، وضرب جذورا في التربة السياسية، وحفر لنفـــسه مكانا في تاريخ بلدنا. ولم يتمكن بعضها من مغالبة الضعف والعوز، فتلاشـــى، واستقر في زاوية النسيان، ليصير مجرد أحداث تذكر، ووقائع تروى، وعظات يستفاد منها. وليس أدل على ما للحركات الاجتماعية في مصر من دور ومكانة، أن الوفد، الذي أخذ على عاتقه قيادة الحركة الوطنية منذ 1918 وحتـــى ثـــورة يوليو بدأ حركة اجتماعية صغيرة مجهدة، لكنه تحول إلى حزب عظـــيم، حـــين راح المصريون عن بكرة أبيهم، يجمعون التوقيعات لـــسعد زغلـــول ورفاقـــه، ويلتفون حولهم من أجل الاستقلال والدستور.

وعلى مدار العقود التي خلت شهدت مصر عشرات الحركات في الأوساط العمالية والفلاحية والطلابية، وفي وسط بعض النخب بمختلف ألوانها ومشاربها. وماجت مرحلة ما قبل ثورة يوليو بعشرات الحركـــات اليـــسارية، بـــدءا مـــن الاشتراكيين الاعتداليين وحتى الماركسيين.[167] وفي العقود الأخيرة ظهر العديد من الحركات الدينية أو "الجماعات الإسلامية"، بشقيها الدعوي والسياسي، والتي تعد نوعا من الحركات الاجتماعية، التي تمتلـــك مطلقـــات إيمانيـــة وعقديـــة، ومرجعية تتجاوز فى بعض جوانبها الواقع المادي وتفسيراته.[168]

لكن لم تشهد مصر حالة من السيولة في قيام حركات اجتماعية مثل تلـــك التي ظهرت في عام 2004 ومطلع 2005، وكلها رفعـــت شـــعار "التغييـــر"، وتقاربت مطالبها إلى حد تطابق بعض البنود، وسلكت في احتجاجها المتكـــرر والمستمر أساليب متشابهة، وحاولت، على اختلاف حجمها ومكانتها واتـــصالها بالجماهير، أن تلقي حجرا في مياه السياسية المصرية الراكدة، وأن تـــنفخ فـــي

أوصال نظام سياسي تصلبت شرايينه، وأن تعيد المصريين إلى ممارسة فن الاحتجاج المنظم، بعد أن كادوا أن ينسوه في زحام الحياة، حيث السباق الرهيب وراء ما يملأ البطن ويقيم الأود، وحيث الخوف من بطش سلطة تحتمي بمئات الألوف من عساكر الأمن المركزي، وبجهاز بيروقراطي ضخم، وقانون طوارئ، تتيح نصوصه الفضفاضة ملاحقة كل من لا يروق للسلطان مسلكه.

أولا: ذكر ما جرى: نشأة الحركات الاجتماعية الجديدة ومطالبها

بعد طول صمت وجدب، شهدت الساحة السياسية المصرية ميلاد حركات اجتماعية جديدة، أولاها وأقواها وأكثر فاعلية كانت الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" التي ولدت في لحظة عفوية على يد مجموعة من المثقفين والناشطين السياسيين المحتجين على الأوضاع السائدة في مصر، وأغلبهم ينتمي إلى جيل السبعينيات، الذي ينظر إليه على أنه الجيل الذي هضم حقه، أو ظلم، إلا من استثناءات نادرة. ونجحت الحركة في زمن وجيز في أن تضم بضعة آلاف، ينتمون إلى مختلف الشرائح العمرية، ونظمت تظاهرات متكررة في العديد من شوارع القاهرة وميادينها، وفي محافظات مصرية أخرى، رفعت فيها شعارها، ولونها المميز، وهو الأصفر، وقالت فيها كلمتها. فضلا عن ذلك أسست الحركة موقعا على شبكة الإنترنت، استخدمته في خلق حالة من التفاعل مع قضاياها ورموزها.

وتعبر المطبوعة الأولى لكفاية عن هذا الأمر بجلاء حين تقول: "انطلقت الحركة بسرعة لم يكن يتصورها أحد، حتى أولئك الذين كانت لهم المبادرة في إطلاق هذه الحركة. هؤلاء لم يتصوروا مدى الشوق الوطني للتغيير، ولم يدركوا أن حالة اليأس التي كانت تبدو مسيطرة ومحبطة لم تكن إلا قشرة على سطح تلال من الهموم الوطنية ... البداية كانت "كفاية" والأساس كان هو "التغيير"، وإذا كانت الدعوة قد امتدت إلى أغلب محافظات مصر، التي راحت

تشكل نفسها باعتبارها حركة كفاية في كل من هذه المحافظات، فإنها فرضت نفسها كدعوة تغييرية، ترتبط بالحاضر والمستقبل على قطاعات نوعية في المجتمع المصري"[169].

وترى كفاية في نفسها "حالة فريدة من الوفاق الوطني بين كافة القوى الوطنية المصرية، دون تمييز، أو استثناء، وأن دورها هو توظيف هذا الوفاق لخلق إجماع وطني حول التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تريده مصر الآن"[170]. وتسعى الحركة إلى تحقيق حزمة من المطالب، التي تزاوج فيها بين الغايات والإجراءات، أو بين الينبغيات والواقعيات، منطلقة من شعار عريض، رفعته في مظاهراتها، وركزت عليه، وحشدت أنصارها حوله، وهو "لا للتمديد ... ولا للتوريث"، وهو الأمر الذي احتاج من القائمين على كفاية إلى إعادة تقويم، بعد إجراء الانتخابات الرئاسية في السابع من سبتمبر 2005.

وربما دفع هذا الوضع كفاية إلى وضع تصور أشمل حول المطالب التي تؤدي تلبيتها إلى "إقامة الحكم الصالح القادر على بناء مجتمع العدل والحرية يستلزم إنهاء كل احتكار مفروض للثروة والسلطة في مصر، وإنهاء كل أشكال الاستبداد والتسلط السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يتحقق من خلال البدء الفوري في اتخاذ الإجراءات المرحلية التالية، كمقدمة ضرورية للتغيير المنشود":[171]

1 ــ إعادة تكييف مؤسسة الرئاسة، بما يحولها عن دولة الرجل الواحد، ويفتح الباب أمام تداول السلطة دستوريا، مع تحديد مدة ولاية رئيس الجمهورية، وانتخابه انتخابا حرا مباشرا من قبل الشعب من بين مرشحين متعددين، وتحديد سلطات رئيس الجمهورية، وتخليه بمجرد انتخابه عن انتمائه الحزبي، وأن يكون قابلا للخضوع للمساءلة والمراجعة من مؤسسات دستورية، على أن ينطبق هذا على منصب نائب الرئيس، الذي يجب أن يتم انتخابه في قائمة واحدة مع الرئيس وأن يخلفه في حالة الوفاة.

2 ـــ إصلاح الوضع القانوني والقضائي، عبر إلغاء قانون الطوارئ، والتشريعات الاستثنائية، والقضاء الاستثنائي، وكفالة استقلال القضاء، إداريا وماليا.

3 ـــ ضمان الفصل بين السلطات، بما يمنع تغول السلطة التنفيذية، وتمكين السلطة التشريعية من الرقابة على أعمال الحكومة، ووجود ضوابط تضمن تمكن نخبة برلمانية نزيهة وشريفة.

4 ـــ إطلاق الحريات العامة والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات، ومنها حرية الصحافة تأسيسا وإصدارا وتحريرا ونشرا، وحرية الاجتماع والتظاهر والاعتصام والإضراب السلمي، وحرية تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات النقابية والأهلية، ومنظمات المجتمع المدني، وإرساء مبدأ المواطنة، التي تقوم على المساواة بين المواطنين دون تمييز، ودون إقصاء لأي قوة سياسية أو اجتماعية عن المشاركة المتساوية، والفرص المتساوية بين الأفراد والجماعات والمنظمات والأحزاب والتيارات السياسية، وإصلاح العملية الانتخابية، بكفالة إشراف القضاء على مراحلها كافة.

وإمعانا في ترسيخ دورها كحركة اجتماعية فتية، وضعت كفاية ما أسمته "برنامج اقتصادي للمستقبل"، بدأته برفض الأوضاع الاقتصادية الراهنة كلية، ثم السعي إلى تحقيق التنمية الذاتية المتواصلة والعادلة، ببعديها الداخلي والخارجي، أي "بناء القواعد الاقتصادية الداخلية القادرة على النمو الذاتي المتواصل في مختلف الظروف، وبشكل قادر على المنافسة مع إنتاج الاقتصادات الأخرى ...وصياغة العلاقات الاقتصادية الخارجية لمصر بصورة عادلة ومتكافئة ومحفزة للنمو والتطور الاقتصادي"[172].

ويحدد البرنامج القواعد الاقتصادية الداخلية للتنمية الذاتية المتواصلة في:[173]

أ ــ قيام نظام اقتصادي مختلط، يتضمن دورا فاعلا للدولة، وإطلاق طاقات القطاع الخاص الصغير والكبير، مع توفير أفضل أشكال الرقابة الشعبية، ومكافحة الفساد من خلال نظام ديمقراطي كامل.

ب ــ وضع نظام عادل للرواتب والأجور والمعاشات لحفز الإنتاج، بدلا من تشجيع الفساد، على أن تقوم سياسة الأجور على مبدأين، الأول هو أن يكون الدفع مقابل العمل والابتكار هو القاعدة التي تحدد الأجور والرواتب، والثاني أن يكون الأجر الأساسي هو مصدر دخل الموظف، على أن يكفي حياة كريمة للموظف ومن يعولهم. وتقترح الحركة أن يكون الحد الأدنى للأجر هو خمسمائة جنيه مصري شهريا، تزيد سنويا بنسبة تعادل معدل التضخم، على أن يزيد مرتب العاملين في كل عام بنسبة تعادل 7% كمقابل للأقدمية والخبرة التي اكتسبها العامل، إضافة إلى نسبة موازية لمعدل التضخم.

ج ــ مكافحة الفساد المستشري في مصر، عبر جهاز مستقل، يقدم تقاريره للسلطتين التشريعية والقضائية والرأي العام.

د ــ إنهاء تخلف وجمود هياكل الإنتاج والصادرات، من خلال وضع سياسة مالية ونقدية ناجعة، وقيام الدولة بدور مباشر في الاستثمار في الصناعات الجديدة "فائقة التقنية"، والتي تعتبر ضرورية لتحديث المجتمع ورفع إنتاجية العمل.

هـ ــ تقديم برامج واقعية وطموحة لحل مشكلة البطالة المتفاقمة، وخلق فرص عمل حقيقية ومنتجة.

و ــ وضع البحث العلمي في قلب استراتيجية النهوض الاقتصادي.

وعلى التوازي مع "كفاية" ولدت "الحملة الشعبية من أجل التغيير"، التي ضمت ممثلين عن أحزاب وقوى وطنية من مختلف الاتجاهات السياسية، ومنظمات مدنية وأعضاء نقابات عمالية ومهنية ومثقفين وفنانين ومواطنين من مختلف فئات الشعب المصري. وانطلقت الحركة من رؤية سياسية تقوم على رفض جمود النظام السياسي، نظرا لقيامه في تصورها على "اختيار مجلس الشعب لمرشح واحد لرئاسة الجمهورية يتم استفتاء الشعب عليه، والحق في تكرار توليه السلطة لعدد لا نهائي من المرات، بالإضافة إلى السلطات المطلقة التي يمنحها الدستور لرئيس الجمهورية، فضلا عن استمرار تزوير الانتخابات والاستفتاءات، ما أدى إلى عزوف المصريين عن المشاركة".

وعارضت الحملة منذ البداية ما يتردد عن توريث الحكم في مصر، ورأت أنه " بعد 24 سنة من حكم الرئيس مبارك، اتضح أن نظامه يقف عقبة أمام فرص التغيير والتطوير الذي تحتاجه بلادنا لمواجهة التحديات التي تواجهها من مشكلات اقتصادية واجتماعية أدت إلى استشراء الفساد وتدهور المرافق والخدمات وانفجار غول الأسعار وتردي مستوى معيشة المواطنين وتفاقم مشكلة البطالة، في نفس الوقت الذي تواجه فيه تحديات خارجية تهدد أمنها الوطني تتمثل في استمرار السياسات العدوانية للدولة الصهيونية والاحتلال الأمريكي للعراق".

ومن أجل هذا عقد الموقعون على البيان التأسيسي عزمهم على العمل من أجل إجراء تعديل عاجل للدستور قبل انتهاء دورة رئاسة الجمهورية في أكتوبر 2005، وطالبوا ـ وهذا قبل تعديل الدستور وإجراء انتخابات رئاسية ـ بأن تكون هذه الدورة هي الأخيرة للرئيس مبارك"، مطالبين بما يلي:

1. تعديل الدستور بما يسمح بانتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح، على ألا تتجاوز فترة رئاسته دورتين، وتقليص

صلاحيات رئيس الجمهورية بما يضمن الفصل الحقيقي ما بين السلطات.

2. إلغاء حالة الطوارئ، وكافة القوانين المقيدة للحريات والإفراج عن جميع المعتقلين والمسجونين في قضايا الرأي.

3. تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية بما يكفل الإشراف القضائي الكامل على كافة مراحل الانتخابات.

***

وقاد ميلاد "كفاية" و"الحملة الشعبية من أجل التغيير" إلى قيام حركات للتغيير في العديد من النقابات المهنية، مثل الصحفيين والأطباء والمحامين، وفي قطاعات عمرية مثل الشباب " شباب من أجل التغيير" والأطفال " أطفال من أجل التغيير" ، وفي فئات نوعية مثل "أمهات من أجل التغيير"، وكذلك في أوساط العمال، ناهيك عن حركات اجتماعية أخرى مثل "شايفينكو" التي ركزت جهدها في مراقبة العملية الانتخابية، وحركة حماية حقوق الناخب "حماية"، التي قامت أساسا لمحاربة انضمام المستقلين الفائزين في الانتخابات البرلمانية إلى الأحزاب السياسية، وفي مقدمتها الحزب الوطني، باعتبار هذا تدليس للناخب، وحركة "اتخنقنا" التي تعبر عن رفض كامل للنظام الحاكم.[174]

وربطت "صحفيون من أجل التغيير" بين "المهني" الخاص و"السياسي" العام في حركتها ومطالبها، وهو ما يعبر عنه بجلاء بيانها التأسيسي الذي قال "الصحفيون الموقعون على هذا البيان يعلنون انطلاق حركتهم بعدما عاينوا وكابدوا سطوة الحكم وأجهزته الأمنية على صحفنا قومية وحزبية وخاصة، فغابت الحقائق أو شوهت تسترا على الاستبداد والفساد، وفقدت الصحف مصداقيتها لدى القراء إلا فيما ندر، وانزلقت مصر بشهادة الهيئات الدولية

المعنية إلى الربع المظلم من دول العالم، الموصومة بالافتقار إلى حرية الصحافة".

ويقوم هذا الربط على منطق في أذهان القائمين على الحركة، إذ يقول بيانهم "نؤكد أن إنجاز التغيير، وضمان نزاهة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لا يتحقق إلا بصحافة حرة، تنقد أعمال السلطات، بما في ذلك رئيس الدولة وحكومته وحزبه، وتفسح المجال على نحو متكافئ لمختلف الآراء والاتجاهات". ومن ثم طالبت الحركة بما يلي:

1 ـ إنهاء حالة الطوارئ واحتكار السلطة والإفراج عن المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي، وإطلاق الحريات العامة، وفي مقدمتها حرية الصحافة، وحق التظاهر السلمي، وتأسيس الأحزاب والجمعيات، لإفساح المجال لمختلف صور المشاركة الفعالة في صياغة مستقبل الوطن.

2 ـ سرعة إصدار قانون نقابة الصحفيين بإلغاء عقوبات الحبس في قضايا النشر، دون مزيد من المماطلة أو تفريغه من مضمونه، ومراجعة كافة القوانين المقيدة لحرية الصحافة، والتي أثبتت الممارسة العملية أنها ليست إلا لإضفاء حصانة على ذوي النفوذ ورموز الفساد.

3 ـ إطلاق حرية إصدار الصحف للمصريين، وتحريرها من القيود الإدارية، وإنهاء تحكم جهات الأمن في تراخيص الإصدار والتوزيع، وفي تعيين القيادات الصحفية أو تغييرها.

4 ـ إعادة الاعتبار للقانون في الصحف القومية بإنهاء شغل المواقع القيادية لمن تجاوز سن المعاش، وإلزام الصحف بنشر ميزانياتها، والفصل بين الإدارة والتحرير، وإعلاء معايير النزاهة والكفاءة في اختيار قيادات المؤسسات الصحفية، لوقف نزيف خسائرها من أقوات

عموم المصريين، وإلزام الصحف بنشر ميزانياتها، وإعلان إقرارات الذمة المالية لقياداتها، وذلك إلى حين التوصل إلى صيغة ديمقراطية لإدارة الصحف القومية.

5ـ حصانة الصحفي ضد سيف السلطة ورأس المال واغراءاتهما بإقرار لائحة نقابة الصحفيين للأجور، وإلغاء الخلط المتفشي بين التحرير والإعلان.

وعلى غرار حركة الصحفيين زاوج الأطباء في حركتهم المسماة " أطباء من أجل التغيير" بين المهني الخاص والشأن السياسي العام، فبدأ بيانهم التأسيسي بالقول: " إن الأطباء المصريين يعانون من مشاكل ممارسة المهنة وتردي أوضاع المستشفيات والعلاج وانخفاض الأجور عموما وأجور شباب الأطباء بشكل خاص وضعف فرصهم في العمل المهني الجاد والتدريب الطبي المستمر وارتفاع نسبة البطالة ... وتسببت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية تسببت في عدم تمكننا نحن الأطباء من تقديم الرعاية الصحية اللائقة للشعب المصري الذي تفشت فيه الأوبئة والأمراض نتيجة الأيدي الفاسدة التي طالت الطعام والشراب الملوث بالمبيدات والهرمونات وأدت إلى إصابة العديد بالسرطان والفشل الكلوي والكبدي وكافة الأمراض المزمنة".

ثم تعمق البيان في انتقاد الوضع السياسي العام، فاتهم الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بمحاولة الانتقاص من قدرة هذا الشعب العظيم على الإمساك بزمام أموره وتحقيق آماله في الحرية والديمقراطية.. ومحاولة تزييف إرادته عبر استفتاءات مزورة للاحتفاظ بمناصبهم التي أوصلت البلاد إلى مستويات غير مسبوقة من الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في ظل قيادة هذا النظام الحاكم".

وحددت الحركة عدة مطالب لها في مقدمتها "عدم السماح بالتمديد لرئيس الجمهورية بصفته المسئول الأول عما وصلت إليه البلاد في ظل ولاية بلغت

ربع قرن، وعدم السماح بإهدار كرامة المواطنين المصريين بأي شكل من الأشكال سواء بالاعتقال أو بالسحل في الشوارع أو بانتهاك حرمات البيوت أو بانتهاك الأعراض ولابد من محاسبة المسئولين المباشرين عن ذلك، ورفض التعديل الصوري الذي حدث في المادة 76 من الدستور، وعدم التجديد لرئيس الجمهورية لأكثر من دورتين متتاليتين، وإيقاف العمل بقانون الطوارئ، وحرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف والمطبوعات، وحق التظاهر السلمي كأحد الحقوق الدستورية الأساسية للمواطنين، وإيقاف كافة أشكال التعذيب داخل السجون والمعتقلات والمحاسبة الفورية للمسئولين عن ذلك، والإشراف القضائي الكامل على الانتخابات".

وانطلقت حركة طلاب من أجل التغيير من اعتقا د راسخ في أهمية دور الطلبة في الحياة السياسية، وهي مسألة لا يمكن إنكارها،[175] ومن هنا عزا بيانهم التأسيسي أسباب قيام الحركة إلى "الإيمان بدور الحركة الطلابية الوطنية في تشكيل الحياة السياسية عبر تاريخ مصر ودور الطلبة المتفاعل مع كل هموم الوطن". وعلى هذا الأساس رفض الطلاب منذ البداية "تغييبهم داخل جامعاتهم بحرمانهم من حقهم في ممارسة الحياة السياسية ، وبالتدخل الأمني في كل الشئون الطلابية ، وتهميش دور اتحاد الطلاب وتزوير انتخاباته وتقييد كافة الأنشطة الطلابية السياسية والفكرية الجادة".

وشملت مطالب "طلاب من أجل التغيير" ما يلي نصا:

1- رفض التمديد والتوريث والعمل على مبدأ التداول السلمي للسلطة.

2- رفض كل أشكال التدخل الأمني في الأنشطة الطلابية وإلغاء لائحة 1979

3- إلغاء قانون الطوارئ وإطلاق الحريات العامة وعلي رأسها حق التظاهر السلمي وحرية تأسيس الأحزاب والجمعيات والإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين.

4 _ الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات البرلمانية والرئاسية.
5- رفض اتفاقية كامب ديفيد ورفض كل أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني

6- عدم الانصياع لأي تدخل خارجي في الشئون المصرية.

7- التضامن مع مطالب حركة أساتذة الجامعات من أجل استقلال الجامعات وحريتها

8ـ استعادة دور الجامعات والمدارس المصرية كمنابر للوعي والبحث العلمي ودورها التنويري في المجتمع.

9 ـ النضال من أجل تثبيت مجانية التعليم في كافه المراحل كحق من حقوق الإنسان.

10ـ المشاركة في العملية التعليمية وتطويرها من خلال حوار ديمقراطي حول مطالب الطلاب.

وتحاول حركة "أدباء وفنانون من أجل التغيير" أن تستعيد " الدور الطليعي للمثقف المصري منذ بدء عصر النهضة" ومن هنا أعلنت في بيانها التأسيسي تضامنها الكامل مع الحركة الوطنية من أجل التغيير وحركة المجتمع من قضاة وأساتذة جامعة وصحفيين وأطباء ومهندسين ... الخ، ورغبتها في المشاركة في النضال السلمي من أجل تحقيق عدة مبادئ، هي:

1 ـ تأكيد مبدأ الحرية بجميع أشكالها وبخاصة في مجالات الإبداع الأدبي والفني والفكري والبحث العلمي ، رافضين أي شكل من أشكال المصادرة أو الرقابة على العقل المصري .

2 ـ إلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات وفي مقدمتها قانون الطوارئ وإطلاق حرية تكوين الأحزاب وحرية إصدار الصحف والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين .

3 ـ تأكيد حق المواطنين في التظاهر السلمي والإضراب وجميع أشكال التعبير عن الرأي .

4 ـ رفض التمديد أو التوريث .

5 ـ تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية وتحديد فترة الرئاسة بدورتين .

6 ـ الفصل بين السلطات الثلاث وتأكيد مبدأ المساواة بين المواطنين .

7 – الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات .

8 ـ رفض جميع أشكال التدخل الأجنبي في الشأن الوطني .

9 ـ رفض التطبيع مع العدو الصهيوني .

وحددت حركة "محامون من أجل التغيير" في بيانها التأسيسي الذي صدر في 2005/6/29 الأسباب التي دعتها إلى القيام في "تردي الأوضاع المعيشية والظروف السياسية الناتجة عن مناخ الفساد والقهر والاستبداد السياسي الذي تمارسه سلطة تابعة للأمريكان والصهاينة و جاثمة على صدور الشعب المصري عبر ما يزيد عن ربع قرن من الزمان".

كما حددت الحركة أهدافها في النضال من أجل "الإصلاح والتغيير السلمي الشامل للواقع المتردي الذي نعيشه ، و إلى تغيير الدستور القائم ليصبح دستوراً ديمقراطياً تكون الحرية فيه هي القيمة العليا"، وهي المسائل التي رأت الحركة أنها تتطلب تفصيليا:

1- التداول السلمي للسلطة و تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية مع تحديد فترة الرئاسة بما لا يزيد عن دورتين.
2- إعمال مبدأ الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات في ظل سلطة قضائية مستقلة تماما
3- رفض التجديد أو التمديد للرئيس حسني مبارك وكذلك توريث الحكم .
4- إنهاء حالة الطوارئ و إطلاق الحريات العامة .

5- إلغاء قانون التجمهر وقانون النقابات المهنية و تنقية جميع القوانين والتشريعات المصرية من أية نصوص تتعارض مع أحكام الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان،وخاصة قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية و العمل والنقابات العمالية.

6- إطلاق حرية الرأي والتعبير وتداول المعلومات وإلغاء العقوبات السالبة للحرية في جرائم النشر.

واكتفت "حركة شباب من أجل التغيير" ببيان مقتضب، حمل من الرفض والنقد الكثير، من دون أن يحدد مطالب بعينها، فالبيان قال: "حان الوقت الذي يجب أن يقف فيه أكثر من 10ملايين عاطل عن العمل وقفة حاسمة ضد نظام مبارك الذي سلبنا أبسط حقوقنا طوال أكثر من 24 عاماً. قتلتنا البطالة!! أصبحت فكرة تكوين أسرة من المستحيلات لغالبية شباب مصر. لن نستسلم لليأس، ولن نخشى مبارك ولا نظامه ولا أمنه، فلم نعد نملك شيئاً لنخسره، ... لقد انحاز مبارك لمصالح الأغنياء الذين يؤكد كل يوما انتماءه لهم بإصراره على تغافل حقوق الأغلبية من الجماهير في مصر فألقت بهم سياسته في قلب الفقر والبؤس.

لماذا نحن جوعى بينما هم يستوردون طعامهم من أوروبا؟! لماذا نعاني البطالة وسوء الأحوال المعيشية، بينما تنتشر قراهم السياحية على طول الساحل الشمالي والتي لا يسمح لنا بدخولها إلا من أجل خدمتهم؟! لماذا نظل وبعد كل هذا راكعين أمام أصنام

نظام مبارك وجلاديه؟؟!!!تظاهروا معنا من أجل حقنا في العمل.. ومن أجل حياة حرة نعيشها بكرامة نشارك في صنع النصر بها بأيدينا في غد قد حان وقته بعد أن طال انتظاره..".

أما حركة أطفال من أجل التغيير فقد تواكب إطلاق بيانها الأول مع مظاهرة نظمتها في الخامس من سبتمبر 2005 أمام مكتب النائب العام للمطالبة بالإفراج

عن المعتقلين السياسيين، وإعلان نتائج التحقيقات في المخالفات التي ارتكبتها الشرطة يوم 25 مايو أثناء الاستفتاء على تعديل المادة 76 من الدستور.

ويقول البيان "نحن نعترف أننا أطفال بحكم السن، وكبرنا في غير موعدنا، بسبب الظلم الواقع علينا، من حيث اختطاف الآباء والأخوة واعتقالهم. أي طفولة والأطفال مشردون في الشوارع بلا مأوى ولا عائل.

ونقر بأن حركتنا ولدت من حركة كفاية الأم، في يوم السبت الأسود الموافق 30 /2005/7 ، وقت أن سحلت قوات الأمن آباءنا وأخوتنا في الشوارع، واعتقلتهم في معسكرات الأمن المركزي بالدراسة، وفتحت أعيننا على ظلم النظام الحاكم الذي يعتقل السياسيين بلا ذنب، سوى إبداء الرأي.

نحن أطفال لا نعرف معنى التهريج السياسي كما يدعى مؤيدو النظام، نحن وبكل بساطة ندافع عن حقنا في الحياة منذ الصغر، بعد أن اغتال النظام طفولتنا وبراءتنا، كنا نتمنى أن يسأل الساخرون: من الذي اغتال براءة الأطفال؟ هل هو النظام الحاكم السيئ أم الآباء خلف القضبان؟" .

وتتلخص مطالب الحركة في:

1ـ الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين أو إحالتهم إلى المحاكمة.

2ـ إعلان نتيجة التحقيقات الخاصة بالاعتداءات على الصحفيات يوم الاستفتاء.

3 ـ إلغاء قانون الطوارئ.

4 ـ محاكمة المسئولين الفاسدين.

5ـ إقامة مشاريع لإنقاذ مئات الآلاف من الأطفال المشردين في الشوارع.

6- إقامة مدارس ومستشفيات وحدائق عامة، وتوفير رعاية شاملة للأطفال.

أما "الحملة العمالية لمواجهة الخصخصة"، والتي رفعت شعار "عمال من أجل التغيير" فقد تشكلت كلجنة عمالية مستقلة، في الثاني عشر من أكتوبر 205، محددة هدفها الأول في "التصدي للموجة الجديدة من الخصخصة، وتشريد العمال المزمع تنفيذها في الفترة المقبلة". وسعت اللجنة إلى أن تكون "النواة لحركة العمال القوية التي تقف ضد كافة أشكال الإفقار الموجهة ضدهم".

وحرصت الحركة منذ اللحظة الأولى لتأسيسها على تأكيد التحامها بالحركات الأخرى المطالبة بالتغيير وقالت " لما كان العمال في مقدمة ضحايا هذا النظام وسياساته، كان لزاما عليهم أن يرتفع صوتهم الجسور ليعلن رفضهم وتصديهم لسياسات الفقر والتشريد".

وكان آخر أهم الحركات الاجتماعية الجديدة "الجبهة الوطنية للتحول الديمقراطي"، التي انطلقت في الرابع من يونيو 2005، بقيادة رئيس وزراء مصر الأسبق عزيز صدقي، محددة سبب قيامها إلى "الظرف العصيب الذي تمر به مصر، والذي استدعى يقظة الجميع والاستعداد لتحمل مسئوليات وتبعات المرحلة القادمة بما فيها تقديم التضحيات اللازمة لإقالة الوطن من عثرته ... لأن أحدا لم يعد يملك بمفرده حلا سحريا لمشكلات مصر المتراكمة؛ فالعلاج الصحيح لهذه المشكلات يتطلب تضافر كل الجهود ووحدة كافة القوى والعقول الوطنية المخلصة دونما استبعاد أو إقصاء لأحد ".

وقد انتقدت الحركة الوضع السائد حيث "استشرى الفساد المنظم والذي أدى إلى تراكم المشكلات المجتمعية تحت الحماية النشطة للاستبداد، وتعاضد الاثنان معا لتخريب الحياة السياسية وإصابتها بحالة من العجز والهوان والعقم لم يسبق لها مثيل". وأسست الجبهة خطابها وموقفها على التفاعلات التي دارت حول تعديل المادة 76 من الدستور والتي أثبتت في نظر الجبهة أن "تحالف الفساد والاستبداد نجح في وأد مبادرة كان يمكن أن تشكل نقطة انطلاق قوية نحو بناء

الديمقراطية؛ ما أدى إلى إحباط كل الآمال وأعاد التذكير بالحقيقة المرة، وهي أن باب الإصلاح السياسي في مصر ما زال موصدا".

واستهدفت الجبهة بالأساس إيصاد الباب أمام "الانفلات والفوضى" بفتح الأمل نحو التغيير الديمقراطي بالطرق والوسائل السلمية، وتعبيد الطريق أمام انتخابات نزيهة وضمان حق القوى السياسية في تشكل أحزابها وإلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات وفي مقدمتها قانون الطوارئ.

وعلى النقيض من الطرح الجذري لكفاية وأخواتها، من حركات "التغيير" حرصت الجبهة على أن تؤكد في بيانها التأسيسي أنها "ليست بديلا أو منافسا لأي من القوى الموجودة على الساحة السياسية أو الفكرية، وتطمح في أن تتحول إلى منتدى للجميع لا تنشغل إلا بأمر واحد ووحيد وهو العمل على تحقيق أوسع اتفاق ممكن بين القوى الراغبة في إحداث تحول ديمقراطي حقيقي وشامل وفوري في مصر، وبحث أنسب السبل والآليات المتاحة لعقد مؤتمر عام للقوى الوطنية والديمقراطية يتولى تشكيل هيئة تأسيسية ممثلة لجميع التيارات السياسية والفكرية الوطنية تكلف بوضع مشروع دستور جديد للبلاد".

ثانيا- كفاية وتعزيز ثقافة الاحتجاج

يولد الفرد محتجا بطبعه، إذ إنه يصرخ بحرقة وألم فور نزوله من رحم أمه، ثم يعلمه أهله الكلام في أول سنتين، حتى يكون قادرا على التفاعل مع الحياة والتكيف مع مختلف مساراتها، ويكون هذا التعلم في حد ذاته احتجاجا على الانسحاب والصمت والتوحد مع الذات. وبعد هذا تتولاه مؤسسات القمع في الدول الاستبدادية بدءا من الأسرة نفسها وصولا إلى أجهزة الشرطة، مرورا بالمدرسة وجهاز البيروقراطية المتوحش والصحافة الموجهة والاقتصاد المخطط مركزيا والأوصياء على الدين ومثقفي السلاطين، لتعلمه الخرس والنفاق ومسايرة الأحوال الهابطة والظروف القاهرة، ربما حتى آخر عمره.

هذه المعاني القديمة المتجددة ربما ثارت في أذهان القائمين على الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" حين قرروا تنظيم مظاهرة كل أربعاء في أحد أحياء القاهرة لتشجيع المصريين على التظاهر، أو "تحويلهم من المشاهدة إلى المشاركة"[176] ، بعد أن اقتنع الجميع أن طول صمت الكتلة الجماهيرية الكبيرة ليس في صالح الإصلاح والتغيير أبدا، خاصة أن السلطة تفسر هذا الصمت لمصلحتها، وتتخذ منه دليلا علي رضاء الناس عن سياستها.

وما تفعله "كفاية" وغيرها من الحركات الاجتماعية الجديدة يدعو للتساؤل عما جرى لشعب نزل إلى الشارع قبل أكثر من قرنين من الزمن ليتصدى بصدور عارية لمدافع نابليون، وقاتل بإخلاص إلى جانب عرابي، وجمع توقيعات بالملايين لسعد زغلول ورفاقه، ثم أسمع الدنيا صوت احتجاجه على الاحتلال الإنجليزي، وأجبر السادات على العودة عن قراراته في 17 و18 يناير من عام 1977، بل هتف ضد عبد الناصر نفسه عام 1968.

والإجابة الجلية السريعة على هذا التساؤل تكمن في القتل المنظم للسياسة خلال ربع القرن الأخير، كما سبقت الإشارة. لكن الإجابة المنتظرة هنا تنصرف إلي سؤال مبدئي مفاده: هل التظاهر مسألة يمكن أن يتعلمها الناس؟ وسؤال آخر للمستقبل يدور حول إمكانية أن ينجح هؤلاء "المعلمون" في إخراج الجماهير الغفيرة عن صمتها، وانتشالها من انسحابها وسلبيتها، ودفعها دفعا إلى عمل جماعي، ينهي حالة الاستقطاب السياسي الحاد ذات الطابع النخبوي التي تعيشها مصر الآن؟.

ويحفل علم "الاجتماع السياسي" في حديثه عن "التنشئة" و"الرأي العام"، و كذلك "النظرية السياسية" في تناولها لمبحث "القيم" بتصورات، ثبت اختبارها ميدانيا، تبرهن على إمكانية أن يتعلم الناس فن التظاهر، إن توافرت أدوات التعلم وكانت الظروف التي يمرون بها تحفزهم على الاحتجاج. فالفرد يختزن في ذاكرته معرفة سياسية، لا تلبث أن تمنحه منظومة من القيم، تتحول إلى

اتجاهات وتوجهات أو سلوك ومواقف حيال السلطة والأحداث. وإذا كانت هـذه المعارف سليمة وإيجابية فإنها تعزز القيم التي تحض على الانخراط والمشاركة، ومن هنا تدفع في اتجاه التغيير إلى الأفضل.

وهناك من الخبرات والمعطيات التاريخية في كل الأزمنة والأمكنة ما تزيد هذا التصور وثوقا، يصل به إلى درجة الحقيقة. وتجلى هذا الوضع في أعلـى صوره إبان فترة الكفاح ضد الاستعمار، فمثلا ألهمت ثورة 19 التي جرت فـي مصر بقية الشعوب العربية، بل تعلم زعيم الهند الكبير المهاتمـا غانـدي مـن حركة النضال التي قادها سعد زغلول.

ويمكن أن نلتقط من بين أحداث التاريخ الثرية المـشهد الأخيـر، الـذي جسدته حركة الاحتجاج في جورجيا وأوكرانيا وقيرغيزستان، نزولا إلى لبنـان ومصر وتوجو. فمع ثورة الاتصالات التي حولت العالم إلى قرية صغيرة تعلـم الناس في كل الدول المستبدة أو الشمولية مما جرى، إذ حصدوا العبر وأمعنـوا النظر في النتائج الكبيرة التي تمخض عنها غضب الجمـاهير، ثـم تـشجعوا، واستجمعوا قواهم، وراحوا يعيدون إنتاج ما شاهدوا، عن كان مع اختلاف فـي الشكل والحجم يتماشى مع الظروف التي يمرون بها.

وحين راحت دول أوروبا الشرقية تتساقط واحدة تلو الأخرى أمام عاصـفة التغيير التي اجتاحتها بعد ترنح الاتحاد السوفيتي المنهار، حفلت الصحف العربية بكتابات مطولة عن التحول الديمقراطي، بعضها عميق إلى حد الإحاطة وأغلبها سطحي وعابر إلى مستوى الاكتفاء بالعرض والتلميح، لكنها جميعا كانت تريـد أن تجيب على تساؤل جوهري مفاده: هل تهب ريـح التغييـر علـى جنـوب المتوسط؟. وراح المتفائلون يؤكدون أن الريح لن تعبر العالم العربي من دون أن تهز فيه أركان الجمود والاستبداد، ومال الباحثون الثقاة إلى ترجيح قدرة الـنظم العربية الحاكمة على الاستمرار سنوات أخرى متماسكة وقابضة علـى زمـام الأمور، أما المتشائمون فتصوروا أن الاستبداد العربي سيعيش نصف قرن مـن

الزمن على الأقل، وأفرط هؤلاء في التحسر على مرور ريح التغيير بسماوات العرب سريعا، لتدور في جنبات دول أفريقيا جنوب الصحراء، فتقبل تباعا على تطوير نظمها السياسية باتجاه الديمقراطية، وتعرف اللقب العزيز على كل العرب وهو "رئيس جمهورية سابق"، الذي لا يحمله سوى لبنان.

اليوم تعاود العواصف هبوبها الهادر، فتنزاح الأنظمة المستبدة في آسيا الوسطى والقوقاز وشرق أوروبا وأفريقيا، في وقت تسير فيه الكثير من النظم العربية بمعدلات أبطأ كثيرا عما هو مطلوب من إصلاح شامل، وكأن القائمين عليها يتوقعون أن تتفاداهم ريح التغيير هذه المرة أيضا، أو أن يتفادوها بحزمة من الإجراءات الشكلية، أو الطلاءات الخارجية، أو بحملة علاقات عامة لإيهام الخارج بأن هناك اتجاها للإصلاح، أو بامتصاص غضب الداخل، من خلال تعبئته حول اعتقاد زائف في أن الأمور تتحسن، والعجلة تدور.

لكن الجديد أن النخب السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية المعارضة، أو الراغبة في التغيير، هضمت ما جرى خلال الخمسة عشر عاما التي أعقبت سقوط حائط برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي، وما أعقب إسقاط نظام صدام حسين، وهاهي تحول ما هضمته إلى عصارة من الاحتجاج السلمي، يتصاعد تدريجيا في مصر، وينتقل منها إلى مختلف العالم العربي، ويكفي هنا أن نقول أن حركة "كفاية" ألهمت يمنيين فشكلوا حركة "ارحلوا" وفلسطينيين فنظموا حركة "كفي"، وأثارت مخاوف السلطات السورية من أن يتجرأ الناس على رموز النظام الحاكم، كما حدث في مصر، وكانت من بين العوامل التي شجعت المعارضة الليبية على التحرك، بعد طول صمت... والبقية ستأتي حتما.

وإذا كان ما تقدم يدل على أنه من الممكن أن تكتسب الجماهير الغفيرة ثقافة التظاهر، فإن لهذه الثقافة، جانبا حرفيا أو فنيا، شأنها في ذلك شأن أي منتج ذهني، مهما بلغ من التجريد، وأي منتج سلوكي مهما هبط إلى درجة واضحة من السكون. ويكفي أن نقارن بين مظاهرات المعارضة وتلك التي ينظمها

الحزب الوطني الحاكم في مصر لنعرف أنه ليس كل من هتف وصاح يكون قد امتلك فن التظاهر وحاز وعيا بأهميته. فالمظاهرات المدفوعة أو "المؤجرة" التي نظمها الحزب، افتقدت القدرة إلى إنتاج الشعارات الصادقة، ونظم الهتافات الحماسية المعبرة بدقة عن واقع الحال. على النقيض من ذلك امتاز متظاهرو المعارضة بقدرة فائقة على نظم جمل قصيرة مكيرة جسدت مطالب الحركة الوطنية المصرية كافة، ونجحت في لفت انتباه الإعلام الدولي لها، فراح ينصصها في تغطياته مختلفة الأنواع والأحجام لوقائع الاحتجاج السياسي في مصر.

وقد كسبت "كفاية" ومن والاها تعاطف الناس في أحياء السيدة زينب وشبرا وحدائق الزيتون، التي اختارتها لتنظيم تظاهرات محفزة للمصريين على الاحتجاج السلمي، الأمر الذي تمت ترجمته رمزيا في قيام الأسر المتابعة للمظاهرات من النوافذ والشرفات بإلقاء زجاجات المياه الباردة إلى المتظاهرين ليواصلوا ترويض الحرارة الشديدة وترطيب الحناجر المجهدة من الهتاف المدوي الذي تجاوز كل الخطوط الحمراء التي كانت مرسومة من قبل... وانهيار هذه الخطوط سيكون، من دون شك، المحفز الأول لانخراط الصامتين فيما يجري، بعد أن تعلموا تدريجيا كيفية قتل الخوف اليقظ في قلوبهم وعقولهم منذ أكثر من نصف قرن.

ثالثا: مستقبل كفاية

يتوقف استمرار "كفاية وأخواتها" وخروجها من حيز "التلقائية" و"العفوية" إلى الفعل السياسي والاجتماعي المنظم على عدة أمور، أولها يتعلق بتوافر قوى "التقدم" و"التماسك"، التي تدفع أي من هذه الحركات إلى السير في اتجاه تحقيق أهدافها، وتجعل الأعضاء حريصين على البقاء داخل الحركة، في ظل تطابق أهدافهم، ووضوحها، ووجود درجة عالية نسبيا من القبول الجماعي لها،

[177]خاصة أن هذه الحركات، سواء العام منها أو المهني والفئوي، تجمع خليطا ممن ينتمون إلى مختلف الأيديولوجيات والتيارات السياسية المصرية، شعروا في لحظة تاريخية فارقة أنهم في خندق واحد، ولهم مطالب متشابهة، بل متطابقة، لكن ليس هناك ما يمنع من قيام "تنافر" في المستقبل بين هؤلاء، أو بين الوحدات التي تكون كل حركة من تلك الحركات، إن لم تكن هناك قوة دفع في اتجاه التماسك والاستمرار، وتولد مصالح حقيقية، تجعل وجود الحركة أمرا لا بد منه.

وثاني هذه العوامل هو استمرار الحالة التي تساعد على "التمرد"[178] على الأوضاع السائدة، مثل الاستياء الشعبي الناجم عن الحرمان النسبي، ووجود مجموعة من المسوغات والمعتقدات والتصورات التي يعتنقها الأفراد، وتدفعهم على التكتل من أجل القضاء على هذا الحرمان، والعمل على استيعاب قدرة الأفراد الراغبين في التحرك أو النضال من أجل حياة أفضل.

وليس هناك ما يمنع أن تتحول الحركات الاجتماعية العامة، خاصة كفاية، إلى حزب سياسي، وقد يكون هذا الأمر قائما في أذهان قادتها، بدليل حرصهم على تقديم برنامج اقتصادي وسياسي، واعتزامهم تطوير شعاراتهم وأدائهم، دون التخلي عن الاحتجاج السلمي، الذي ميز الحركة عن غيرها، وساعد كثيرا في تجاوز الخطوط الحمراء، التي كانت الحركة الوطنية تقف دونها في السابق، ولا تجرؤ على تخطيها، مثل رفض "التمديد" لرئيس الجمهورية.

كما يمكن لبعض هذه الحركات أن تتحول إلى مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، الذي لا يغني وجوده أبدا ميلاد حركات اجتماعية. وقد تفضل بعض هذه الحركات البقاء على حالها، مع استمرار الأسباب التي أدت إلى قيامها، ووجود رغبة من القائمين عليها في أن تمضي الحركة قدما في طريقها، تحرث الأرض السياسية اليابسة، وتعبد الطريق أمام الحركة الوطنية، غير الممكنة، لتخوض معركتها من أجل الإصلاح بنجاح.

الهوامش

[1] أنظر: محمد العزب موسى، "وحدة تاريخ مصر"، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، الطبعة الأولى، 1972، ص:9.

[2] المستشار محمد سعيد العشماوي، "الإسلام السياسي"، (القاهرة: دار سينا) الطبعة الثالثة، 1992، ص: 40 ـ 4.

[3] فرحان الديك، "الأساس الديني في الشخصية العربية"، في: مجموعة باحثين، "الدين في المجتمع العربي"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، الطبعة الأولى، 1990، ص: 122 ـ 125.

[4] د. زكي نجيب محمود، "قيم من التراث"، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، سلسلة "كتاب الأسرة"، 1999، ص: 381.

[5] د. حسين فوزي النجار، "الإسلام والسياسة"، (القاهرة: دار المعارف)، الطبعة الأولى، 1985، ص: 71.

[6] د. محمد إبراهيم بكر، "حكومة مصر في العصر الفرعوني"، في: د. عبد العظيم رمضان (معد)، "حكومة مصر عبر العصور"، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب"، سلسلة "تاريخ المصريين"، العدد رقم 237، الطبعة الأولى، 2003، ص: 15 ـ 16.

[7] لمزيد من التفاصيل أنظر:

ـ جيمس هنري بريستيد، "فجر الضمير"، ترجمة: د. سليم حسن، (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب)، مكتبة الأسرة، 1999، ص: 82 ـ 97.

[8] محمود مدحت، "مصر القبطية"، (القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان)، الطبعة الأولى، 1998، ص: 76 ـ 77.

[9] د. بهاء الدين إبراهيم محمود، "المعبد في الدولة الحديثة في مصر الفرعونية ... تنظيمه ودوره السياسي"، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، سلسلة "تاريخ المصريين"، العدد رقم (199)، 2001، ص: 396.

[10] أدولف إرمان، "ديانة مصر القديمة"، ترجمة: د. عبد المنعم أبو بكر ـ د. محمد أنور شكري، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، مكتبة الأسرة، 1997، ص: 62.

[11] د. إمام عبد الفتاح إمام، "الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي"، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)، سلسلة (عالم المعرفة) العدد رقم (183)، مارس 1994، ص: 28 ـ 32.

[12] أدولف إرمان، مرجع سابق، ص: 400.

[13] د. مصطفى كمال عبد العليم، "نظام الحكم في العصر البطلمي"، في : د. عبد العظيم رمضان (معد)، مرجع سابق، ص: 33 و ص: 39.

[14] د. سليمان نسيم، "مصر القبطية"، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية)، الطبعة الأولى، 2000، ص: 38 ـ 39.

[15] المرجع السابق، ص: 28.

[16] نفسه، ص: 58 ـ 60.

[17] نفسه، ص: 27.

[18] أبو سيف يوسف، "الأقباط والقومية العربية: دراسة استطلاعية"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، الطبعة الأولى، 1987، ص: 42ـ43.

[19] لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة أنظر:

ـ د . سيف عبد الفتاح إسماعيل، "في النظرية السياسية من منظور إسلامية: منهجية التجديد السياسي وخبرة الواقع العربي المعاصر"، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي)، سلسلة الرسائل الجامعة، رقم (25)، 1998، ص: 402 ـ 420.

[20] د. محمد شفيق غربال، "تكوين مصر عبر العصور"، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب"، مكتبة الأسرة، سلسلة (الأعمال الفكرية)، 1996، ص: 30.

[21] د. أيمن فؤاد سيد، "الحكومة الفاطمية في مصر أنموذجا للحكومة الثيوقراطية"، في د. عبد العظيم رمضان، مرجع سابق، ص: 127.

[22] المرجع السابق، ص: 139 ـ 140.

[23] نفسه، ص: 139 ـ 140 أيضا، وذلك نقلا عن سيرة المؤيد في الدين داعي الدعاة أيام حكم المستنصر بالله.

[24] د. سعيد عبد الفتاح عاشور، "أضواء على أنظمة الحكم في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي"، في: د. عبد العظيم رمضان، مرجع سابق، ص: 148 ـ 149.

[25] د. محاسن محمد الوقاد، "الطبقات الشعبية في القاهرة المملوكية ـ 648/ 923 هـ: 1250/ 1517"، (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب)، سلسلة تاريخ المصريين، العدد رقم (152)، ص: 230/ 231.

[26] علي عبد الرازق: "الإسلام وأصول الحكم"، تحقيق د. محمد عمارة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر)، 1972، ص: 182.

[27] سيد قطب، "معالم في الطريق"، (القاهرة: دار الشروق)، الطبعة الحادية عشر، 1987، ص: 105.

[28] صالح سرية، "رسالة الإيمان"، وثيقة نشرها طلاب بجامعة القاهرة عام 1977، وتم توزيعها بشكل محدود.

[29] هالة مصطفى، "الإسلام السياسي في مصر: من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف"، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، الطبعة الأولى، 1992، ص: 14.

[30] أنظر في هذا الصدد: عاصم دربالة، وكرم زهدي "ميثاق العمل الإسلامي"، راجعة وأقره عمر عبد الرحمن، وهو بمثابة المنطلق والمرجعية لـ"الجماعة الإسلامية" .

[31] أنظر: د. محمد سليم العوا، "التيار الإسلامي وتجديد الفكر السياسي" في: د. علا أبو زيد (محرر)، "الفكر السياسي المصري المعاصر"، (جامعة القاهرة ـ مركز البحوث والدراسات السياسية)، الطبعة الأولى، 2003، ص: 87 ـ 94.

[32] د. رفيق حبيب، "في فقه الحضارة العربية الإسلامية: إحياء التقاليد العربية"، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، سلسلة "مكتبة الأسرة"، 2003، ص: 32.

[33] محمد سعيد العشماوي، مرجع سابق، ص: 32 ـ 33.

[34] د. سيد عويس، "نظرات باحث علمي اجتماعي مصري"، (القاهرة: روز اليوسف)، سلسلة "الكتاب الذهبي"، يناير 1988، ص: 64.

[35] أدى التباس المعلومات المتداولة حول الحركة الإسلامية المعاصرة في مصر إلى تبني افتراضات عديدة خاطئة حولها، وقد بذل بعض الباحثين جهدا في سبيل إزالة هذا الالتباس، وتفنيد تلك الافتراضات. أنظر في هذا الشأن:

- جهاد عودة، "تحطيم الوهم حول الحركة الإسلامية في مصر"، مجلة "القاهرة"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد (130)، سبتمبر 1993، ص: 46 ـ 57. يضا انظر: Gehad Auda, The Normalization of Islamic Movement in Egypt from 1970s the Early 1990s. in: Martin Marty and Scott Appleby, eds., Accounting for Fundamentalisms Volum 4.The Fundamentalism Project.(Chicago: The University of Chicago Press, 1994):pp.374-412.

[36] لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، أنظر:

- عمار علي حسن، موقف القوى الإسلامية من المصالحة العربية: دراسة المنطلقات"، في د. محمد صفي الدين خربوش (محرر)، "المصالحة العربية: الرؤى ـ الآليات ـ احتمالات النجاح"، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة)، الطبعة الأولى،

1995، ص: 119 ـ 137. وهناك دراسة أخرى تناولت الموضوع ذاته، من زاوية مختلفة، يمكن الرجوع إليها في هذا الشأن. أنظر:

ـ خالد الحروب، "الإسلاميون ومسألة التدخل الخارجي: وجهات نظر"، مجلة "المستقبل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد رقم (194)، إبريل عام 1995، ص: 85 ـ 91.

[٦٧] لمزيد من المعلومات حول هذه النقطة أنظر:

ـ د. وليد محمود عبد الناصر، "جماعة الإخوان المسلمين وعلاقاتها الدولية 1928 ـ 1954"، مجلة "أحوال مصرية"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة الخامسة، العدد السابع عشر، صيف 2002، ص: 15 ـ 30. وتظهر هذه الدراسة كيف تفاعل الإخوان المسلمون مع القضايا الداخلية في العالم الإسلامي برمته، وخاصة القضية الفلسطينية، وتبين موقفهم من التحديات التي أوجدتها "الغرب"، بشقيه الرأسمالي والشيوعي، في وجه المسلمين، وتشرح رؤيتهم الشاملة للسياسة الخارجية المصرية.

[٦٨] حول هذه المسألة، أنظر:

ـ عمار علي حسن، "أداء التحالف الإسلامي في مجلس الشعب خلال الفصل التشريعي الخامس: دراسة في الرقابة البرلمانية"، في د. محمد صفي الدين خربوش (محرر)، "التطور السياسي في مصر 1982 ـ 1992"، (القاهرة: : مركز البحوث والدراسات السياسية/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة)، الطبعة الأولى، 1994، ص: 137، وص: 153.

[٦٩] لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة أنظر:

ـ عمار علي حسن، "الصوفية والسياسة في مصر"، (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر)، الطبعة الأولى، 1997.

[٧٠] صحيفة الشرق الأوسط، 2/ 5/ 2002.

[٧١] أنظر: صالح الورداني، "الحركة الإسلامية في مصر: واقع الثمانينيات"، (القاهرة: مركز الحضارة العربية)، الطبعة الأولى، 1990، ص: 154.

[٧٢] حدث هذا الانشقاق بسبب الفتوى التي ترددت على ألسنة قادة تنظيم الجهاد في السجن بأنه لا تجوز إمارة الضرير، الأمر الذي يعني تحريمهم لأن يكون الشيخ عمر عبد الرحمن هو أمير الجماعة. وقد ردت الجماعة الإسلامية على ذلك بفتوى مضادة مفادها أنه لا تجوز إمارة الأسير، الأمر الذي يعني تحريم أن يكون عبود الزمر هو أمير الجماعة. وقد دارت نقاشات حادة داخل السجن، انتهت إلى حدوث هذا الانشقاق، الذي كانت له أسباب أخرى أيضا، تمحورت حول "مسألة العذر بالجهل" و"مسألة الطائفة الممتنعة"، و"السرية والعلنية". ولمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة

انظر:

ـ عمار علي حسن، "أوجه الشبه والاختلاف بين الجماعات الإسلامية الراديكالية في مصر"، دراسة تم تقديمها إلى ندوة عن "الحركة الإسلامية في مصر"، عقدها "مركز دراسات التنمية السياسية والدولية"، الذي كان يعمل في إطار مؤسسة "الصحفيون المتحدون"، عام 1994.

وانظر كذلك:

ــ د. فيصل دراج، و جمال باروت (محرران)، "الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية"، (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية)، الطبعة الأولى، 2000، الجزء الثاني، ص: 131 ـ 140.

" محمد عبد السلام فرج، "الفريضة الغائبة"، في د. رفعت سيد أحمد، "النبي المسلح"، الجزء الأول "الرافضون"، (لندن: دار رياض الريس للكتب والنشر)، الطبعة الأولى، 1991، ص: 134. وقد تضمن هذا الكتاب العديد من الوثائق والمصادر الأولية للحركة الإسلامية الراديكالية المعاصرة في مصر.

" منتصر الزيات، "أيمن الظواهري كما عرفته"، (القاهرة: دار مصر المحروسة)، الطبعة الأولى، 2002، ص: 43/ 44.

" لمزيد من التفاصيل حول تلك المقولة وصاحبها أنظر:

ـ صابر شوكت، "إرهابي تحت التمرين"، (القاهرة: دار أخبار اليوم)، سلسلة "كتاب اليوم" الطبعة الأولى، يونيو 1994، ص:44 / 45. وقد اعتمد هذا الكتاب على "الملاحظة بالمشاركة" و "المقابلات" أو الحوارات الصحفية، مما يعطي معلوماته مصداقية نسبية، حيث انخرط مؤلفه، وهو صحفي بمؤسسة "أخبار اليوم" داخل صنوف الجماعات الأشد تطرفا، مثل الشوقيين وجماعة المسلمين وغيرهما، وقابل بعض رموزهما، ليخرج بهذا الكتاب المهم، الذي إن كانت قد غلب عليه الطابع الصحفي، فإن قدم معلومات مهمة، حين رسم ملامح هذه الجماعات من الداخل.

" المرجع السابق، ص: 31/ 32.

" هي تلك الأحداث الشهيرة في تاريخ مصر المعاصرة، التي صنعها قرار الرئيس الراحل محمد أنور السادات بالقبض على عدد كبير من رموز الفكر والسياسة والدين في مصر، ينتمون إلى مختلف التيارات السياسية والفكرية.

" صابر شوكت، المرجع السابق، ص: 170/ 171.

" تقرير الحالة الدينية في مصر، 1995، رئيس التحرير: نبيل عبد الفتاح، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، الطبعة الثانية، ص: 210.

[50] د. عبد العاطي محمد أحمد، "الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي:، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر)، الطبعة الأولى، 1995، ص: 322/ 323.

[51] الورداني، مرجع سابق، ص: 154/ 155.

[52] هشام مبارك، "الإرهابيون قادمون: دراسة مقارنة بين موقف الإخوان المسلمين وجماعات الجهاد من قضية العنف (1928 ـ 1994)، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية)، الطبعة الأولى، 1995، ص: 267.

[53] مجلة الدعوة، العدد الخامس والثلاثون، إبريل 1979، ص: 56.

[54] مجلة الدعوة، العدد الخامس والأربعين، فبراير 1980.

[55] هشام مبارك، المرجع السابق، ص: 268.

[56] المرجع السابق، ص: 269.

[57] أنظر في هذا الصدد كتاب صادر عن جهات سعودية بعنوان "الجهاد: المنطلق السعودي لنصرة الحق"، (الرياض: الوكالة الأهلية للإعلام "نبراس"، 1990، ص: 89/ 90.

[58] نبيل عبد الفتاح، "الوجه والقناع: الحركة الإسلامية والعنف والتطبيع"، (القاهرة: دار سشات للدراسات والنشر والتوزيع)، الطبعة الأولى، 1995، ص: 76/ 77.

[59] هشام مبارك، مرجع سابق، ص: 272.

[60] المرجع السابق، ص: 272/ 273.

[61] أنظر صحيفة "الحدث"، 5/ 11/ 2001.

[62] عبد القادر شهيب، "ممولو الإرهاب"، (القاهرة: دار الهلال)، الطبعة الأولى، 1994، ص: 80.

[63] صحيفة الحدث، 5/ 11/ 2001.

[64] نبيل عبد الفتاح، "الوجه والقناع"، مرجع سابق، ص: 78/ 79.

[65] هشام مبارك، مرجع سابق، ص: 276.

[66] عبد القادر شهيب، مرجع سابق، ص: 79.

[67] ريتشارد هرير دكمجيان، "الأصولية في العالم العربي"، ترجمة: عبد الوارث سعيد، (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع)، الطبعة الثانية، 1989، ص: 144.

[68] عبد القادر شهيب، مرجع سابق، ص: 80/ 81.

[69] المرجع السابق، ص: 81/ 82.

[70] أنظر: حوار مع عادل عبد الباقي، مجلة "روز اليوسف"، العدد 3433، 28/ 3/ 1994.

[71] صابر شوكت، مرجع سابق، ص: 85. وقد نقل الكاتب نفسه عن الشيخ سعيد أبو عبده نفيه

لواقعة تهريب الزيني، المذكورة في المتن. أنظر صفحة": 88.

هي القضية الثانية الكبرى في تاريخ تنظيم الجهاد، بعد قضية 1981 التي نشأت عن اغتيال السادات. وقد ضمت قضية "العائدون من أليانيا"، مائة وسبعة متهمين، أربعة وأربعين منهم حضوريا وثلاثة وستين غيابيا. وقد جاءت أحكامها متوائمة مع التهدئة بين الحكومة و"الجماعة الإسلامية"، بعد إعلانها "مبادرة وقف العنف". وقد قضت المحكمة بإعدام تسعة متهمين، والأشغال الشاقة المؤبدة لثمانية وسبعين متهما، وبراءة عشرين متهما. أنظر في هذا الصدد:

- التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1999، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، الطبعة الأولى، 2000، ص: 325.

حوار مع أيمن الظواهري عبر الفاكس، صحيفة "العربي"، 22/ 11/ 1993.

منتصر الزيات، مرجع سابق، ص: 91/ 92.

حوار مع طلعت فؤاد قاسم، صحيفة "الحياة"، 30/ 8/ 1993. وانظر كذلك حوار مماثل أجرته صحيفة "الأهالي" مع الشخص نفسه، يوم 9/ 2/ 1994.

هشام مبارك، مرجع سابق، ص: 271.

نشرت العديد من الصحف هذه المعلومات عن أبو حفص المصري، مستندة فيها إلى "وكالة المخابرات المركزية الأمريكية"، CIA، بعد أن شمله قرار الإدانة الذي أصدره الرئيس الأمريكي جورج بوش، ، واعتبره مع أسامة بن لادن وأيمن الظواهري من بين المتورطين الرئيسيين في تفجيرات نيويورك ،وبالتالي فهو بات مطلوبا حيا أو ميتا لدى السلطات الأمريكية.

هشام مبارك، مرجع سابق، ص: 272، والذي أورد هذه المعلومة إثر حوار أجراه مع طلعت فؤاد قاسم

منتصر الزيات، مرجع سابق، ص: 104 / 105.

هي جماعة صغيرة، تكونت في الثمانينات بمنطقة الزيتون في القاهرة، ولم يزد عدد أعضائها المعروفين على ثلاثة وثلاثين فردا، أميرها مهندس ميكانيكي يدعى أحمد محمد علي سمن، تم اعتقاله عام 1981، لكن لم يلبث أن أفرج عنه. وقد دارت أفكار الجماعة حول تكفير الحاكم والمجتمع. وقد كانت الجماعة تعد العدة لتدبير انقلاب ضد السلطة، واغتيال عدد من رموزها، لكن قوات الأمن تمكنت من كشف التنظيم واعتقلت أفراده.

أنظر في هذا الصدد:

- صحيفة "الأهرام"، 5/ 12/ 1986.
- صحيفة "الأهرام"، 6/ 12/ 1986.

- صحيفة "الوطن" الكويتية، 24/ 12/ 1986.

[81] صحيفة "الأخبار"، 6/ 12/ 1986.

[82] نسبة إلى أميرها طه السماوي، الشهير بعبد الله السماوي، وقد انشق على "جماعة المسلمين"، وسعى إلى تجميع فلول تنظيم الجهاد في القاهرة والجيزة، عقب تشتت أفراده بعض القبض على قياداته إثر اغتيال السادات. وقد قامت الجماعة بإحراق بعض محلات الفيديو والبارات، لكن قوات الأمن تمكنت من القبض علي مرتكبي هذه الحوادث، فانتهت الجماعة إلى الفشل في تحقيق أهدافها. أنظر في هذا الصدد:

- هالة مصطفي، "الإسلام السياسي في مصر: من حركات الإصلاح إلى جماعات العنف"، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، الطبعة الأولى، 1992، ص: 182.

[83] نسبة إلى أميرها شوقي الشيخ. وقد نشطت هذه الجماعة في الفيوم، وخاصة في قرية "كحك"، واستحلت ممتلكات كل من ليس عضوا فيها. وقد تمكنت قوات الأمن من هزيمة أفراد الجماعة بعد معركة حامية الوطيس عام 1990، سقط فيها العديد من الجانبين.

[84] تقرير الحالة الدينية، 1995، مرجع سابق، ص: 211.

[85] المرجع السابق، ص: 267/ 268.

[86] د. أحمد جلال عز الدين، "الإرهاب في الشرق الأوسط: أسباب الانتشار"، مجلة "أوراق الشرق الأوسط"، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد (15)، أغسطس ـ نوفمبر 1995، ص: 96.

[87] نبيل عبد الفتاح، "الوجه والقناع"، مرجع سابق، ص: 82.

[88] تقرير مصر المحروسة، عام 1996، (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر)، 1997، ص: 461.

[89] كمال السعيد حبيب، "الحركة الإسلامية من المواجهة إلى المراجعة"، (القاهرة: مكتبة مدبولي)، الطبعة الأولى، 2002، ص: 60.

[90] منتصر الزيات، مرجع سابق، ص: 102/ 103.

[91] لمزيد من المعلومات والآراء حول أبو حمزة المصري، أنظر: صحيفة "السفير"، 15/ 1/ 2001.

[92] تقرير الحالة الدينية لعام 1995، مرجع سابق، ص: 211/ 212.

[93] المرجع السابق، ص: 212.

[94] صحيفة "الأهرام"، 30/ 3/ 1995.

[95] هشام مبارك، مرجع سابق، ص: 278.

[96] أرشيف وكالة سبأ اليمنية للأنباء.

[97] تقرير المحروسة لعام 1996، مرجع سابق، ص: 462.

[98] المرجع السابق، ص: 472 و ص: 474.

[99] حمدي رزق، "السوق السرية للسلاح"، صحيفة "العالم اليوم"، 30/ 11/ 1992.

[100] د. عبد العاطي محمد، مرجع سابق، ص: 326 ـ 327.

[101] صحيفة "الأهالي"، 25/ 11/ 1992.

[102] صحيفة "الأخبار"، 16/ 7/ 1988.

[103] صحيفة "الاتحاد"، 15/ 5/ 1987.

[104] صحيفة "الأهالي"، 25/ 11/ 1992.

[105] مجلة "روز اليوسف"، 2/ 7/ 1992.

[106] حوار مع "المسؤول الإعلامي للجماعة الإسلامية بحي إمبابة في الجيزة"، مجلة "صباح الخير"، 19/ 11/ 1992.

[107] هالة مصطفي، مرجع سابق، ص: 187.

[108] مجلة "الوسط"، العدد رقم (546)، 15/ 7/ 2002.

[109] هذا الموضوع، كان يتم طرحه كثيرا كلما تمت مناقشة مستقبل العلاقات المصرية ـ الإيرانية ، حيث تطالب مصر دوما برفع اسم الإسلامبولي من على الشارع المسمى باسمه، بينما ترى إيران أن هذه مسألة "شكلية"، لا يجب أن تقف حجر عثر دون تطبيع العلاقات بين البلدين.

[110] حوار مع عبد الفتاح فهمي، الأهرام، 3/ 8/ 2002.

[111] صحيفة "الأهالي"، 25/ 11/ 1992.

[112] د. أحمد شوقي الفنجري "التطرف والإرهاب: محنة العالم الإسلامي دينيا وسياسيا واجتماعيا"، سلسلة كتب التنوير، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، 1993، ص: 43/ 44.

[113] تقرير المحروسة والعالم لعام 1997، ص: 668.

[114] صحيفة "العالم اليوم"، 27/ 6/ 1992.

[115] مجلة "الوسط"، العدد (41)، 9/ 11/ 1992.

[116] التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1997، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص: 303. وكان ضرب السياحة جزءا من استراتيجية لـ"الجماعة الإسلامية" بهدف حرمان الحكومة المصرية من مورد مالي مهم، في إطار الصراع الذي كان قائما بين الطرفين. وكانت الجماعة تستند في هذا إلى رأي لأميرها عمر عبد الرحمن الذي قال: "نعم نستعمل القوة مع

السياح. لكن لا بد للسائحين أن يستعملوا الأدب في تقاليد ناس البلاد وعاداتهم ونظامهم الإسلامي. فليست السياحة ملاهي ليلية ولا خمرا ولا ميسرا ولا زنا ولا شيئا من هذا.. يستعملون الأدب يلاقون الاحترام أو المعاملة الطيبة. لكن لا يذهبون بهذه الأساليب ونشر الإيدز والأخلاق الفاسدة التي ملأوا بها مصر". أنظر:

ـ مجلة "المصور"، العدد رقم (3559)، 25/ 12/ 1992.

[117] تقرير الحالة الدينية لعام 1995، مرجع سابق، ص: 212.

[118] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[119] نفسه، ص: 211.

[120] هناك بالفعل موقع "المحروسة" على شبكة "الإنترنت"، يستخدمه "إسلاميو الخارج" في بث أفكارهم ومواقفهم.

[121] نبيل عبد الفتاح، "النص والرصاص: الإسلام السياسي والأقباط وأزمات الدولة الحديثة في مصر"، (بيروت: دار النهار)، الطبعة الأولى، 1997، ص: 281.

[122] هالة مصطفى، مرجع سابق، ص: 190.

[123] حوار مع عبد الفتاح فهمي، مصدر سابق.

[124] لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة أنظر:

ـ التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2001، ص: 403 ـ 414.

[125] تقرير مصر المحروسة والعالم لعام 1996، مرجع سابق، ص: 461/ 462.

[126] إدريس لكريني، "مكافحة (الإرهاب الدولي) بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية"، مجلة "المستقبل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد رقم (281)، يوليو 2002، ص: 50.

[127] فواز جرجس، "الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة "المستقبل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد رقم (217)، مارس 1997، ص: 12 ـ 16.

[128] المرجع السابق، ص: 14، وص: 21 ـ 23.

[129] أنظر نص الوثيقة في:

ـ د. رفعت سيد أحمد، "النبي المسلح"، مرجع سابق، ص: 191.

[130] د. حسن بكر، "العنف السياسي في مصر: أسيوط بؤرة التوتر ـ الأسباب والدوافع (1977 ـ 1993)، (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر)، كتاب المحروسة رقم (15)،

الطبعة الأولى، 1996، ص: 78.

[131] أنظر: نبيل عبد الفتاح "الوجود والحدود: الجماعات الإسلامية المصرية والتسوية والتطبيع"، في محمد نزال، "الحركات الإسلامية في مواجهة التسوية:، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق)، الطبعة الأولى، 1995، ص: 176/ 177، نقلا عن وثيقة "معالم العمل الثوري"، التي أصدرها تنظيم الجهاد في مطلع عام 1988.

[132] إبراهيم البيومي غانم، "الغرب في رؤية الحركات الإسلامية المصرية"، مجلة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد رقم (130)، سبتمبر 1993، ص: 67.

[133] منتصر الزيات، ص: 117، وص: 120/ 121.

[134] حوار مع أيمن الظواهري، صحيفة "العربي"، 22/ 11/ 1993.

[135] أيمن الظواهري، "فرسان تحت راية النبي"، وقد نشرت صحيفة "الشرق الأوسط" هذا الكتاب، الذي نجح أحد أعوان الظواهري في تهريبه إلى باكستان ومنها إلى لندن، وقد نشرت صحيفة "الشرق الأوسط"، التي تصدر في لندن باللغة العربية، هذا الكتاب على عدة حلقات.

[136] أنظر تقديم هاني السباعي، لكتاب منتصر الزيات، مرجع سابق، ص: 15/ 16.

[137] لعب احتياج ابن لادن كرجل يعاني من عدة أمراض مزمنة أقواها "الفشل الكلوي" إلى طبيب حاصل على درجة الدكتوراه في الجراحة دورا مهما في توطيد العلاقة بين الرجلين. وقد بات شائعا أن الظواهري يتولى تطبيب ابن لادن.

[138] منتصر الزيات، مرجع سابق، ص: 128.

[139] الحياة، 26/ 11/ 2001.

[140] ضياء رشوان، "تحولات الجماعات الإسلامية في مصر"، سلسلة "كراسات استراتيجية"، العدد رقم (92)، السنة العاشرة 2000، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص: 40.

[141] حوار مع حسن عبد ربه السريحي، صحيفة "الشرق الأوسط"، 25/ 11/ 2002.

[142] صحيفة "الحياة"، 1/ 12/ 2001.

[143] كشفت عن ذلك التحقيقات التي أجريت مع عناصر مغربية تنتمي إلى "تنظيم القاعدة". أنظر: صحيفة "الحياة"، 3/ 7/ 2002.

[144] ضياء رشوان، مرجع سابق، ص: 39.

[145] مجلة "الوسط"، العدد (546)، 15/ 7/ 2002. ويفيد المصدر نفسه أن علي أبو السعود هو ضابطا مصريا، استقال من الجيش عام 1984 وهاجر إلى الولايات المتحدة ليعمل هناك في

الجيش أيضا. وقد جندته المخابرات الأمريكية، وقت أن كانت تدعم المجاهدين الأفغان، وسافر إلى أفغانستان. وخلال هذه الفترة توطدت علاقته بالأفغان العرب، ويقال أنه لازم الظواهري وابن لادن لسنوات عديدة، لدرجة أنه أشرف على وضع خطط لتأمين إقامة الاثنين في السودان بعد خروجهما من أفغانستان عام 1992.

[145] أبو حفص المصري أو صبحي أبوسنة ،وهى أسماء حركية للتعمية على اسمه الحقيقي وهو محمد عاطف، من مواليد البحيرة في 17/ 6/ 1957 وكان مقيما بمدينة المنيا (صعيد مصر)، وترك دراسته بجامعة أسيوط وتعرف على بعض كوادر "الجماعة الإسلامية" في الصعيد، حيث التقى بـ «على الشريف»، أحد القادة التاريخيين للجماعة، الذي عرض عليه فكرة احتلال أقسام الشرطة والاستيلاء على أسلحة الجنود للسيطرة على مدينة أسيوط، عقب مقتل السادات. وبدأ محمد عاطف نشاطه باختطاف عدة بنادق آلية من جنود حراسات الكنائس والمنشآت الهامة وشارك في أحداث أسيوط وهرب بعدها إلى القاهرة حيث قابل رفاعي طه، عضو مجلس شورى الجماعة الإسلامية وأحد صقورها، الذي عرض عليه إخفاءه، فرفض واتجه لشقة أحد أصدقائه بحي إمبابة بالجيزة حتى ألقت أجهزة الأمن القبض عليه مصادفة أثناء سيره بالطريق العام، وحوكم في القضية وحكم بسجنه خمس سنوات قضاها وخرج ليفر إلى ليبيا ومنها إلى المملكة العربية السعودية ثم اتجه إلى أفغانستان وتزوج من باكستانية فى بيشاور وورد اسمه كمتهم خامس في تنظيم «العائدين من أفغانستان» وقضى بإعدامه غيابياً، لكنه قتل في شهر نوفمبر عام 2001 أثناء الحملة العسكرية الأمريكية ضد حكومة طالبان وتنظيم القاعدة.

[146] هو علي الرشيدي. كان يعمل أمين شرطة، لكن تم فصله من الخدمة لعلاقته بالجماعات الإسلامية عقب حادث مقتل السادات في أكتوبر 1981. وقد أطلق عليه في أفغانستان لقب "البنشيري: لأنه أظهر شجاعة فائقة في معركة دارت بين "المجاهدين الأفغان" وأنصارهم من العرب وبين الجنود السوفيت في وادي بنشير بأفغانستان.

[148] ضياء رشوان، مرجع سابق، ص: 24.

[149] نفسه، ص: 25.

[150] كشفت التحقيقات التي أجرتها السلطات المصرية عن أن ابن لادن هو الذي قام بتمويل حادث الاعتداء على السفارة المصرية في باكستان، بعد أن وضع الظواهري وثروت صلاح شحاتة وعادل عبد المجيد الخطة. أنظر في هذا الشأن:

- تقرير مصر المحروسة والعالم لعام 1996، مرجع سابق، ص: 462.

[151] هنا تجدر الإشارة إلى الدور الفكري الذي لعبه سيد إمام عبد العزيز، الشهير باسم الدكتور فضل، على

صعيد تنظيم الجهاد في الخارج، فقد وضع كتابا عنونه بـ"العمدة في إعداد العدة"، عد بمثابة دستور الجماعة، لأنه حدد أفكارها وأهدافها ووسائل تحقيق هذه الأهداف. وقد كان هذا الشخص من المقربين دوما من الظواهري في مصر، التي خرج منها عام 1985 ـ العام نفسه الذي خرج فيه الظواهري ـ وفي بيشاور تولى إمارة أول "جماعة للجهاد" في الخارج، عام 1987. وقد أثر إمام في طريقة تفكير وصياغة منطلقات الظواهري، لكنهما لم يلبثا أن اختلفا وافترقا في النصف الثاني من التسعينيات حول مسائل فقهية.

[152] ضياء رشوان، مرجع سابق، ص: 26.

[153] لمعرفة تأثير حادث "الحادي عشر من سبتمبر" على العالم العربي أنظر:

ـ عمار علي حسن، "العرب والنظام الدولي بعد 11 سبتمبر: محاولة لتحديد الغرم بين ماض يزاحم وحاضر يتبلور"، مجلة "شؤون عربية"، العدد (111)، خريف 2002.

[154] أيمن الظواهري، فرسان تحت راية النبي، مرجع سابق.

[155] نجد بعض تفاصيل هذه النقطة في مذكرات الدكتور رؤوف عباس، أنظر:

ـ د. رؤوف عباس، "مشيناها خطى"، (القاهرة: دار الهلال) ـ سلسلة كتاب الهلال، الطبعة الأولى، 2005.ولتفاصيل أكثر، وبشكل مباشر، أنظر: د. محمد أبو الغار، "إهدار استقلال الجامعات"، طبعة خاصة.

[156] أنظر:

http://hrw.org/arabic/reports/2005/-

[157] د .عواطف عبد الرحمن، "ثقافة الخوف وكرامة الجامعات"، صحيفة "العربي"، 3/ 7/ 2005.

[158] د. يحي القزاز، "إهدار كرامة استقلال الجامعات"، صحيفة "العربي"، 28/ 11/ 2004.

[159] أنظر:

- www.manalaa.net/trackback

[160] أنظر:

- www.egyptwindow.net/news/index.asp

[161] د. محمد أبو الغار، "الدولة البوليسية وانهيار الجامعة"، في:

- www.kefaya.org

[162] المرجع السابق.

[163] تم الاعتماد في هذا الجزء على أرشيف صحيفة "المصري اليوم" المستقلة، وأرشيف وكالة أنباء الشرق الأوسط، وبعض المواقع الألكترونية مثل، إسلام أون لاين، إخوان أون لاين، ميدل إيست أونلاين.

[164] حول هذه النقطة، راجع: د. مصطفى عبد الغني، "طه حسين وثورة يوليو: صعود المثقف وسقوطه"، (القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي"، د.ت.

[165] أنظر:

- www.middle- east- online.com/education

[166] حول مفهوم الحركات الاجتماعية وتطوراتها أنظر:

ـ تشارلز تيلي، "الحركات الاجتماعية 1786 ـ 2004"، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة) المشروع القومي للترجمة، ترجمة ربيع وهبة، الطبعة العربية الأولى 2005.

وانظر كذلك للمؤلف نفسه:

-Charles Tilly,social Movement as Historically Specific Clusters of Political Performance, Berkeley Journal of Sociology,1994.

[167] لمزيد من التفاصيل، راجع، المستشار طارق البشري، "تاريخ الحركة الوطنية المصرية 1945 ـ 1952"، (القاهرة ـ دار الشروق) الطبعة الثانية، 1982.

[168] د. إبراهيم البيومي غانم، "الحركات الاجتماعية ... تحول البنية وانفتاح المجال"، موقع إسلام أون لاين على شبكة الإنترنت:

- www.islamonline.net

[169] كتيب أصدرته الحركة المصرية من أجل التغيير كفاية تحت عنوان "نحو عقد اجتماعي/ سياسي جديد"، في سلسلة أسمتها "أوراق الحوار"، (القاهرة" مطبوعات كفاية)، الطبعة الأولى، أغسطس 2005، ص: 5.

[170] المرجع السابق، ص: 7.

[171] نفسه، ص: 8 ـ 9.

[172] أنظر: ورقة أعدتها حركة كفاية تحت عنوان "برنامج اقتصادي للمستقبل".

[173] المصدر السابق.

[174] اعتمد الباحث في هذا الجزء على البيانات التأسيسية لهذه الحركات، وجميعها منشور في مواقع عدة على شبكة الإنترنت، وخصوصا مواقع "كفاية" و"الجبهة الشعبية من أجل التغيير"، و"المجتمع المتمدن" و" ميدل إيست أونلاين".

[175] لمزيد من التفاصيل في هذه النقطة أنظر:

ـ د. أحمد عبد الله رزة، "حركة الطلبة والسياسة الوطنية في مصر (القاهرة: دار سينا).

ـ د. أحمد عبد الله رزة، "قضية الأجيال: تحدي الشباب المصري عبر قرنين"، (القاهرة: دار مصر المحروسة) 2005.

[176] للوقوف على نية "كفاية" هذه انظر: إلهامي الميرغني، "لماذا وأين نتظاهر؟"، على موقع "الحوار

المتمدن" على شبكة الإنترنت:

_ www.rezgar. com /debate/ show

[177] لمزيد من التفاصيل حول مدى تماسك الجماعات واستمرارها، أنظر:

- جورج لاباساد، رينيه لورو، "مقدمات في علم الاجتماع"، ترجمة هادي ربيع، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع)، الطبعة الثانية، 1986، ص: 150

[178] راجع لمزيد من التفاصيل: تيد روبرت جير، "لماذا يتمرد البشر؟"، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، 2004.

المؤلف في سطور

- ـ يحمل عمار علي حسن، المولـود بالمنيـا في أواخـر عـام 1967، درجـة الدكتوراه في العلوم السياسية، ويعمل مديرا لمركز أبحـاث ودراسـات الشرق الأوسط بوكالة أنباء الشرق الأوسط،
- ـ يكتـب بانتظـام مقـالات في صـحف "المـصري اليـوم" و"البيـان" الإماراتية" و"الجريدة" الكويتية"، و"المال" المصرية، وبـشكل متقطـع في صحف الأهرام، و"الأهرام ويكلي" و"الحياة" و"الشرق الأوسط" و"القدس العربي" التي تصدر في لندن باللغة العربية، إلى جانب نـشره العديـد مـن المقـالات والدراسـات في دوريـات ومجـلات ومواقـع إلكترونية مصرية وعربية.
- **صدرت له الكتب الآتية:**

1 ـ "الصوفية والسياسة في مصر" 1997 طبعة أولى، 2007 طبعة ثانية

2ـ النص والسلطة والمجتمع: القـيم الـسياسية في الروايـة العربيـة، 2002 طبعة أولى، 2007 طبعة ثانية.

3 ـ التكافؤ الاقتصادي والديمقراطية، 2003

4 ـ وزارة العدل المصرية: سيرة مؤسسية، 2003

5 ـ ممرات غير آمنة: تهديد الراديكاليين الإسلاميين لوسـائط نقـل الطاقـة، 2003

6 ـ التحديث وتفكيك البنى الاجتماعية التقليدية: حالة اليمن، 2004

7 ـ الفريضة الواجبة الإصلاح السياسي في محراب الأزهر والإخوان المسلمين، 2006.

8 ـ العلاقات المصرية ـ الخليجية، 2006.

9 ـ أمة في أزمة: أمراض العرب السياسية في الفكر والحركة 2006

10 ـ الأيديولوجيا: المعنى والمبنى، 2007.

- **صدرت له الأعمال الإبداعية الآتية:**

1 ـ عرب العطيات، مجموعة قصصية، 1998.

2 ـ حكاية شمردل، رواية، 2001.

3 ـ الأبطال والجائزة، قصة للأطفال، 2003.

4 ـ أحلام منسية، مجموعة قصصية، 2005.

5 ـ جدران المدى، رواية، 2006.

- **له تحت الطبع**

1 ـ أحر من الجمر، رواية.

2 ـ التي هي أحزن، رواية.

3 ـ معاركنا الفكرية.

4-على مايرام ، رواية.

المحتويات

- استهلال 5
- **الفصل الأول : الدين والثقافة السياسية المصرية** 9

أولا: موقع الدين في الحياة السياسية المصرية 14

ثانيا: تاريخية العلاقة بين الحاكم والمحكوم 16

1- مرحلة تأليه الحاكم 16

2- من التأليه إلى التبجيل 20

3- من التبجيل إلى التكفير 26

4- بين التأليه والتكفير: القديم لا يموت كله 28

الفصل الثاني: من القاهرة إلى تورا بورا: الطريق المصري إلى القاعدة 31

أولاً: الخروج إلى العولمة: موجات هجرة الراديكاليين الإسلاميين المصريين 48

ثانياً: طريق الراديكاليين المصريين إلى قارات خمس 64

ثالثاً: تنظيم الجهاد ومنازلة " العدو البعيد" 82

الفصل الثالث: جامعات سجينة: التضييق الأمني على الأساتذة 97

أولا: مظاهر التضييق الأمني على أساتذة الجامعات؟ 11

ثانياً: النضال من أجل جامعة مستقلة 108

الفصل الرابع: كفاية وأخواتها: البحث عن ثقافة سياسية مغايرة. 115

أولاً: ذكر ما جرى: نشأة الحركات الاجتماعية الجديدة ومطالبها 118

ثانياً: كفاية وتعزيز ثقافة الاحتجاج 132

ثالثا: مستقبل كفاية. 136

- الهوامش 139
- المؤلف في سطور 155



منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET